

في ظروف احتدام الصراع الطبقي الشامل مع الامبريالية، وتفاقم أزمة البورجوازيات العربية وأنظمتها، وتعمق علاقات التبعية، هل بات تطور العملية الثورية في البلدان العربية يستدعي إعادة النظر في طبيعة حركة التحرر الوطني العربية وقواها؟
في الصفحات الآتية، تقدم «الطريق» حول هذه المسائل، مساهمة لكريم مروة يناقشه فيها مهدي عامل.
وترحب، في الوقت نفسه، بالمزيد من المساهمات التي تنابع هذا النقاش وتغنيه.

حركة تحرر وطني أم حركة ثورية؟

بحث في الشروط التاريخية للمعملية الثورية في البلدان العربية*

كريم مروة

□ نواجهنا في هذا البحث مهمة صعبة . فليس الموضوع الذي نتصدى لمعالجته من المواضيع التي تمكن معالجتها بشكل مبسط . بل هو ، بسبب تداخل جملة من القضايا فيه ، موضوع شديد التعقيد . من هنا ضرورة ان نتناول في بحثنا قضايا اساسية مرتبطة بالحركة الثورية العربية وبتطورها : طبيعة هذه الحركة ، القوى الطبقيّة المكونة لها ، علاقات هذه القوى بعضها ببعض ومستوى هذه العلاقة ، المرحلة التي تمر فيها هذه الحركة ، المهمات المطروحة امامها ، موقعها في العملية الثورية العالمية . وفي ضوء المحاولة في تحديد هذه القضايا وتوضيحها ، وازالة الغموض المتراكم حول بعضها ، يستقيم البحث وتتوفر الشروط الضرورية للإجابة ، بدقة اكبر ، على الاسئلة التي تطرحها الحياة ، وعلى السؤال المحدد الذي نريد ان نجعل منه موضوعا جديا للنقاش : اية حركة هي حركتنا ، حركة تحرر وطني ام حركة ثورية ؟

طبيعة الحركة الثورية ومهامها التاريخية

والسؤال ليس سؤالا شكليا ، والقضية ليست قضية شكلية . انها ، على العكس من

* كانت هذه الدراسة قد نشرت في مجلة «النبح» العدد الثامن، أيار ١٩٨٥ . وتعيد «الطريق» هنا نشرها بعد أن أجرى الكاتب عليها تعديلات لا تمس بجوهر النص الأول.

ذلك ، يتعلقان بالمحتوى الطبقي للحركة الوطنية الثورية في البلدان العربية وبالمهام المطروحة امامها . وهذه المهام انما تحددها السمة الرئيسية لعصرنا ، من حيث هو عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتحددها المرحلة التاريخية الراهنة التي تجتازها هذه الحركة . ولم يكن النقاش الذي اثير في المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية حول هذا الموضوع ، نقاشا عابرا ، بل كان يعبر عن جهد ثوري مسؤول لرؤية وتحديد جوهر التغيرات الجذرية التي كانت تحصل على الصعيد العالمي ، في ذلك الحين ، والتحول النوعي في المهمات التاريخية التي كانت تواجه نضال شعوب البلدان المستعمرة والتابعة من اجل التحرر ، والأفاق الكبرى التي كان يفتحها امامها وامام البشرية عامة ، انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية . فقد اعطى هذا الحدث التاريخي النوعي الجديد للحركة الوطنية التحررية في البلدان المستعمرة والتابعة ، كحركة شعوب ، بكل طبقاتها الاجتماعية ، محتوى جديدا ، وجعلها تصبح ، موضوعيا ، جزءا مكملًا من نضال البروليتاريا العالمية ضد الرأسمالية ، جزءا من الثورة الاشتراكية . وقد ادى ذلك الى خلق الاساس الموضوعي لكي تلعب الطبقة العاملة في هذه الحركة ، رغم قلة عددها وضعفها وصغر حجمها ، دور الطليعة والقيادة فيها . فهذه الحركة ، بأهدافها المرحلية ، التحرر من النير الاستعماري المباشر ، وتحقيق الاستقلال السياسي ، وبأهدافها الاستراتيجية ، التحرر من التبعية للامبريالية ولنظامها العالمي ، وتحقيق التقدم للشعب ، واجراء تحويلات اقتصادية - اجتماعية ، واحداث تغيير في المجتمع ، هذه الحركة بأهدافها هذه ، في هذه الشروط التاريخية الجديدة ، بالذات ، تصبح موضوعيا ، كما اكد ذلك لينين ، جزءا من العملية الثورية العالمية . ان ~~هذه~~ هذا هو نوع مهماتها ونوع العدو الذي تواجهه في كفاحها من اجل الحرية والتقدم ، هي ، اذن ، بالضرورة ، حركة وطنية ثورية . وهي ، بحكم كونها تناضل من اجل التحرر الوطني والاجتماعي ، اي من اجل التغيير الثوري ، تدخل في تناقض وصراع اساسيين مع الامبريالية ومع نظامها العالمي . وهي ، لذلك ، حركة مستقلة عن البرجوازية ، تتكون من تحالف طبقات ثورية ، تلعب فيه الطبقة العاملة دورا اساسيا ، تحالف يضع امامه اهدافا قريبة وبعيدة ، آنية واستراتيجية ، ويتصدى لتحقيق ما عجزت البرجوازية موضوعيا ، عن تحقيقه ، وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واقامة الحكم الوطني الديمقراطي الذي يفسح في المجال امام الانتقال الى الاشتراكية .

وقد جرى نقاش واسع حول طبيعة هذه الحركة في المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ، لخصه لينين في التقرير المقدم الى المؤتمر عن اعمال اللجنة المختصة بالقضية الوطنية وقضية المستعمرات . وفي هذا التقرير يؤكد لينين على الطابع والمحتوى الثوريين لهذه الحركة . ولذلك فقد جرى تغيير اسم هذه الحركة من «حركة ديموقراطية برجوازية» الى حركة وطنية ثورية . فالطبقة العاملة واحزابها لا تستطيع ، من وجهة نظر لينين في هذه المسألة ، ان تقدم دعمها لـ « حركات برجوازية تحررية » في البلدان المستعمرة والتابعة الا عندما تكون

هذه الحركات ثورية حقا .

ونسرد فيما يلي نصا مقتطفا من تقرير لينين حول هذه المسألة في المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ، نعتبره بالغ الدلالة ، حاسما في وضوحه ، مزيلا كل التباس قائم :

« ... ثالثا ، اود ان الفت الانتباه ، بشكل خاص ، الى المسألة المتعلقة بالحركة الديمقراطية البرجوازية في البلدان المتخلفة . لقد اثارت هذه المسألة تحديدا ، بعض الخلافات . وقد تناقشنا لكي نعرف ما اذا كان صحيحا او غير صحيح ، من حيث المبدأ ومن حيث النظرية ، ان تعلن الاممية الشيوعية واحزابها الشيوعية تأييدها للحركة الديمقراطية البرجوازية في البلدان المتخلفة . وقد قادنا هذا النقاش الى اتخاذ قرار اجماعي باستبدال حركة « ديموقراطية برجوازية » بحركة وطنية ثورية . وليس لدينا شك في ان اية حركة وطنية لا يمكن الا ان تكون حركة ديموقراطية برجوازية لأن الجمهور الواسع لسكان البلدان المتخلفة مؤلف من الفلاحين الذين يمثلون علاقات برجوازية ورأسمالية . وسيكون من قبيل الطوباوية ان نعتقد بان الاحزاب البروليتارية ، التي نفترض انها ستظهر ، بشكل عام ، في هذه البلدان ، ستمكن ، بدون اقامة علاقات محددة مع الحركة الفلاحية ، وبدون تقديم دعم عملي لهذه الحركة ، من ان تضع وتمارس تكتيكا وسياسة شيوعيين في هذه البلدان المتخلفة . ولكن بعض الاعتراضات طرحت هنا : اذا تحدثنا عن حركة ديموقراطية برجوازية يمحي كل تمييز بين الحركة الاصلاحية والحركة الثورية . بيد ان التمايز قد برز بوضوح كامل ، في الفترة الاخيرة ، في البلدان المتخلفة والمستعمرة ، لأن البرجوازية الامبريالية تجهد بكل الوسائل لكي تغرس الحركة الاصلاحية ايضا ، في صفوف الشعوب المضطهدة . ذلك ان ثمة تقاربا معنا قد حصل بين برجوازية البلدان المستعمرة (بكسر الميم) وبين البلدان المستعمرة ، بحيث ان برجوازية البلدان المضطهدة ، غالبا ، وربما في معظم الحالات ، تقدم دعمها للحركات الوطنية ، في الوقت الذي تكون فيه متفقة مع البرجوازية الامبريالية ، اي انها تمارس صراعا مع هذه البرجوازية ضد الحركات الثورية وضد الطبقات الثورية . وقد جرت البرهنة على ذلك ، بشكل قاطع ، في اللجنة . وقد قدرنا ان الموقف الصحيح الوحيد هو في ان نأخذ بعين الاعتبار هذا التمايز وان نستبدل في كل مكان تقريبا عبارة « ديموقراطية برجوازية » بعبارة « وطنية ثورية » . ان معنى هذا الاستبدال يكمن في اننا ، كشيوعيين ، لا ينبغي علينا ان ندعم ، ولن

ندعم ، الحركات البرجوازية للتحرر في البلدان المستعمرة ، الا عندما تصبح هذه الحركات ثورية ، حقا ، وعندما لا يقف ممثلوها ضد ما نقوم به من تنظيم لحركة الفلاحين والجماهير العريضة المستثمرة ، بروح ثورية . وفي حال عدم استكمال هذه الشروط فان على الشيوعيين ان يناضلوا في هذه البلدان ضد البرجوازية الاصلاحية التي ينتمي اليها ، كذلك ، ابطال الاممية الثانية . ان الاحزاب الاصلاحية البرجوازية هي ، الآن قائمة في البلدان المستعمرة ، ويسمي بعض ممثليها انفسهم اشتراكيين ديموقراطيين واشتراكيين . ان التفريق الذي اشير اليه بات موجودا الآن في جميع الموضوعات ، واعتقد بان وجهة نظرنا اصبحت الآن مصاغة بطريقة اكثر دقة بكثير مما كانت عليه » (هذا النص مأخوذ من المجلد الواحد والثلاثين من الاعمال الكاملة ، للبنين ، الطبعة الفرنسية ، صفحة ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠)

ان المحتوى الحقيقي لهذه الحركة ، المحتوى الثوري المعادي للامبريالية ، قد فرض ، في ظروف معينة وبقدر معين ، على البرجوازية الناشئة وبعض الاقطاع في البلدان المستعمرة والتابعة ومنها بلداننا العربية ، مواقف ثورية ، عبرت عن التناقض الموضوعي بين طموح هذه الطبقات الى التحرر من السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة ، وبناء دولتها المستقلة ، من جهة ، وبين جموح الامبريالية ، في عصر تكون نظامها العالمي ، نحو السيطرة والتوسع والتحكم بمصائر الشعوب واخضاعها لمصالحها السياسية والاقتصادية والستراتيجية ، وتعميق تبعية هذه البلدان لها ، وسد الافاق امام اية امكانية حقيقية لتطورها المستقل ، من جهة ثانية . غير ان هذا التناقض لم يتحول الى صدام . وتحولت التبعية ، في ظل السيطرة المباشرة ، الى تبعية مطلقة ، بعد نبيل الاستقلال . ولذلك فقد كان طبيعيا ، كما اشار الى ذلك لينين ، ان تأخذ « الحركة الوطنية الثورية » منذ البدء ، طابعها المستقل ، وان يكون للطبقة العاملة ولاحزابها الموقع الاساسي فيها . الا ان الطبقة العاملة الناشئة واحزابها الفتية ، في البلدان العربية ، وفي عدد من البلدان الاخرى ، لاسباب موضوعية وذاتية ، لم تتمكن من ان تلعب الدور التاريخي المطلوب منها ، في قيادة هذه الحركة ، وفي تطويرها ، رغم ان العصر الذي دشنته ثورة اوكتوبر كان يخلق الظروف الموضوعية لذلك . في حين انها في بلدان اخرى تصدت بنجاح لهذا الدور ولهذه المهمة ، وقادت الثورة وانتصرت فيها . وهكذا استمرت البرجوازية باقسامها المختلفة ، قبل الاستقلال وبعده في البلدان العربية ، بشكل خاص ، في قيادة هذه الحركة كحركة وطنية تطمح الى التحرر من اشكال السيطرة المباشرة وغير المباشرة ، للاستعمار والاستعمار الجديد ، وظلت تتحكم بتطورها . واقتصر دور احزاب الطبقة العاملة ، في هذه البلدان ، على نشر الفكر الاشتراكي وتنظيم نضالات بطولية في الدفاع عن مصالح الكادحين ، مع

الوقوف في اخطاء فادحة حول المسألة الوطنية ، مسألة الاستقلال ، وحول المسألة القومية ، لا سيما في الموقف من الوحدة العربية ومن القضية الفلسطينية .

ان ذلك كله قد ادى الى خلق الالتباس حول محتوى هذه الحركة وحول دور الطبقات فيها . كما ادى ، في مرحلة الخمسينات ، والستينات ، في ظل قيام انظمة وطنية معادية للاستعمار ، تقودها عناصر ثورية من اصول برجوازية صغيرة ومتوسطة ، في البلدان العربية وفي بلدان اخرى في آسيا وافريقيا ، الى المزيد من البحث حول طبيعة هذه الحركة ، وحول اهدافها ، وحول موقعها في الحركة الثورية العالمية . فطرح موضوعات جديدة سرعان ما جرى التخلي عن بعضها ، والتمسك ببعض الآخر وتطويره ، من نوع الموضوعة حول دولة الديمقراطية الوطنية ، وموضوعة التطور اللارأسمالي ، والموضوعة المتعلقة بالديمقراطيين الثوريين والموقع الذي يحتلونه في الحركة الثورية ، وسواها من الموضوعات ذات الصلة بتحديد طبيعة هذه الحركة ومحتواها وآفاق تطورها . وطرحنا نحن ، في المؤتمرين الثاني والثالث ، ولا سيما في المؤتمر الرابع لحزبنا ، موضوعة الازمة في حركة التحرر الوطني العربية وحددناها بانها ازمة قيادة طبقية ، آخذين بعين الاعتبار هذا التعدد والتشابك بين الطبقات فيها . وطرحنا ، في الوقت ذاته ، موضوعة اخرى ، اكثر تحديدا ، تتعلق بأزمة البديل الثوري ، البديل للبرجوازية في قيادة حركة التحرر الوطني ، كحركة ثورية للتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، كحركة للتغيير الثوري . واقترنا بذلك ، من الطرح السديد ، الاكثر دقة وموضوعية ، للمسألة .

ان اهمية هذا التحديد لطبيعة هذه الحركة ، في ضوء التطور التاريخي الذي مرت فيه ، تكمن في ضرورة ازالة الغموض حول طبيعة الحركة الثورية ، موقعا وقوى طبقية ومهمات . اذ من دون ذلك نقع في احتمالات عدم التحديد الدقيق لدور القوى الطبقية في هذه الحركة ، من الطبقة العاملة الى الفئات الدنيا من البرجوازية ، والفئات الوسطية على اختلافها وتعددتها وتنوع اشكال علاقاتها ودورها في عملية الانتاج والموقع الذي تحتله في علاقات الانتاج ، وفي الصراع الطبقي . وقد وقعت الحركة الثورية العربية ، او فصائل منها ، خلال مراحل مختلفة من تطورها ، بما في ذلك المرحلة الراهنة ، في نظرة مجتزأة غير متكاملة لهذه العملية ، ينقصها التحليل العلمي والدراسة العميقة للواقع الموضوعي ، وينقصها التحديد . وقد الحققت هذه النظرة المجتزأة اضرارا فادحة بدور الحركة الثورية وبتطور العملية الثورية ، في آن ، وأسهمت في خلق الظروف التي أدت الى بروز ظواهر مرضية اثرت سلبا على نمو الوعي الطبقي لدى جماهير الكادحين ، بما في ذلك جماهير الطبقة العاملة . وفي الحقيقة فان الواقع الموضوعي في بلداننا شديد التعقيد من حيث مستوى التطور الاقتصادي - الاجتماعي ، ومن حيث مستوى تطور تكون الطبقات ونمو وعيها ودرجة التمايز والاستقطاب فيها بينها ، الامر الذي يشكل سببا موضوعيا واضحا لصعوبة

البحث ولا مكانية الوقوع في عدم الدقة وفي الخطأ . يزيد في هذه الصعوبة كون مستوى التطور العلمي ، ارتباطا بهذا المستوى من التطور الاقتصادي - الاجتماعي ، ضعيفا ، بشكل عام ، الامر الذي يحد من القدرة على استيعاب المعارف الجديدة وعلى استنباط وامتلاك ادوات علمية عصرية للمعرفة والبحث . يرتبط بذلك ايضا ان كلاسيكي الماركسية ، الذين وضعوا نظرية كونية لتطور المجتمع والنضال الثوري ، لم يتوسعوا في معالجة القضايا المتعلقة بتطور المجتمعات الشبيهة بمجتمعاتنا ، فضلا عن أن ماركسيي بلداننا ، على رغم ما قدموه من اسهامات ، في النظرية وفي الممارسة ، لم يسهموا ، بالقدر الكافي والمطلوب باستمرار ، في اغناء النظرية العلمية للثورة بابحاث ودراسات تعمق هذه المعالجة وتبلور خط الممارسة الثورية المنسجمة معها .

وفي تقديرنا فان ازالة الغموض الذي غالبا ما يتكرر ، حول طبيعة الحركة الثورية ، تفرض علينا المزيد من الجهد في توضيح وتحديد هذه الطبيعة . فالحركة الثورية في بلداننا ، كما نفهمها ، هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية ، مهمتها التاريخية هي قيادة النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي . وهذه الحركة تتحدد بكونها تحالف قوى طبقية ثورية تحتل فيه الطبقة العاملة ، فكرا وبرنامجا وحركة سياسية ، موقع الطبيعة الذي يتحول بالممارسة الثورية لا بالتحديد النظري ، الى موقع قيادي معترف به .

التباسات في الحركة الثورية توضحها الحياة

اذا كان هذا هو مفهومنا للحركة الثورية ، فالسؤال الذي يطرح هو هل قامت هذه الحركة الثورية بالدور الذي تتطلبه منها طبيعتها ومهامها ؟ هل ما نطلق عليه اسم حركة تحرر وطني هو هذه الحركة بعينها ؟ ام ان ثمة حركتين : الاولى هي حركة واسعة تضم قوى مختلفة متنافرة ، تحمل اسم حركة التحرر الوطني ، والثانية هي حركة تضم القوى الاكثر جذرية ، هي نفس الحركة الثورية التي نعنيها في بحثنا هذا ، والتي تتطابق من حيث الاساس ، مع مفهوم لينين للحركة الوطنية الثورية ، ام ان ثمة خللا معيننا قد حصل وان غموضا والتباسا قد وقعت فيهما القوى الثورية لدى تحديدها لطبيعة هذه الحركة ولقواها الطبقية وللمهام المطروحة امامها ؟

وفي الجواب على هذه الاسئلة المشروعة كلها ، نشير الى ان مقولة حركة التحرر الوطني هي ، في الماركسية ، مقولة جديدة ، في الاغلب ، اكتسبت شرعيتها بعد الحرب العالمية الثانية ، كما نعتقد . ولم ترد في الادبيات الماركسية ، قبل ذلك ، لا في كتابات ماركس وانجلز ، ولا في كتابات لينين وستالين ، ولا حتى في كتابات ماوتسي تونغ ، وفي كتابات سائر الماركسين المعاصرين ، قبل الحرب . وفي فترة الحرب ، وما بعدها ، بشكل خاص ، ولا سيما في خضم النضالات والمعارك الكبرى التي اتسعت وتعمقت في البلدان المستعمرة

والتابعة ، في ظل وهج الانتصار الساحق على الفاشية الذي لعب فيه الاتحاد السوفياتي الدور الحاسم ، وتكون المنظومة الاشتراكية العالمية ، من اجل التحرر من النير الكولونيالي ، ومن اجل بناء دولتها المستقلة ، ومن اجل اختيار طريق جديد لتطورها ، في هذه الفترة من النهوض في الحركة الجماهيرية المعادية للامبريالية ، التي شاركت فيها اقسام واسعة من البرجوازية « الوطنية » الى جانب الطبقة العاملة ، اتخذت مقولة حركة التحرر الوطني طريقها الى الانتشار ، وتأكدت مع الوقت ، كمفهوم ملتبس للحركة الوطنية الثورية وللقوى الثورية ، واصبحت كل النضالات المعادية للامبريالية تجري تحت اسمها . ولكنها ، بسبب اتساع القاعدة الطبقية للقوى المنضوية في النضال ، بأطره الواسعة ، تحت راياتها ، وبسبب قصور احزاب الطبقة العاملة عن القيام بدورها فيها ، تسلمت البرجوازية قيادة هذه الحركة ، ماسمي البرجوازية الوطنية منها ، في البدء ، ثم الفئات الصغيرة والمتوسطة ، منها ، فيما بعد ، عندما ارتكبت تحالف الاقطاع والبرجوازية الخيانة في القضية الفلسطينية ، اي في المسألة القومية . وقد مرت هذه الحركة في مراحل مختلفة تفاوتت خلالها مستويات نضجها ، وصحة خطتها السياسي ، وقدرتها على تحديد المهمات الرئيسية ، وعلى تحديد العدو الرئيسي ، وعلى تحديد اشكال النضال واستخدامها بشكل صحيح ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، وقدرتها على تسديد الضربة الى الحلقة الضعيفة ، في الوقت الملائم ، في مواقع العدو الطبقي الداخلي والخارجي ، لتحقيق انتصار حاسم ونقله نوعية في مسيرتها وقدرتها على صيانة المكاسب المحققة وتطويرها وتعميقها .

ان الحركة التي نحن بصدد البحث في اوضاعها ، وفي تطويرها ، والبحث في ازمته ، وفي المهمات المطروحة امامها ، هي الحركة الثورية التي تلتقي في اطارها القوى الطبقية والسياسية ذات المصلحة في التغيير الثوري . واهمية هذا التحديد تكمن في انه يزيل الالتباس الذي نشأ ، خلال سنوات طويلة ، حول مفهوم الحركة الثورية ، بفعل ما اقترن باسم حركة التحرر الوطني من غموض في مضمونها وتعدد وتناحر القوى الطبقية المكونة لها . وهما غموض والتباس ادبا الى فقدان الكثير من المقاييس في تحديد مواقع القوى الطبقية والسياسية ، والفوارق الضرورية بين من هو منها في الموقع الثوري ومن هو منها في موقع المساومة .

ويقينا ان محاولات عديدة للتغيير قد جرت في اكثر من بلد عربي ، في مرحلة ما بعد الاستقلال ، تصدت للقيام بها على رأس هذه الحركة ، قوى من اصول برجوازية صرفة ، فلاحية بمعظمها ، متأثرة بالحركة الثورية العربية ، وبالنضالات التي خاضها الاحزاب الشيوعية ، وبالفكر الثوري ، الاشتراكي العلمي الذي نشرته هذه الاحزاب ، وبانجازات الاشتراكية ونظامها العالمي ، ناقمة على البرجوازية الكبرى المتحالفة . م الاقطاع ، بسبب الخيانة التي ارتكبها هذا التحالف ضد المصالح الوطنية والقومية ، و...

تبعيته للامبريالية العالمية واحتكاراتها ونظامها العالمي . ولكن هذه المحاولات ، على رغم التفاوت فيما بينها من حيث العمق ومن حيث مدى التأثير ، لم تتمكن من تحقيق المهمة التي طرحتها امامها ، مهمة التغيير الثوري بالمضمون الذي حددته له هذه القوى في فكرها وبرنامجها وفي طموحاتها . وادى التركيب الطبقي للحركة التي قامت بهذه المحاولات ، وادت التناقضات الداخلية التي كانت تنخرها ، وادى عدم الحسم في المسألة الاساس ، مسألة القطع مع التطور الرأسمالي وفك التبعية للسوق الرأسمالية العالمية ، وادى الفكر الانتقائي واوهام الوقوف فوق الطبقات ، وادى فوق ذلك ، التناقض مع الامبريالية والتصادم معها ومع الصهيونية والرجعية ، ومع البرجوازية الكبرى والاقطاع حول المسألة القومية بكل مكوناتها ، وحول التطور الداخلي ، وادى الموقف السلبي للحزب الشيوعي من هذه القوى ومن الدور الثوري الذي لعبته ، ادى كل ذلك الى فشل هذه المحاولات في المهمة التي طرحتها امامها ، مهمة التغيير الثوري في المجتمع وحل المسألة القومية وتحقيق الوحدة العربية ، وادى الى تحول بعضها الى الموقع النقيض .

ان هذا الواقع يطرح اسئلة كثيرة حول الطريق الذي سلكته الحركة الثورية في تطورها وحول مسؤولية كل فصيل من فصائلها في عدم القدرة على تجاوز الصعوبات التي اعترضت هذا التطور ، واعاقت عملية التغيير الثوري . وفي نظرنا ، فان مسؤولية كبيرة تقع على احزاب الطبقة العاملة التي لم ترتق في تطورها ، وفي تطور برامجها ، وفي اشكال نضالها ، وفي ممارستها الثورية ، على خلق صلة حية بال جماهير ، وعلى تعبئة هذه الجماهير في المعارك الثورية ورفع مستوى وعيها السياسي والطبقي . ولم تتمكن ، بفعل ذلك ، من الاندماج بهذه الحركة الوطنية الثورية المعادية للامبريالية ، ويقواها الطبقية ، ذات المصلحة الموضوعية في التحالف مع الطبقة العاملة . ولم تتمكن من تبوء موقع اساسي فيها من اجل تعميقها ودفع العملية الثورية الى نهايتها . ونستطيع ان نعدد هنا النماذج الرئيسية للتيارات الوطنية الثورية المتفاوتة تفاوتاً كبيراً في مستويات عدائها للامبريالية ، وفي مستويات طموحها للتحرر القومي والاجتماعي ، وفي جذريتها ، وفي فاعليتها ، وفي تأثيرها . وهي اجزاء مكونة من الحركة الوطنية الثورية التي شهدتها البلدان العربية خلال ما يقرب من نصف قرن . هذه التيارات هي : الحركة الشيوعية ، الحركة القومية العربية ، الحركة البعثية ، الحركة الناصرية ، تيار الثورة الجزائرية ، ثورة ١٤ تموز في العراق ، تيار الثورة اليمنية ، ثورة الخليج ، الثورة الفلسطينية ، تيار الثورة الليبية ، الحركة الوطنية اللبنانية التي تشكل جبهة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي جزءاً اساسياً منها مكملًا لتراثها ، تيار اسلامي يجمع بين الاصولية ومعاداة الامبريالية . وبالتأكيد فان ابرز هذه التيارات وأعمقها تأثيراً واكثرها انتشاراً هو التيار الناصري .

ان هذا التنوع والتعدد في الحركة الوطنية الثورية يعبر ولا شك عن حيوية كبيرة تمتلكها

الشعوب العربية في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية وفي الاستعداد لخوض المعارك ضدها . وهي قد حققت انجازات كبيرة في هذه المعارك . الا ان هذا التعدد قد ترافق بتناقضات وصراعات بين هذه التيارات ادت حداثها الى وقوع صراعات وانقسامات داخل هذه التيارات جميعها ، بدون استثناء . واطر انواع الصراعات التي شهدتها هذه التيارات فيما بينها ، في تأثيرها على مجرى العملية الثورية ، هو الصراع الذي قام بين الحركة الشيوعية وبين التيار القومي بتعبيراته المختلفة . وتجلى هذا الصراع ، من جانب التيار القومي ، في فكر قومي برجوازي نظر الى الحركة الشيوعية كظاهرة قادمة الى العالم العربي ، من خارجه وكجزء من الغرب ، بشكل عام ، دون ان يدرك جوهر الصراع الطبقي على الصعيد الكوني بين الرأسمالية والاشتراكية ، ودون ان يدرك ، في الوقت ذاته ، ان نشوء الحركة الشيوعية العربية كان استجابة لتطور موضوعي داخلي في المجتمعات العربية ، وان الحركة الشيوعية والثورية العالمية هي حليف طبيعي للنضال الوطني التحرري العربي في مواجهة الغرب الامبريالي . وتجلى هذا الصراع من جانب الحركة الشيوعية في وقوعها ، في فترات معينة ، في اخطاء ناجمة عن عدم تقدير موقع المسألة القومية التقدير الصحيح ، وفي عدم تقدير الدور الثوري لهذا التيار القومي التقدير الكافي والتعامل معه ، على هذا الاساس ، بما يساعده في التطور والاندماج بشكل اعمق ، في مجرى العملية الثورية . ومعروف ان تطور العملية الثورية قد ترافق بعملية فرز داخل هذه التيارات القومية ، ادت وتؤدي الى انتقال مزيد من القوى ، من داخلها ، الى مواقع الطبقة العاملة وفكرها .

وقد كانت قضية السلطة هي الجوهر في هذه الصراعات التي ادت الى تدمير هذه الحركة ، والى تفتيت قواها ، والى تشتتها ، والى ضياع العديد من المكاسب والانجازات التي حققتها . علما بأن قضية السلطة لم تكن ، عند الاحزاب الشيوعية ، او عند معظمها ، قضية على جدول اعمالها ، وفي برامجها . فجوهر الصراع هذا هو طبقي ، اذن . والسبب الاساسي في تسعيره هو الموقف الخاطئ للاحزاب الشيوعية في المسألة القومية ، من جهة ، وفي طرح نفسها ، نظريا ، كبديل ثوري وحيد ، من جهة ثانية .

أية قوى طبقية ؟

أي تحالف طبقي ؟

ان التحالف الطبقي الثوري الذي يعبر عن هذه الحركة تتحدد قواه في ضوء المستوى المعين لتطور مجتمعاتنا العربية ، على ما بينها من تفاوت ، وفي ضوء التحديد الواضح لطبيعة المرحلة ومهامها ، ارتباطا بسمة العصر الذي هو عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية . فهو ، اذن ، تحالف يضم الطبقة العاملة ، مأخوذا بعين

الاعتبار مستوى تطورها ونموها العددي ووعيها الطبقي ومستواها التنظيمي وثقلها النوعي . وهو يضم ، ايضا ، فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة وحتى المتوسطة في المدينة والريف ، والتي تشكل القسم الاكبر من السكان في بلداننا ، اي من جماهير الكادحين . وهو يضم فئات المثقفين والموظفين والكادرات الفنية والادارية . كما يمكن ان يضم فئات واسعة من القوى الهامشية التي تتنوع طبيعتها ويتفاوت استعدادها للارتباط بالحركة الثورية ويتفاوت مدى تأثيرها بهذه الحركة وامكانية انضمامها اليها والانخراط فيها .

هذا التحالف الطبقي يكتسب محتواه الثوري من المهمات الثورية التي يتصدى لانجازها ، من جهة ، ومن تمحوره حول الطبقة العاملة وبرنامجهما للتغيير الثوري ، من جهة اخرى . وادونه تحالفا بين ممثلي طبقات وفئات اجتماعية متعددة ، فهو يخضع لقانون الوحدة والصراع . فالاساس الموضوعي المتمثل بالتكوين الطبقي للمجتمع ، الذي هو نتاج الواقع الاقتصادي - الاجتماعي ، يشكل الاساس الموضوعي للوحدة والصراع في آن معا . وتقوم الوحدة هنا على قاعدة المصلحة المشتركة في عملية التغيير الثوري ، في حين ان الصراع يفرضه اختلاف الموقع الطبقي والاختلاف في مستوى الاقتراب او الاندماج في البرنامج الثوري للطبقة العاملة وتبني فكرها ، وخاصة مدى الاستعداد ، الموضوعي والذاتي ، للمضي في العملية الثورية حتى النهاية . ولذلك فان الحركة الثورية تتأثر - وهذا امر طبيعي - بما يجري من صراع طبقي على صعيد المجتمع ، وينعكس داخلها شكل من اشكال هذا الصراع . وهو ، اي هذا الصراع ، لا ينحصر في العلاقة بين هذه الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة المتحالفة ، انما يتجلى كذلك داخل كل واحدة منها ، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة وحركتها السياسية والنقابية . فالحركة العمالية شهدت في الماضي ، وتشهد الآن ، في البلدان المختلفة ، انحرافات باتجاهي الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية ، وكلاهما تعبير ، بشكل معين ، عن الصراع الطبقي في المجتمع ، ويشكل خاص بين قطبيه ، البورجوازية والطبقة العاملة . وهذا النوع من الصراع لا ينفي بل هو ، على العكس ، يؤكد اهمية الموقع الذي تحتله الطبقة العاملة كطبقة موحدة ومنسجمة في مصلحتها وفي دورها الثوري التاريخي ، هذان الوحدان والدور اللذان يعبر عنها ، بشكل خاص ، حزبها في التزامه بالجمع بين الفكر الثوري والممارسة الثورية . غير ان الصراع بين الطبقات والفئات الاخرى ، في هذا التحالف ، وداخل كل واحدة منها ، هو الاكثر حدة ، في كلا عمليتي التمايز عن الطبقة العاملة والانتقال الى مواقعها .

إن هذا التحالف ، بسبب التعدد في الانتهاآت الطبقية داخله ، يتعرض ، دائما ، للاهتزاز ، كما يتعرض لتغيرات في تركيبه . ان حركة التغيرات هذه لا تظهر ، دائما ، بوضوح . وعدم ظهورها الواضح لا يعني عدم وجودها . ومصدر هذه التغيرات عاملان اساسيان : الأول هو الصراع الطبقي على صعيد المجتمع ، والذي أشرنا إليه ، والثاني هو

تطور العملية الثورية وما يرافق هذا التطور من تحولات وتغيرات متعددة في اتجاهاتها . ان ذلك يؤكد ، مرة ثانية ، اهمية الموقع والدور اللذين تحتلها الطبقة العاملة في قلب هذا التحالف الطبقي الثوري وفي قيادة العملية الثورية ، كونها القوة الاساسية التي تتميز بالثبات والانسجام حتى النهاية .

ويلعب دورا بالغ الاهمية في استمرار هذا التحالف وتطوره وتعمقه وانسجامة في قيادة العملية الثورية شكل ونوع العلاقة بين قوى التحالف . فهو اما ان يكون ديموقراطيا ، بالمعنى الثوري للكلمة ، تجنباً للوقوع في حصر الديمقراطية في جانبها الشكلي الحقوقي ، والفهم البرجوازي لها ، فيسهم في تطور هذا التحالف وفي الدور الذي يضطلع به ، واما ان يفتقد الديمقراطية ، ايضا بالمعنى الثوري للكلمة ، فتسيطر حالة الصراع فيه وتضعف الوحدة وتتعدد العملية الثورية وتواجه صعوبات وانتكاسات . ان كل أطراف التحالف معنية بالتزام هذا المفهوم الثوري للديمقراطية وتجاوز المصالح الفئوية التي يصبح التمسك بها شكلا من اشكال التناقض مع متطلبات تطور العملية الثورية . وهذا الفهم الثوري للديمقراطية لا ينحصر في العلاقة بين قوى التحالف ، بل ان شروط الالتزام به التزاما حقيقيا تتجلى في العلاقة الصحيحة مع الجماهير لجهة العمل بكل الاشكال من اجل رفع مستوى وعيها وتنظيمها وتعبئتها ، للانخراط بوعي ، في النضال الثوري ، واقامة هذه العلاقة معها على اسس ديمقراطية . وبدون ذلك نواجه خطر طغيان العفوية في حركة الجماهير ، وانعزال الحركة الثورية عنها ، مما يساعد في خلق الظروف المؤاتية لبروز وانتشار التيارات المغامرة اليمينية واليسارية ، وكذلك الظواهرات والتيارات الظلامية والعدمية . وفي هذا السياق تطرح المسائل الآتية ، وهي مسائل ذات اهمية خاصة نظرا لارتباطها بمجرى العملية الثورية وبالتأثير عليها سلبا او ايجابا :

المسألة الاولى هي مسألة الموقع القيادي في التحالف الطبقي الثوري . وهي مسألة لا تتقرر بفعل ارادي ، بل هي محصلة ممارسة ثورية تستجيب لهذا الدور . فليس هناك ، اذن ، حزب قائد بقرار ، بل هناك حزب يصل الى هذا الدور بالممارسة انطلاقا من تمثيله للطبقة الاكثر ثورية ومن برنامج الثوري المعبر عن مصالح هذه الطبقة وعن مصالح العملية الثورية بمجملها . وفي تقديرنا فان القيادة هي لهذا التحالف ، في تطوره وفي تعمق العلاقة الثورية الديمقراطية التي ينبغي ان تقوم بين اطرافه .

المسألة الثانية هي المتعلقة بشكل ومستوى الوحدة بين القوى الثورية وعملية تحقيقها . فالوحدة لا تتحقق الا عندما تنضج شروطها الموضوعية والذاتية . وأية محاولة لتحقيقها بالقسر تؤدي الى نتائج عكسية . فبدلا من ان تكون النتيجة مزيدا من الوحدة تعرض الحركة الثورية لمزيد من التشتت ومن الصراعات ، الامر الذي يؤدي الى عرقلة العملية الثورية . من هنا تصبح موضوعة الحزب الواحد ، اية كانت الاسباب والأهداف التي تساق

لتبريرها ، موضوعة شديدة الضرر بالنضال الثوري وبوحدة القوى الثورية . ولا تكون صيغة الحزب الواحد تعبيراً عن وحدة القوى الثورية الا عندما تتوصل هذه القوى فيما بينها ، في اطار نضوج الظروف الموضوعية ، الى اعتماد هذا الخيار ، اي الارتقاء بهذا التحالف الى مستوى الوحدة .

المسألة الثالثة هي المتعلقة بموقع الفرد (الزعيم) والدور الذي يضطلع به في قيادة الحزب الثوري او الحركة الثورية . وهي مسألة ترتدي اهمية خاصة في بلداننا حيث تتصف حركة الجماهير بضعف الجانب التنظيمي فيها ، الامر الذي اعطى دائماً للزعماء دوراً متميزاً جرى التنظير له في اوساط مفكرتي البرجوازية على انه ظاهرة طبيعية في مجتمعات مثل مجتمعاتنا ، يستبدل فيها دور الحزب بالفرد الزعيم وتغيب ، بشكل قسري ، دور التنظيم ودور الجماهير ، الامر الذي ادى ويؤدي الى الخلل الذي دفعت ثمنه غالباً الحركة الثورية في تطورها . ان ذلك لا يلغي المكان الذي يحتله الفرد والذي تقول به الماركسية ، عندما يشكل هذا الفرد الناتج الطبيعي لتطور حركة المجتمع ويكمل بدوره دور الجماهير والتنظيم ، ولا يحل محل هذا الدور فيعطله .

طبيعة المرحلة ومهامها

من الواضح ان البلدان العربية تتفاوت في مستويات تطورها الاقتصادي - الاجتماعي وتعيش فيها انماط انتاج مختلفة . الا ان نمط الانتاج السائد فيها هو نمط الانتاج الرأسمالي ، بالرغم من التمايزات والخصائص المختلفة من بلد عربي الى آخر . وهذا التطور المتفاوت انما تحكمه التبعية للإمبريالية ، وتتحكم به وتحد منه اشكال متخلفة من السلطة السياسية موروثه ، في قسم كبير منها ، من مرحلة العلاقات ما قبل الرأسمالية ، او هي من نتاج تركيبة إمبريالية في فترة السيطرة الاستعمارية المباشرة . ان هذا الشكل الذي تتجسد فيه علاقات الانتاج الرأسمالية في المجتمعات العربية - وهي مشتركة مع العديد من المجتمعات المشابهة لمجتمعاتنا - والذي تحدده هذه الشروط التاريخية ، قد ترك تأثيره الخاص على درجة التطور في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات . وقد ادى ذلك الى ان اجزاء اساسية من مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية لم تتحقق . وهذا الواقع التاريخي ، بالذات ، هو الذي يعطي اهمية استثنائية للاستنتاج النظري حول الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة ، ومهامها ، الاستنتاج الذي يؤكد بان المهمات المطروحة الآن امام القوى الثورية انما هي ، في ضوء هذا الواقع من التطور وشروطه التاريخية ، القيام بعدة ثورات في ثورة واحدة ، تندمج كلها في عملية واحدة بما هي ثورة لتحرير الوطني والاجتماعي ، وللتغيير الثوري على طريق الاشتراكية ، وتعطيها كل مضمونها المعاصر .

ان هذا الاستنتاج يقودنا مباشرة الى الحديث عن طبيعة ودور البرجوازية في مجتمعاتنا . فاذا كانت البرجوازية قد قادت في مرحلة ما قبل الاستقلال ، بتحالفها مع بعض الاقطاع ، النضال من اجل التحرر من الاستعمار ، فانها لم تستطع ان تنجز هذه المهمة بشكل كامل ، اي انها لم تحقق من الاستقلال الا الجانب المتعلق بازالة السيطرة الاستعمارية المباشرة . في حين انها لم تطرح مهمة قطع علاقات التبعية مع الامبريالية ، بل هي عمقت هذه التبعية واخضعت بلداننا لمصالح الاحتكارات والسوق الرأسمالية العالمية ، وجعلت هذه الاحتكارات تتحكم بثرواتنا ووتائر تطور مجتمعاتنا ، وحولت بلداننا الى مراكز استراتيجية في خدمة المخططات العدوانية والحربية والتوسعية للامبريالية . واستمرت البرجوازية في هذه التبعية للامبريالية وفي التخلي والعجز ، في آن ، عن وضع خطة حقيقية للتنمية . وفي ظل هذين السياسات والموقع ارتكبت البرجوازية ، ولا تزال ، افظع انواع الخيانة في المسألة الوطنية والقومية ، معبرة ، بذلك ، عن موقف طبقي من هذه المسألة يحده كون هذه المسألة تشكل اليوم ، في الصراع مع الامبريالية ، نقطة مركزية . ان موقف البرجوازية هذا يؤكد الموضوعية العلمية حول عجز البرجوازية في البلدان التي كانت تخضع للنير الاستعماري ، عن تحقيق تطور مستقل لها ولبلداتها ، وعن كون هذا التطور محكوما بالتبعية للامبريالية ، وعن كون هذه البرجوازية تفقد بذلك ، تاريخيا ، قدرتها على لعب دور وطني مستقل في المسألة الوطنية ، وتصبح ، بحكم تبعيتها للامبريالية ، عنصر كبح للنضال من اجل حل هذه المسألة ، ويصبح موقعها السياسي والطبقي ، بشكل عام ، من هذه المسألة ، موقع الخصم السياسي والطبقي ، المتحالف ، موضوعيا ، ومن موقع التبعية للامبريالية ولنظامها العالمي ، مع الامبريالية والصهيونية ، الخصم السياسي والطبقي للتحالف الطبقي الثوري الذي يتصدى لايجاد حل ثوري لهذه المسألة .

لقد جرت ، كما أشرنا الى ذلك ، في فترات لاحقة ، أي بعد مرحلة الاستقلال ، محاولات عديدة لحل المسألة القومية ، وللقيام بتحويلات اقتصادية - اجتماعية ، وشق طريق مستقل للتطور ، تصدت لها عناصر من أصول برجوازية صغيرة ومتوسطة . ولكن هذه المحاولات ، برغم ما حققت من مكاسب لجهة ضرب العلاقات الاقطاعية وتوجيه ضربات محددة للمصالح الامبريالية وخوض معارك تحت شعارات تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة القومية لشعوب البلدان العربية ، وبالرغم أيضاً من بعض الخطوات على صعيد التنمية في بعض البلدان ، لم تتمكن من الاستمرار في تحقيق هذه الانجازات ، كما لم تتمكن من المحافظة عليها . وظلت هذه البلدان في نفس موقع التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ، وظلت علاقات الانتاج السائدة فيها علاقات انتاج رأسمالية ، دون أن تتخلى القوى الطبقية التي قامت بهذه المحاولات ، عن طموحاتها ودون أن تتخلى عن موقعها الوسطي المتأرجح في العداء للامبريالية والمساومة معها في آن . وقد طرح ذلك ، وهو يطرح اليوم بالحاح ، كاستنتاج ، ضرورة أن تتصدى القوى الثورية ، وفي طليعتها حزب الطبقة العاملة ، للقيام بدورها ،

كشروط أساسي لتحقيق المهمات المطروحة، كشرط أساسي للتغيير الثوري، وأن تضع في صلب مهامها استيعاب هذه القوى وتحويل حركتها بالاتجاه الذي يوسع قاعدة الحركة الثورية ويخدم تطورها ويعمقها ويجذرها.

قضايا أساسية

تواجه الحركة الثورية في هذه المرحلة

في ضوء التطورات السياسية العاصفة، المتعددة الاتجاهات، التي شهدتها بلداننا في الحقبة الماضية، وفي ضوء ما تميزت به من أحداث كبرى، ومن معارك، وحروب أهلية وحروب اقليمية، ومن تغيرات، نقترح تحديداً لأبرز القضايا، وأكثرها اشتعلاً، وأكثرها ارتباطاً بالصراع السياسي والطبقي القائم، وأكثرها تأثيراً في مجرى تطور العملية الثورية، على النحو التالي:

١ - المسألة القومية، وهي تشمل القضية الفلسطينية، وقضية تحرير الأراضي العربية المحتلة، ومواجهة آثار عدوان اسرائيل في لبنان واحتلالها لأجزاء من أراضيه، وقضية التنمية وتحرير الثروات الوطنية، وقضية الوحدة العربية، وقضية التغيير الثوري.

٢ - قضية السلطة.

٣ - الحركة الثورية والأزمة.

المسألة القومية: لقد تحولت هذه المسألة، لا سيما بعد قيام اسرائيل والدور الذي أوكل لها، ككيان عنصري عدواني توسعي، وكقاعدة للامبريالية، الى شكل رئيسي لتجلي الصراع الطبقي في البلدان العربية، بين الحركة الثورية وعدوها الرئيسي المتمثل بتحالف الامبريالية والصهيونية والرجعية. ويزيد في حدة هذه المسألة، اليوم، تفاقم العدوانية الاسرائيلية واستمرار وتصاعد مخطط تصفية القضية الفلسطينية، وسياسة اسرائيل، المدعومة امبريالياً، في تكريس احتلال الأراضي العربية والعمل على ضمها وجعل البلدان العربية مهددة باستمرار بالتعرض للعدوان والاحتلال أو لاغتصاب أجزاء من أراضيهها، مهددة بعودة أشكال جديدة من السيطرة الامبريالية المباشرة، سياسياً وعسكرياً، وهو ما يتمثل حالياً في الوجود العسكري الأميركي في عدد من الأقطار العربية وفي اجتياح اسرائيل للبنان، وفي الاستمرار باحتلال جزء من أرضه. وفي هذا السياق تتحول المسألة الوطنية في كل بلد عربي الى جزء من المسألة القومية، لا سيما وان هذا المخطط الامبريالي - الصهيوني يجعل وحدة الأراضي والكيانات الوطنية، في العديد من البلدان العربية، معرضة للتفكك والضياق والاقتطاع وفقدان الاستقلال الوطني، وهو ما يتعرض له لبنان حالياً. وبشكل النضال لتحرير الثروات القومية ومن أجل التنمية جزءاً من المسألة القومية، ذا محتوى طبقي. وهو لا ينحصر في موضوع النفط وأرصده وأشكال تبديد هذه الثروة، بل هو يتعداها الى مسألة

تطور بلداننا وطريق هذا التطور وآفاقه، وإلى دور كل من البرجوازية والامبريالية، واسرائيل في تعطيل حركة هذا التطور وفي تدمير القوى المنتجة عن طريق أعمال العدوان وإثارة الحروب الأهلية والاقليمية، وعن طريق تعميق تبعيتها للامبريالية. وتكتسب قضية الوحدة القومية أهميتها، في هذه المرحلة، بكونها تشكل، أولاً، رداً على واقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار ورداً على مخطط التفتيت الحالي الذي تغذيه الامبريالية والصهيونية والرجعية والذي أصبح يهدد، كما سبق الإشارة، وحدة واستقلال كل قطر من الأقطار العربية. وتشكل، ثانياً، عاملاً أساسياً في حل قضية التنمية والتطور المتكامل لمجمل البلدان العربية. وتشكل، ثالثاً، أحد الأوجه الأساسية لتوحيد القوى في حماية الاستقلال الوطني ومواجهة الخطر الصهيوني ومخططات الهيمنة الامبريالية على بلداننا. وتشكل، رابعاً، أحد عوامل استكمال التكوين الاجتماعي القومي التاريخي للأمة العربية مما يساعد على تعميق الوعي الاجتماعي للجماهير العربية ودفعه إلى مستويات أرقى بعيداً عن أشكال الوعي المتخلفة، من عشائرية وقبلية وطائفية وسلفية، وهي جميعها عوامل تفتيت للمجتمع تصب في اتجاهات عدمية حتى ولو حملت أحياناً بعض الشعارات التحررية وبعض المثل الأخلاقية والدينية. إن هذا الارتقاء في الوعي يتطلب الجمع بين ما هو تقدمي في تراثنا العربي وبين ما قدمته وتقدمه الحضارة المعاصرة من انجازات تقدمية.

قضية السلطة وأشكالها: وهي قضية ذات شقين: الشق الأول يتعلق بتركيبة السلطة الموروثة بقسم منها عن عهود ما قبل الرأسمالية وعن عهود السيطرة الاستعمارية، والتي تتجدد بصيغ مختلفة حتى في ظل التغيرات والتحولات التي حصلت وتحصل في هذا البلد أو ذاك تحت شعار الاطاحة بأشكال السلطة وأنظمة الحكم القديمة. والمهم في هذا الموضوع هو أن أشكال السلطة هذه، القديمة منها والجديدة، تتناقض مع مستوى تطور القوى المنتجة وتعرقل هذا التطور. الشق الثاني يتعلق بموقف القوى الثورية من قضية السلطة حيث أن القوى الثورية الجذرية، ومنها أحزاب الطبقة العاملة، لم تنصد بالقدر الكافي وفي كل الظروف لهذه القضية كمهمة أساسية مطروحة عليها. أي أن قضية الوصول إلى السلطة قد غابت عن البرامج الثورية في فترات معينة أو أنها لم تشغل الحيز الذي تستحق. وأهمية هذه القضية أنها تشكل العامل الحاسم في انجاز النقلة النوعية على صعيد انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والقطع الكامل لعلاقة التبعية بالامبريالية. وأهميتها، أيضاً، تكمن في أن الالتزام بها من قبل القوى الثورية يجنب هذه القوى الوقوع في أخطار المغامرات العسكرية التي يقوم بها ضباط وطنيون، ويجند كل عمل ثوري تغييرى بما في ذلك الانقلابات العسكرية ذات الطابع الوطني، في خدمة العملية الثورية، ويحول دون تحوله إلى عمل مغامرة مناقض للثورة مجهض لتطورها. وأهميتها تكمن، أخيراً، في أن التفافم المتزايد في الصراع الطبقي، بأشكاله كافة، قد بدأ يؤدي، في الظروف المعاصرة، إلى حروب أهلية، أو إلى ثورات، أو إلى حروب دفاع ضد عدوان خارجي اشترك فيها فئات الشعب

كلها، كل من موقعه، او من الموقع الذي تضعه فيه الاحداث ومستوى تطور الوعي ودرجة الانقسام في المجتمع، وتطرح فيها، اي في هذه الحروب الاهلية والثورات وحروب الدفاع، امام الحركة الثورية، مهمة التغيير الثوري .

قضية الأزمة: هي، بالنسبة للحركة الثورية العربية، شكل من أشكال الصراع حول كل هذه القضايا، وشكل من أشكال التناقض بين الظروف الموضوعية والظروف الذاتية لتطور العملية الثورية. وهي، في جوهرها، تعبير عن مستوى معين في تطور الصراع الطبقي يتميز، من جهة، باشتداد الهجوم الامبريالي الصهيوني الرجعي، ويتميز، من جهة ثانية، بعجز البرجوازية عن القيام بأعباء هذا الصراع وتواطئها وبسعيها الدائم لافراز حركات وتيارات سياسية وفكرية بديلة في مواجهة احتمالات تطور الحركة الثورية، ويتميز، من جهة ثالثة، بقصور الحركة الثورية، بالقوى المكونة لها، عن الاضطلاع، في المرحلة الراهنة، بمهامها التاريخية، مهمات التصدي للبرجوازية بكل تياراتها الرجعية والتصدي للامبريالية والصهيونية ومخططاتها، وانجاز عملية التغيير الثوري. وتتجلى هذه الأزمة في جملة من المظاهر، أبرزها: أولاً، العجز عن الاستمرار في بعض المحاولات التي قامت بها قوى ثورية، من فئات اجتماعية مختلفة، برجوازية صغيرة بمعظمها، وحقت فيها انجازات وطنية وتحولات اجتماعية، والعجز عن تطويرها وحتى المحافظة عليها. ثانياً، الضعف في حركة الجماهير وطفيلان العفوية فيها. ثالثاً، تعمق أزمة الديمقراطية بجوانبها المختلفة، المتعلق منها بشراسة البرجوازية وبتعدد وساطل قمعها، والمتعلق منها بمستوى تصدي الحركة الثورية لانتزاع حقها في الكفاح من البرجوازية ومواجهة قمعها، واستنباط الوسائل الكفيلة بتطوير حركة الجماهير وتعميق ربطها بمجرى العملية الثورية. رابعاً، استمرار حالة من ضعف النشاط الفكري والايديولوجي لدى الماركسيين وسائر الثوريين من أجل تعميق دراسة الواقع الموضوعي، في حركة تطوره، ودراسة وتحليل الظواهر التي تبرز خلال هذه العملية، واستخلاص الاستنتاجات الضرورية التي تغني الخط السياسي للحركة الثورية وتزيده وضوحاً، وتؤكد صلته بالجماهير وبمصالحها، وتعمق تأثيره في رفع مستوى الوعي لديها. وفي تعبئتها في المعارك الثورية.

ان مجمل هذه القضايا يشكل الأساس الموضوعي لقيام وتطور الحركة الثورية العربية كحركة واحدة ولتعمق محتوى هذه الحركة.

موقع الحركة الثورية العربية

في العملية الثورية العالمية

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد موقع الحركة الثورية العربية في الصراع الكوني بين الرأسمالية والاشتراكية، بين الامبريالية وقوى التحرر والتقدم والسلام، كجزء من العملية

الثورية العالمية، تلتقي فيها مصالح تحرر بلداننا العربية وتطورها وتقدمها مع مصالح الفصائل الأخرى في هذه الحركة العالمية الواحدة المعادية للامبريالية. فقد حددنا، في سياق بحثنا، المهمات المطروحة أمام الحركة الثورية العربية بكونها مهمات تحرر وطني واجتماعي. وهذا يعني أنها، بطبيعتها، حركة معادية للامبريالية أولاً، ومعادية للرأسمالية ثانياً. وهي حركة تقوم وتتطور في بلدان تواجه مهمات انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في عصر سمته الأساسية انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وفي ظروف انتفت فيها إمكانية تولي البرجوازية انجاز مهمات هذه الثورة. وأصبحت القوى الثورية الجذرية، بقيادة الطبقة العاملة، فكراً وبرنامجاً هي وحدها المؤهلة لانجاز هذه المهمة. وهذا يعني فهم الثورة الوطنية الديمقراطية فهماً ثورياً متكاملاً، أي بكونها مرحلة في سياق عملية تطور تاريخي واحدة، لا تكتمل إلا بالانتقال إلى الاشتراكية.

ان هذا الموقع الذي تحتله الحركة الثورية العربية في قلب الحركة الثورية العالمية كجزء منها، يعطي لتحالفاتها محتوى يختلف عما تطرحه أحياناً بعض القوى الوطنية والتقدمية العربية. اذ يبرز لدى هذه القوى عدم فهم صحيح لطبيعة العلاقة بين الحركتين، وعدم تمييز بين نوعين من العلاقة التي تربط الحركة الثورية العربية بالحركة المعادية للامبريالية على الصعيد العالمي: النوع الأول هو العلاقة، التي ينبغي أن تتميز بالثبات، مع الفصائل الأساسية في الحركة الثورية العالمية. والنوع الثاني هو العلاقة التي تخضع، بالضرورة، للتغير والتبدل، مع قوى معادية للامبريالية تتميز مواقفها بعدم الثبات، وتبديل مواقعها مع حركة الصراع بين قطبي هذا الصراع على الصعيد الكوني، الاشتراكية والرأسمالية، الحركة الثورية والقوى المرتبطة بالامبريالية. فكما هو الأمر بالنسبة لتحالفات القوى الثورية على صعيد الداخل في البلد المعين، كذلك هو الأمر بالنسبة لتحالفات الحركة الثورية المعينة على الصعيد الاقليمي، كالحركة الثورية العربية، مع الحركة الثورية العالمية. أي ان المعيار الأساسي في موضوع التحالفات هو التفريق بين الاستراتيجي وبين التكتيكي فيها.

انطلاقاً من هذا التحديد لطبيعة الحركة الثورية العربية ولموقعها وللمهام الأساسية التي تواجهها، نود أن نقدم نماذج من القضايا الراهنة والمهام المرتبطة بها، والتي تشكل، في آن معاً، محاور أساسية لكفاحنا الوطني الثوري وللنضال المشترك مع القوى الثورية العالمية وسائر القوى المعادية للامبريالية. هذه النماذج يمكن تلخيصها بالآتي:

١ - قضية فلسطين والمسألة الصهيونية المرتبطة بقيام اسرائيل ككيان عنصري، مغتصب للأرض العربية، مشرد للشعب الفلسطيني، حارم اياه من حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ارض وطنه، وكقوة اقليمية سياسية وعسكرية في خدمة الامبريالية، وكقوة قمع في مواجهة نضال الشعوب العربية وحركتها الثورية من أجل التحرر الوطني والاجتماعي وتحقيق وحدتها القومية.

٢ - القضية الوطنية اللبنانية بشقيها: مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ومواجهة المؤامرة الامبريالية الصهيونية الرجعية لتقسيم لبنان وتفتيته والهيمنة عليه .

٣ - قضية التنمية وموقع الثروات الوطنية فيها وتطوير الكادرات الفنية والعلمية واكتساب التكنولوجيا العصرية كضرورة من ضرورات مواكبة التطور والنضال من أجل التقدم، من أجل التغيير.

٤ - العدوان الامبريالي الذي يتخذ شكل تدخل سياسي وعسكري واقامة قواعد في البلدان العربية وادخالها كمراكز استراتيجية في مخططات الامبريالية الاميركية خاصة، وذلك بهدف مصادرة استقلال بلداننا وسيادتها الوطنية وتحويلها الى رأس جسر في الحرب الامبريالية ضد الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، وضد قضية السلم العالمي وأمن الشعوب .

٥ - حماية النضال الثوري وانجازاته من خطر التدخل الخارجي وتصدير الثورة المضادة .

٦ - الانتفاضات الثورية التي تقوم بها الجماهير في الدفاع عن حقوقها ومطالبها في المسألة الوطنية، وفي المسألة الاقتصادية - الاجتماعية .

٧ - قضية السلم العالمي، كقضية تتخذ في عصرنا طابع القضية الوطنية، فضلاً عن كونها قضية كونية تهم البشرية جمعاء .

ان هذه القضايا تؤكد ما انطلقنا منه في ان الأساس في التحالفات هو أساس موضوعي، تحتمه المصلحة المشتركة لأطراف التحالف في مواجهة العدو الأساسي المشترك والقضايا الأساسية المشتركة في اطار النضال العالمي ضد الامبريالية ومن أجل التحرر والسلم والتقدم الاجتماعي . غير ان هذه العلاقة التحالفية ليست علاقة بسيطة، بل هي علاقة مركبة ومعقدة تطرح خلالها جملة من المسائل التي تتطلب، في معالجتها، موقفاً ثورياً حقيقياً . وهذا الموقف الثوري هو الذي ينبغي أن يحكم المعالجة بكل ما يمكن أن يبرز من تعقيدات في علاقة التحالف هذه .

مسألة أولى، تواجهنا في هذا الصدد هي التي تتمحور حول العلاقة بين استقلالية أطراف التحالف وبين الموقف الموحد الذي يفرضه التحالف . فظروف النضال تختلف بين بلد وآخر، حتى في اطار البلدان التي تواجه مرحلة واحدة من مراحل تطور العملية الثورية فيها، والتي تقوم فيها حركة ثورية واحدة، مثلما هو قائم في البلدان العربية . وهذا الاختلاف في الظروف يزداد موضوعياً، عندما يجري البحث في موضوع العلاقة بين ظروف كل بلد أو مجموعة بلدان والظروف على الصعيد العالمي . من هنا تأكيدنا على الاستقلالية النسبية لكل طرف من أطراف التحالف، فيما يتعلق بالقضايا التي تخص كل طرف، بحيث لا تؤدي هذه الاستقلالية التي تملئها الظروف الخاصة الى تعطيل التحالف وضرب الأسس التي يستند اليها . ان التأكيد على الاستقلالية النسبية يصحح الخطأ الناشئ عن المبالغة في

الخصوصية عند البعض الى حد تحويل ما هو تمايز معين بين القومي والأممي الى تعارض بينهما. فنحن لا نرفض فقط فكرة التعارض بين ما هو وطني أو قومي وبين ما هو أممي، بل نعتبر ان مثل هذه الفكرة تتناقض مع مصالح الحركة الثورية عالياً وعالمياً. ان عدم التطابق الكامل هو، بالمقابل، أمر موضوعي، وهو ما نرمي اليه في التأكيد على الاستقلالية النسبية.

مسألة ثانية، تتعلق بالثورة وحماتها ومواجهة الثورة المضادة التي تصدرها الامبريالية أو تدعمها. وما نريد ان نؤكد عليه في هذه المسألة، ان الثورة هي قضية داخلية لكل بلد تحددها نسبة القوى الداخلية في اطار ما تسمح به الظروف الاقليمية والعالمية. ومع تأكيدنا على مبدأ رفض تصدير الثورة، فإننا نرى من الخطأ والخطر اعتبار الدعم الأممي الذي تحتاج اليه كل ثورة، لتواجه الخطر الخارجي، نوعاً من تصدير للثورة. ونعتبر في الوقت ذاته ان من حقنا طلب المساعدة والدعم، بأشكاله كافة، عندما نتعرض لعدوان خارجي بهدف تصدير الثورة المضادة أو دعم ثورة مضادة تقوم في بلداننا. والمسألة هنا لا تعني فقط بل هي تعني كل القوى الثورية والمعادية للامبريالية في كل مكان. فالخطر الذي نصدى لمواجهته لا يهدد نضالنا الوطني الثوري فقط، بل يشكل، أيضاً، خطراً على العملية الثورية على الصعيد العالمي. ولذلك فإننا نفرق بوضوح بين تصدير الثورة، وهو ما نرفضه، وبين طلب الحماية في مواجهة تصدير الثورة المضادة، وهو ما نطلبه. ولكن لا بد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار ان القدرة على تقديم هذه الحماية ليست مطلقة. بل انها، هي الأخرى، رهن بتوفر الظروف الملائمة داخلياً وإقليمياً وعالمياً. ولذلك لا بد من أن نتعامل بواقعية مع هذه المسألة وأن ندرك اننا قد نكون أحياناً غير قادرين على استيعاب المساعدة التي تقدم لنا من الحلفاء، وان الحلفاء قد يكونون أحياناً غير قادرين على تقديم المساعدة لنا بالشكل الذي نطلبه ونحتاج اليه.

مسألة ثالثة تتعلق بالمساعدات في مجال التنمية والتطور الاقتصادي والثقافي والعلمي. في هذه المسألة لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أمور: الأمر الأول هو الحاجة، من أجل تحقيق هذه المهمة، للتوجه الى البلدان الاشتراكية. فهي وحدها قادرة على تقديم المساعدة الضرورية في مجال التنمية وحل المشكلات الأساسية التي تواجهنا. وهي، حين تقدم المساعدات في هذا المجال، انما تسهم، عن طريق ذلك، في تعزيز موقع الجبهة العالمية المعادية للامبريالية، وفي تعزيز الظروف الموضوعية للتطور الاقتصادي - الاجتماعي في بلداننا ولتطور العملية الثورية فيها. الأمر الثاني هو أن البلدان الاشتراكية ليست قادرة دائماً على تلبية كل الحاجات التي تتطلبها عملية التنمية في بلداننا وفي البلدان الأخرى. ولكن ينبغي الحذر من اتخاذ هذا الواقع ذريعة للتوجه الى الاحتكارات الامبريالية من أجل تقديم المساعدة بحجة ان البلدان الاشتراكية غير قادرة على تلبية حاجتنا، أو بحجة ان التقدم التكنولوجي لهذه البلدان والقدرة الاقتصادية الكبيرة يمكننا من لعب دور أكثر فعالية في المساعدة على التنمية. ومصدر الخطر في مثل هذا التوجه هو ان الوهم أحياناً، والميل الى

المساومة مع الامبريالية، في أغلب الأحيان، يدفعان أصحاب هذا التوجه الى التركيز على التعامل مع البلدان الامبريالية، فتكون النتيجة تعمق التبعية للامبريالية دون تحقيق التنمية، فضلاً عما تخلقه مثل هذه العملية من إضعاف للعلاقة مع الحليف الأساسي المتمثل بالبلدان الاشتراكية. الأمر الثالث هو ان الشروط الضرورية لضمان تجنب الأخطار على الاستقلال وعلى التنمية التي يحملها الى هذه البلدان سعيها لطلب المساعدات من الاحتكارات الامبريالية التي لا يمكن إلا أن تكون مشروطة ووفق مصالح هذه الاحتكارات، انما تتجسد في قيام سلطة ثورية تفك علاقة التبعية بالامبريالية وتحصن استقلالها بسياسة وطنية سليمة وعلاقة وثيقة مع البلدان الاشتراكية.

مسألة رابعة تتعلق بموضوعة الجنوب والشمال، والبلدان الغنية والبلدان الفقيرة، والنظرة الى الانقسام العالمي على أساس جغرافي، وعلى أساس مستوى الثروة والتقدم الاقتصادي والتقني. انها في نظرنا موضوعة غير علمية. ذلك ان الانقسام القائم على الصعيد العالمي انما يحدده أولاً وقبل كل شيء الصراع بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، ويحدده أيضاً الصراع بين الامبريالية في سباقها على التسلح وتخطيطها للحرب النووية والعدوان ضد الشعوب وتهديد حرياتها واستقلالها والتحكم بمصائرهما، من جهة، وبين القوى المعادية للامبريالية والحرب والمناضلة، من أجل التدرج والتقدم، من جهة ثانية. هذا الانقسام هو الأساس في تحديد العلاقة بين القوى والدول وفي تحديد الالتقاء والتعارض في المصالح. وهذه الموضوعية هي خطرة، بشكل خاص، على قضية التنمية التي لا يمكن أن تستقيم الا على أساس التحرر من التبعية للامبريالية واحتكاراتها وعلى أساس التعاون مع البلدان الاشتراكية، أي في ظروف قيام سلطة ثورية قادرة، استناداً الى موقعها الطبقي الثوري، والى برنامجها الثوري، على انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بنجاح. غير ان التفاوت الذي يزداد تفاقماً بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، يطرح على جدول الأعمال كمسألة ملحة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضع حداً لهذا التفاوت، تسهم في صياغة أسسه وفي اقامته البلدان النامية، على اختلاف أنظمتها الاجتماعية، بما فيها بعض البلدان الاشتراكية. وتعلن المنظومة الاشتراكية، والبلدان الأكثر تقدماً منها، بشكل خاص، دعمها لهذا النظام. في حين تعارض قيامه الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة. وتصبح، في هذه الظروف، مسألة قيامه مهمة نضالية موجهة ضد هذه البلدان، أي ضد الامبريالية وضد احتكاراتها.

مسألة خامسة، تتعلق بالتضامن بين الحركة الثورية في بلداننا وحركة الشعوب المناضلة من أجل الدفاع عن استقلالها ومن أجل انجاز مهام تحريرها الوطني والاجتماعي في بلدان آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية. وهي مسألة شديدة الأهمية انطلاقاً من كون هذه الحركات الوطنية الثورية تلتقي مع نضالنا الثوري في مواجهة العدو المشترك. ومن هنا تصبح، مثلاً، قضية السلفادور ونيكاراغوا وأميركا الوسطى وكذلك قضية أنغولا والموزمبيق والحركة الوطنية المعادية للعنصرية في جنوب افريقيا، مثلاً كانت قضية الفيتنام، قضايا شديدة الارتباط بنضالنا الوطني الثوري، مثلما ترتبط قضايانا ارتباطاً وثيقاً بنضال هذه الحركات الثورية. وفي هذا الصدد نعلق أهمية كبيرة على اعلان

هذه الحركات الثورية موقفاً واضحاً من العدوان الاسرائيلي ومن الكفاح الوطني اللبناني والكفاح الوطني الفلسطيني ضد الصهيونية. فالمواقف الواضحة من الجانبين فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي يخوض كل طرف النضال على أساسها انما تشكل القاعدة التي يبنى عليها التحالف.

مسألة سادسة، تتعلق بموقع حركة عدم الانحياز والموقف منها. ولا بد، في البدء، من الاقرار بأن دورها الأساسي كحركة يقوم على عدم الانحياز لأي من المعسكرين العالميين، ويتوافق، في الوقت نفسه، مع موقف واضح ومحدد تتخذه هذه الحركة في الدفاع عن استقلال بلدانها وفي دعم نضال الشعوب من أجل السلم والدفاع عنه وضد خطر الحرب النووية وضد كل أشكال العدوان الخارجي والتدخل الامبريالي في الشؤون الداخلية للشعوب وتهديد أمنها واستقلالها وحريتها. الا ان هذه الحركة قد خضعت خلال تطورها، وهي تخضع اليوم، لعوامل عديدة تسهم في اضعاف موقعها كحركة أرادت لنفسها أن تكون حركة مستقلة. فهي خليط من دول ذات أنظمة مختلفة تحكمها قوى متناقضة في مواقفها ومواقفها وعلاقاتها الدولية. وهي تواجه ضغطاً متصاعداً من الامبريالية من أجل تعطيل الجانب المعادي للامبريالية في محصلة مواقفها. ثم انها تتأثر، بصورة متواصلة، بما يحدث في بلدانها من تطورات باتجاهات مختلفة بفعل تنامي وتفاقم الصراع داخل هذه البلدان بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة. وهي جميعها عوامل أدت وتؤدي الى اضعاف موقع هذه الحركة ودورها وقدرتها على التأثير في الظروف الراهنة، فضلاً عن أنها تواجه حالة من التفكك المستمر. وفي ضوء هذا الواقع نعتبر ان على الحركة الثورية العربية أن تأخذ كمقياس أساسي، في توجيهها الى التحالف مع هذه الحركة، التمايز القائم داخلها، بما في ذلك الجانب المتعلق بتمايز مواقف بلدانها تجاه قضايا الوطنية. كما لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحركة تضم بلداناً عربية تحكمها أنظمة حكم معادية للحركة الثورية العربية تناضل هذه الحركة من أجل إسقاطها. ومع ذلك فإن استمرار هذه الحركة يبقى ضرورياً. ولا بد من العمل من أجل وقف التراجع في مواقفها وفي وحدتها وفي الدور الذي تضطلع به، في ظروف معينة، في خدمة قضية السلم العالمي وضد أعمال العدوان التي تمارسها الامبريالية وعملاؤها لقهر الشعوب الصغيرة وقمع حركاتها الثورية، وضد العنصرية والصهيونية.

مسألة سابعة: تتعلق بموضوع العلاقة مع بلدان العالم الاسلامي. وفي هذه المسألة تنطبق، بشكل عام، الأحكام الأساسية التي أشرنا اليها في الحديث عن حركة عدم الانحياز، مع ضرورة ايلاء أهمية خاصة، في ظروفنا الراهنة، الى الموضوعة التي تطرحها بعض التيارات الاسلامية في الدعوة الى الوحدة الاسلامية كبديل لوحدة البلدان العربية على أساس قومي. وما يهمنا هنا بالذات هو اننا كحركة ثورية عربية نعتبر أن الوحدة العربية هي احدى القضايا المركزية في نضالنا من أجل التحرر القومي والاجتماعي، وان أي إضعاف لحركة النضال من أجل الوحدة، تحت أي شعار كان، يؤدي الى اضعاف هذا النضال، وينعكس سلباً على مصالح شعوب البلدان العربية والبلدان الاسلامية. الا اننا بالمقابل نرى أن الربط التاريخي بين الاسلام والعروبة يستدعي من

الحركة الثورية العربية بذل أقصى الجهد من أجل أقصى الاستفادة مما يوفره هذا الربط لمزيد من تعزيز العلاقة التضامنية بين شعوب البلدان العربية والبلدان الاسلامية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية وفي الدفاع عن استقلالها ومن أجل التحرر والتقدم. ولا بد من الاشارة هنا إلى أن الذين يدعون الى تغليب الرابطة الاسلامية على الرابطة القومية إنما يتجاهلون أن جانباً أساسياً في انطلاق الدعوة الاسلامية إنما يتمثل بالجانب القومي العربي، فضلاً عما يشكله النضال حول المسألة القومية من تناقض وتصادم رئيسيين مع الامبريالية.

بعض الاستنتاجات

ان ما أشرنا اليه منذ البدء حول طبيعة حركتنا الثورية ومهامها وموقعها هو الذي جعلنا أكثر قدرة على تحديد طبيعة التحالفات والحلفاء. ولذلك فإذا كان لا بد من استخلاص بعض الاستنتاجات، فإننا نقترح الاستنتاجات الثلاثة التالية :

الاستنتاج الأول: هو ان حركتنا الثورية العربية هي حركة تحرر وطني واجتماعي موضوعة أمامها مهمة انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية. وهي، لذلك تحسب لتحالف طبقي ثوري لا التباس فيه؛ تلعب الطبقة العاملة فيه دوراً أساسياً. وهي، لذلك، لا تستطيع أن تقيم تحالفاتها الداخلية والخارجية الا انطلاقاً من المهمات الملموسة المطروحة أمامها.

الاستنتاج الثاني: هو أن الحركة الثورية العربية، لأنها تضع أمامها هذه المهمات بالذات، تشكل بالضرورة جزءاً من الحركة الثورية العالمية، فتصبح بذلك مهماتها جزءاً من مهمات الحركة الثورية العالمية، كما ان جزءاً من مهمات الحركة الثورية العالمية يدخل كجزء أساسي من مهمات الحركة الثورية العربية.

الاستنتاج الثالث: هو أن العلاقة مع هذا الحليف الأساسي، المتمثل بالفصائل الأخرى في الحركة الثورية العالمية، أي المنظومة الاشتراكية والحركة العمالية والثورية في البلدان الرأسمالية، هي علاقة عضوية وعلاقة تفاعل متبادل. وهي أيضاً، بسبب اختلاف الظروف وتغيرها الدائم، قضية معقدة تحتاج الى أن ينظر اليها باستمرار نظرة علمية ثورية غير جامدة تتطلب باستمرار التعامل الواقعي مع ما تطرحه من أمور، ومن مشاكل أحياناً. أما الجانب المتعلق بالتحالف مع بلدان هي، بطبيعة أنظمتها، جزء من النظام الرأسمالي، فهو يتطلب من الحركة الثورية العربية الحذر الدائم وعدم الوقوع في مخاطر النظرة المثالية الوحيدة الجانب، بل، على العكس، مواكبة التغيرات والتميزات وعملية الفرز المتواصلة من أجل أخذ ذلك بعين الاعتبار في ما يتعلق بمصلحة تطور الحركة الثورية في بلداننا وتطور الحركة الثورية في هذه البلدان بالذات. □

حركة التحرر الوطني : طبيعتها وأزمته

مهدي عامل

مقدمة : في موضوع النقاش

□ في العدد الثامن من مجلة « النهج » ، (أيار ١٩٨٥) ، مقال للرفيق كريم مروة بعنوان : « حركة تحرر وطني أم حركة ثورية ؟ » أفتتح على نفسي مناقشة هذا المقال ، من الموقع الفكري والسياسي إياه الذي كُتِبَ فيه .

إذن ، ستكون مهمتي صعبة . فالمناقشة من موقع فكري مختلف ، أسهل وأمتع ، وها نكهة أخرى ، أقدم عليها بشبهة : اللعب ، أنسَلْ ، وأقارع خصماً هو فيها مهزوم باختلافه . أما المناقشة من الموقع الواحد ، وعلى أرض الفكر الواحد ، فشاقة شاقّة ، ولها منطق الجَدِّ ، لا اللعب ؛ يحاول فيها الفكر إنتاج معرفة يطمح لها أن تكون فاعلة في سيرونة تاريخية هي سيرونة الانتقال الثوري الى الاشتراكية .

موضوع المعرفة في هذه المحاولة هو الحركة الثورية العربية : « طبيعتها ، القوى الطبقيّة المكوّنة لها ، علاقات هذه القوى بعضها ببعض ، المرحلة التي تمرّ فيها هذه الحركة ، المهمات المطروحة أمامها ، موقعها في العملية الثورية العالمية » (ص ٧٤) ، هكذا يحده كريم مروة في مقاله .

حقّل هذا الموضوع رحب ووعر ، بتهيب أقاربه . بتردد أيضاً . لكنها طبيعة هذا الفكر - أعني ضرورة أن يكون مناضلاً - هي التي تفرض عليه المجازفة ، وتفرض ، بمنطقها إياه ، المناقشة . أعني نقداً هو ، من داخله ، حركة بها يتقدم . هكذا يتطور هذا الفكر : كلما جازف ، تعمّز بنقد يدفعه الى مجازفة أكبر . هكذا تتأرخن المعرفة ، (أي تكتسب طابعها التاريخي) ، إذ تتحرر من أطر نظرية تلجمها ، فتكتشف ، بتحررها ، أخطاءها . وحركة التاريخ ، في الفكر ، كحركة التاريخ في الواقع الاجتماعي : حركة تحرير في حركة تحويل . إنها حركة ثورية بامتياز . ينتصر فيها من يجرؤ عليها . يدركها ، فيقتحم . ومنطقها ، دوماً ، صراع . ضدّ القائمة اللاجم .

في ١٨ المسودات قرأت ما أناقش . وفي هذا الضوء أناقش ما قرأت .

في طرح السؤال

سؤال يضعه عنوانا لمقاله، يتبدى كريمة مروة مقالته: « حركة تحرر وطني أم حركة ثورية؟ ». ويسأل ابتدئ: لماذا هذا السؤال؟ أوضح فأقول: يطرح مروة مشكلة هي عبور الفكر في مقالته. يطرحها على الفكر الثوري، لأنها مطروحة في الممارسة الثورية. إنها مشكلة نظرية وسياسية في آن. صيغت في شكل سؤال يستوقف: لماذا إقامة التناقض، في هذا السؤال، بين الحركتين؟ لماذا التناوب بينهما؟ هل صحيح أن حركة التحرر الوطني ليست حركة ثورية؟ هل صحيح أن الحركة الثورية، في بلدان كانت مستعمرة كبلداننا العربية، ليست حركة تحرر وطني؟ لكن - أستدرك -، هل للسؤال هذا المعنى؟

لا يستقيم الفهم بقراءة نصية، حتى لو كان النص منطلق الفهم وقاعدته. يستقيم بوضع النص وفصائله المفهومي - الذي هو حقل علاقات مفاهيمه - في شروطه التاريخية المعرفية، أي في أفق تاريخي من المعرفة لا وجود له إلا فيه. فالنص محمول بتاريخه، موجود في حقل معرفي هو الذي يحدد فضاءه. من خارج النص يفهم النص. لكن هذا الخارج في داخله. النص، إذن، علاقة، بينه وبين خارج هو فيه، حتى في انبثائه الداخلي نفسه، أثر منه. لا يتشأ النص إلا بفكر غيبي يلغي التناقض في النص، إذ يلغيه في الأشياء، ويقيمه، مطلقاً، بين الأشياء وما وراءها. يتشأ النص بفكر ديني هو فكر سحري، به يتقدس النص، من حيث هو أثر من غيب. والغيب خالق الأشياء جميعاً، والأشياء نصوصه. وثني هو الفكر الديني، بامتياز. صممي بضرورة منطقته.

أما الخارج الذي به تحددت صيغة ذلك السؤال، وضده أخذت شكل التناقض بين حركتين، فهو، بالضبط، فكر نظري معين هو الذي ساد في الحركة الشيوعية العربية، أو في بعض فصائلها، على امتداد عقود بكاملها من القرن العشرين. وطرح المشكلة، في الوقت الراهن، يدل على أن هذا الفكر ما يزال يسود في ممارسات عديدة. لذا وجب نقده، من موقع الضرورة التاريخية في أن يكون للحركة الوطنية التحررية العربية قيادة ثورية هي القيادة البروليتارية، ومنهج ثوري هو النهج البروليتاري. فهل نهج الطبقة العاملة، في بلداننا العربية، هو هذا النهج؟ وهل قيادة الحركة الوطنية فيها هي هذه القيادة؟ النقد، إذن في ضرورته الثورية التي هي هي هذه الضرورة التاريخية بالذات، ليس موجهاً من البعض إلى البعض، ولا من حزب إلى حزب. ليس النقد هذا «أستذة»، فليس أحد وصياً على أحد، وليس أحد يمتلك الحقيقة دون غيره، كأنها وحي أنزلت عليه. النقد ذاك هو، في الممارسة السياسية الثورية، نظر في هذه الممارسة نفسها. أو قل للدقة، إنه إعادة نظر مستمرة تفرضها ضرورة أن تستند الممارسة الثورية إلى نظرية ثورية، وتفرضها الطبيعة

التاريخية للمعرفة العلمية . لذا كانت الثورة دوماً مخاطرة . لكن هذه المخاطرة قوانين بإمكان الممارسة النظرية أن تنتج معرفة تاريخية بها، إذا تمفصلت، باستمرار، على الممارسة السياسية، في ممارسة حزبية هي، في مبدئها، ممارسة تحويل ثوري للعالم.

ليس التناقض قائماً، في ذلك السؤال، بين « حركة تحرر وطني وحركة ثورية » إلا من حيث هو قائم، في أساسه التاريخي المعرفي، بين فكرين نظريين مختلفين، إذا اقتصر، في تمييزهما، على ممارسة الحزب الشيوعي اللبناني، لقلّت في الأول منهما إنه فكر ما قبل المؤتمر الثاني، وفي الآخر، إنه فكر أخذت تتضح معالمه النظرية الأساسية، بعد هذا المؤتمر في صراع مستمر، خفيّ حيناً، وصريح حيناً آخر، ضد ذاك الفكر، في هدف التحرر من هيمنته، أو من بقاياه، في شتى ممارسات الحزب، حتى المرحلة الراهنة من حرب « نا » الأهلية المدمرة . لا مجال، بالطبع، الآن للنظر في علاقات الاختلاف بين هذين الفكرين في الحقل التاريخي لممارسات الحزب . فمثل هذا النظر يفتح واسعاً على تاريخ بكامله، ليست هذه الكلمة إطاراً له، ولست مؤهلاً للقيام به . لكنني لا أخطئ كثيراً إذا قلت إن حقل الاختلاف الأساسي، أو قل للدقة، إن حقل التناقض بين ذين الفكرين هو، في مقالة الرفيق مروة، حركة التحرر الوطني بالذات . ولئن اردت الذهاب في قراءة هذا النص الى الحدود القصوى لمنطق الفكر الذي يحكمه لقلت إن التناقض، في النظر في هذه الحركة، هو، في نهاية التحليل، قائم بين فكر برجوازي وفكر بروليتاري . وهو هو بينهما لأنه قائم، فعلياً، أعني تاريخياً، في هذه الحركة نفسها، بين نهج برجوازي ونهج بروليتاري . ومن الخطأ تبسيط الأمور الى حد الظن أن كلاً من هذين النهجين خاصّ بطبقته، أو أن بين الاثنين فاصلاً مادياً يحول، بالمطلق، دون الانزلاق إلى مواقع الآخر . العكس هو الصحيح . هذا يعني، بوضوح كلي، أن الطبقة العاملة قد تنزلق، في شرط تاريخية محددة، بنهجها وممارساتها، إلى مواقع البرجوازية، وأن حزبها نفسه قد يقودها الى مثل هذا الانزلاق . وهذا ما فعلته، في مرحلة معينة، لاسيما في حقل المسألة القومية، بسبب من قصور حزبها عن صياغة نهجها الثوري المناهض لنهج البرجوازية الرجعي . (ولزيد من التفاصيل حول هذه القضية بالذات، بإمكان القارئ مراجعة الفصل الخامس من القسم الرابع من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني أمام المؤتمر الوطني الرابع) .

لهذا كله وجب النقد، في ممارسة نظرية مستمرة تقيم الحد الطبقي الفاصل في معرفة الحركة التحررية الوطنية، بين فكر برجوازي رجعي، وفكر بروليتاري ثوري . والنقد هذا ممكن على قاعدة ممارسة سياسية ثورية تقيم الحد الطبقي الفاصل في حقل هذه الحركة بين نهجين أساسيين: نهج برجوازي رجعي هو هو نهج الخيانة الوطنية، ونهج ثوري هو هو نهج التحرير الوطني، من حيث هو، بالذات، نهج الطبقة العاملة .

ما هي طبيعة هذه الحركة من التحرر الوطني ؟ ما هي طبيعة الحركة الثورية العربية ؟

في نقد المفهوم البرجوازي لحركة التحرر الوطني

من هذا السؤال ينطلق الرفيق مروة. من سؤال نظري ينطلق. كأنه يبحث عن مقياس للسياسة. كأنه في حذر من الحدوث. كيف نحدد انحرافاً؟ كيف نصصح نهجاً؟ كيف يكون النقد ممكناً إذا لم تكن معرفة بها يصح النقد؟ هكذا تتحدد النظرية أرضاً للسياسة. وهي حقاً لصراع طبقي. فالحركة التاريخية الواحدة كتلك التي هي موضوع هذا البحث. ليست، في المعرفة، وبها، واحدة، بل مختلفة باختلاف مفهوماتها النظرية الذي هو، بالتالي، مختلف باختلاف موقع النظر الطبقي فيها. لذا، كان تحديدها، بالضرورة، نصياً، أعني ديباليكتيكياً، أو في تعبير آخر، ضدياً. ليست حركة التحرر الوطني، إذن، في مفهوماتها البرجوازي، هي إياها في مفهوماتها الثوري. ومفهوماتها هذا ينبغي، في الممارسة السياسية والنظرية، ضد مفهوماتها ذاك، والعكس بالعكس. فهي، في مفهوماتها البرجوازي، مثلاً، ليست حركة ثورية، وليس لها، بالطبع، أن تكون كذلك، أو أن تقوم، بالتالي، بتحويل علاقات الانتاج الموروثة. ليس للطبقة العاملة، في مفهوماتها هذا، أن تحتل فيها موقع القيادة، بل الموقع هذا يعود الى البرجوازية وحدها. وما على الطبقة العاملة إلا أن تكون سنداً لها، في انتظار أن يجيء زمان الانتقال الى الاشتراكية. لذا وجب الفصل، بحسب هذا المفهوم، بين زمانين: زمان التحرر الوطني الذي هو زمان الرأسمالية التي جددتها، للتجميل، فكر منحرف بأنها وطنية -، وزمان الاشتراكية. على الطبقة العاملة، في الأول، أن تكون في موقع التبعية الطبقية في علاقتها بالبرجوازية. وهذه، بالنسبة للفكر المنحرف إياه، برجوازية « وطنية » تسير في طريق من التطور ابتدع له البعض، من فضاء وهمي هو ما بين البينين، اسم « طريق التطور اللارأسمالي ». فلا هو ما هو، ولا هو النقيض. لا هو ضد لهذا، ولا هو ضد لذاك. إنه، فقط، وليد عجز الفكر عن معرفة الواقع. وربما كان وليد انتهازية سياسية تستبع فكراً يظن نفسه نظرياً. وما هذا الفكر العاجز بفكر ماركسي، حتى لو ادعى ذلك، وأيد ادعاءه بسلطة دولة. ومتى كان للدولة فكر؟ متى كان للفكر الثوري طابع رسمي؟ إما أن يكون الفكر نقدياً، وإما أن يكون مخلصاً. وهو المخلص إذا استمد من سلطة الدولة سلطته. إذاً، يتمأسس، فيستحيل فكراً بيروقراطياً. وما هذا الفكر بفكر. إنه خادم السلطان وخائن نفسه. إنه المرتد بامتياز.

كيف يمكن نعت هذا الفكر بالثوري، وهو الذي يرى - بأمر من سيده؟ ومن سيده؟ - أن على الطبقة العاملة أن تفوض إلى البرجوازية تحقيق كامل مهمات التحرر الوطني؟ كان الطبقة العاملة ليست معنية بسيرورة التاريخ في حاضره، بل، فقط، بآب لا أجل له. كأنها ليست ثورية إلا بمقدار ما تستقبل من الثورة. ويجد مثل هذا الفكر المخلصي اتساقه في تبرير نظري لهذه الاستقالة - أو قل بالأحرى، لهذه الإقالة - هو أن حركة التحرر الوطني ليست حركة ثورية ما دامت هي ليست حركة « تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية ».

(ص ٣٦). فالثورة الاشتراكية عنده دوما مؤجلة، كأنها ليست منشودة إلا كـ ١٠٠م، وسيورتها ليست سيورة تاريخية مادية، ولا هي ترتسم في سيورة التناقضات الاجتماعية الفعلية الراهنة. إنها أقرب الى الخيال منها الى الواقع. بل هي أقرب الى اليوم الآخر منها الى اليوم الحاضر. هل أخطئ اذا قلت إنها وليدة فكر ديني هو، بالضبط، ذلك الفكر المخفي؟ ولها، بالطبع، صورته.

لا أجد في نص مروة نصاً كالذي عرضت. لكنني أزعم أن هذا النص حاضر، بالنفي - أو منقياً - في نصه. وضده ينسب حاضراً نصه. مثلاً، في هذا التحديد لطبيعة الحركة الثورية، الذي يريد لنفسه أن يكون واضحاً. يقول كريم مروة إن «الحركة الثورية في بلداننا، كما نفهمها، هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية، مهمتها التاريخية (...) هي قيادة النضال لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي... وهذه الحركة تتحدد بكونها تحالف قوى طبقية ثورية تحتل فيه الطبقة العاملة، فكراً وبرنامجاً وحركة سياسية، موقع الطليعة الذي يتحول بالممارسة الثورية الى موقع قيادي معترف به» (ص ٧٦). ويزداد هذا النص وضوحاً بنص آخر يؤكد فيه مروة أن انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية اعطى «للحركة الوطنية التحررية في البلدان المستعمرة والتابعة، محتوى جديداً، وجعلها تصبح، موضوعياً، جزءاً مكملًا من نضال البروليتاريا العالمية ضد الرأسمالية، جزءاً من الثورة الاشتراكية، وخلق، بذلك، الأساس الموضوعي لكي تلعب الطبقة العاملة في هذه الحركة دور الطليعة والقيادة، انطلاقاً من كونها، أي هذه الحركة، كما أشرنا، بأهدافها المرحلية، التحرر من النير الاستعماري المباشر، وأهدافها الاستراتيجية، التحرر من التبعية للامبريالية ولنظامها العالمي، وتحقيق تقدم شعبها، بما يستلزم، بالضرورة التحويلات الاجتماعية والتغيير الثوري، جزءاً من العملية الثورية العالمية. إن حركة هذا هو نوع مهماتها ونوع العدو الذي تواجهه في كفاحها من أجل الحرية والتقدم، هي، بالضرورة، حركة ثورية» (ص ٧٥).

هذا النص، على وضوحه، يستلزم مزيداً من التدقيق. فتحديد حركة التحرر الوطني بأنها، بانتصار ثورة اكتوبر، جزء من الثورة الاشتراكية، أو جزء من العملية الثورية العالمية، ليس كافياً، ولا يستنفد طبيعة هذه الحركة. أو قل إنه يطرح، بذاته، مشكلة: ماذا نعني بالقول إن هذه الحركة هي جزء من هذه الثورة؟ كيف نفهمه؟ المشكلة ليست لفظية، بل هي مطروحة كمشكلة نظرية وسياسية في ممارسات الحركة الشيوعية نفسها. والآراء حولها مختلفة. مثلاً، قد يرى البعض أن تلك الحركة ليست جزءاً من تلك العملية الثورية إلا من خارج - إن صح التعبير -، أو موضوعياً. أي أنها ليست كذلك، من داخل، وبآلياتها الداخلية نفسها، بل بسبب من شروط تاريخية خارجية تضعها في علاقة تحالف موضوعي مع الثورة الاشتراكية، في تصادمها بالامبريالية، حتى لو تفاوتت درجات هذا التصادم من بلد الى آخر، ومن حالة الى أخرى - وهي بالفعل متفاوتة -، وحتى لو

كانت تلك الحركة، في جوهرها نفسه، أي في آليتها الداخلية، حركة بناء لعلاقات انتاج رأسمالية، أو حركة انعقاد من الاقطاعية وتقويض لعلاقاتها. وانتقال، بالتالي، الى الرأسمالية.

الى مثل هذا الفهم الذي ساد في مرحلة تاريخية معينة - ربما ما تزال راهنة عند بعض الأحزاب - تنتمي مفهومات نظرية كـ «الرأسمالية الوطنية» أو «البرجوازية الوطنية». والتضامن بين هذه المفهومات قائم بالفعل، وهو فيها طبيعي. ربما كان يجد ركيزته النظرية، في نهاية التحليل، في فهم للتاريخ يتأول المادية الماركسية تأولاً سيئاً، اذ هو يُرجعها - أو يرجع بها - إلى هيكل فقير من تعاقب انماط من الانتاج هي اياها في كل البلدان، مهما اختلفت شروطها التاريخية، - (المشاعية، الرق، الاقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية او الشيوعية) -، وهو - أعني ذلك التعاقب - هو ايضاً اياه، في تكرار رتيب، مقيت. وما دام بالتاريخ يجري هكذا، فالضرورة - أعني ضرورة هذا التأويل السيء - تقضي بأن تكون حركة التحرر الوطني بقيادة البرجوازية التي هي، اياها، وطنية؛ وتقضي أيضاً بأن تكون الرأسمالية وطنية، أي مستقلة، في تطورها نفسه، عن الامبريالية^(١). فتقضي، بالتالي، باستقالة الطبقة العاملة وحزبها من العملية الثورية بالذات. ذلك أن مرحلة التحرر الوطني هي مرحلة البرجوازية، وهي هي المرحلة الراهنة. ليس على الطبقة العاملة، إذن، أن تتصدى، بقيادة حزبها الثوري، لمهمات ليست من مهمات ثورتها. مهمات هذه المرحلة هي، بالعكس، مهمات، الثورة الوطنية الديمقراطية. ولقد مُسِّخَتْ هذه الثورة، بمنطق

(١) فهذا فواز طرابلسي، على سبيل المثال، يأخذ على الرأسمالية في لبنان أنها «التحقت بنمط الانتاج الامبريالي، دون أن تبنى لنفسها نمط إنتاج داخلي خاص»، (الماركسية وبعض قضاياها العربية، عن بيروت المساء، ١٩٨٥، ص ٢٩. التأكيد بالأسود من فواز طرابلسي، صاحب نصه)، يفترض، بحسب المنطق الضمني لنصه، - إذا كان لا يزال للكلام معنى - أن إمكانية استقلال الرأسمالية عن الامبريالية، في بلد كلبان، أو كغيره، مرتبط بعلاقة تبعيته البنوية بالامبريالية، هي إمكانية واقعية. أو قل إنها، على الأقل، إمكانية نظرية. فوجودها هو الذي يبرر ذلك المأخذ على بلدان لم تبين «لنفسها نمط إنتاج داخلي خاص». علة هذا النمط من الانتاج في هذه البلدان ليست، بحسب هذا المنطق من الفكر، في أنه رأسمالي تبني، بقدر ما هي في أنه ليس «داخلياً خاصاً». هذا المنطق من الفكر هو، بالضبط، منطق الفكر القومي الذي هو، في نهاية تحليله، شكل تاريخي من الفكر البرجوازي، خاص ببلداننا. في أفق هذا الفكر وشكله، تستحيل التبعية إلحاقاً - أو إلحاقاً -، تفقد، باستحالتها هذه، الأساس المادي لمفهومها النظري، من حيث هي تكمن في وجود علاقات الانتاج نفسها كعلاقات رأسمالية، في نظام رأسمالي عالمي. هذا يعني أن استقلال التطور الرأسمالي، في بلد كلبان، عن الامبريالية، بات أمراً مستحيل بالملحق.

إلى انتهاء هذه الامكانية أشار الحزب الشيوعي اللبناني بوضوح في أعمال مؤتمره الثاني (١٩٦٨)، في قوله، مثلاً: «في الوضع العالمي الراهن، انتفت عملياً الامكانية أمام البرجوازية العربية، ورغم وجود تناقضات بين مصالحها ومصالح الاحتكارات الأجنبية، للاستقلال عن الاحتكارات العالمية وإنشاء دول برجوازية مستقلة اقتصادياً عن...». هذه الاحتكارات (نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، ص ٣٠). بل أضيف، فأقول: إن هذه الامكانية انتفت نظرياً أيضاً. بمعنى أنها مستحيلة في مبدئها النظري نفسه. وبسبب من استحالتها النظرية هذه. الأسباب التي يَبْتَنُ -، انتفت عملياً.

(ص ٣٦). فالثورة الاشتراكية عنده دوما مؤجلة، كأنها ليست منشودة إلا كـ ١٠٠م، وسيورتها ليست سيورة تاريخية مادية، ولا هي ترتسم في سيورة التناقضات الاجتماعية الفعلية الراهنة. إنها أقرب الى الخيال منها الى الواقع. بل هي أقرب الى اليوم الآخر منها الى اليوم الحاضر. هل أخطئ اذا قلت إنها وليدة فكر ديني هو، بالضبط، ذلك الفكر المخفي؟ ولها، بالطبع، صورته.

لا أجد في نص مروة نصاً كالذي عرضت. لكنني أزعم أن هذا النص حاضر، بالنفي - أو منقياً - في نصه. وضده ينسب حاضراً نصه. مثلاً، في هذا التحديد لطبيعة الحركة الثورية، الذي يريد لنفسه أن يكون واضحاً. يقول كريم مروة إن «الحركة الثورية في بلداننا، كما نفهمها، هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية، مهمتها التاريخية (...) هي قيادة النضال لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي... وهذه الحركة تتحدد بكونها تحالف قوى طبقية ثورية تحتل فيه الطبقة العاملة، فكراً وبرنامجاً وحركة سياسية، موقع الطليعة الذي يتحول بالممارسة الثورية الى موقع قيادي معترف به» (ص ٧٦). ويزداد هذا النص وضوحاً بنص آخر يؤكد فيه مروة أن انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية اعطى «للحركة الوطنية التحررية في البلدان المستعمرة والتابعة، محتوى جديداً، وجعلها تصبح، موضوعياً، جزءاً مكملًا من نضال البروليتاريا العالمية ضد الرأسمالية، جزءاً من الثورة الاشتراكية، وخلق، بذلك، الأساس الموضوعي لكي تلعب الطبقة العاملة في هذه الحركة دور الطليعة والقيادة، انطلاقاً من كونها، أي هذه الحركة، كما أشرنا، بأهدافها المرحلية، التحرر من النير الاستعماري المباشر، وأهدافها الاستراتيجية، التحرر من التبعية للامبريالية ولنظامها العالمي، وتحقيق تقدم شعبها، بما يستلزم، بالضرورة التحويلات الاجتماعية والتغيير الثوري، جزءاً من العملية الثورية العالمية. إن حركة هذا هو نوع مهماتها ونوع العدو الذي تواجهه في كفاحها من أجل الحرية والتقدم، هي، بالضرورة، حركة ثورية» (ص ٧٥).

هذا النص، على وضوحه، يستلزم مزيداً من التدقيق. فتحديد حركة التحرر الوطني بأنها، بانتصار ثورة اكتوبر، جزء من الثورة الاشتراكية، أو جزء من العملية الثورية العالمية، ليس كافياً، ولا يستنفد طبيعة هذه الحركة. أو قل إنه يطرح، بذاته، مشكلة: ماذا نعني بالقول إن هذه الحركة هي جزء من هذه الثورة؟ كيف نفهمه؟ المشكلة ليست لفظية، بل هي مطروحة كمشكلة نظرية وسياسية في ممارسات الحركة الشيوعية نفسها. والآراء حولها مختلفة. مثلاً، قد يرى البعض أن تلك الحركة ليست جزءاً من تلك العملية الثورية إلا من خارج - إن صح التعبير -، أو موضوعياً. أي أنها ليست كذلك، من داخل، وبآلياتها الداخلية نفسها، بل بسبب من شروط تاريخية خارجية تضعها في علاقة تحالف موضوعي مع الثورة الاشتراكية، في تصادمها بالامبريالية، حتى لو تفاوتت درجات هذا التصادم من بلد الى آخر، ومن حالة الى أخرى - وهي بالفعل متفاوتة -، وحتى لو

ذلك التأويل السيء ، في « ثورة برجوازية وطنية » ليس للطبقة العاملة فيها سوى دور واحد محدد هو دور السند الطبقي لهذه البرجوازية « الوطنية » ، وموقع واحد محدد هو موقع التبعية الطبقة .

في نقد هذا الفهم البرجوازي لحركة التحرر الوطني ، بل في نقد هذا الفهم الانتهازي الذي انزلت اليه فصائل من الحركة الثورية العربية نفسها ، قيل الكثير - وهو قليل - ، لاسيما في وثائق المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني . لن أقف طويلا عند هذا النقد ، ولن انحرف بهذه الكلمة عن موضوعها . لذا سأحصر هتي في تحليل الفهم الآخر المناهض لهذا الفهم لحركة التحرر الوطني الذي يتصدى له كريم مروة - كما يبدو لي - في مقاله ، بدءاً من تحديده طبيعة هذه الحركة .

في المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني

من داخل ، أعني بآلياتها الداخلية ، وبمنطق سيرورتها كحركة عداء للامبريالية هي بالضرورة حركة عداء للرأسمالية ، تتحدد حركة التحرر الوطني كجزء من الثورة الاشتراكية . وقد يعترض قائل : إن الواقع التاريخي الفعلي يؤكد عكس ما نقول ، وإن كثيرا من حركات التحرر الوطني مارست العداء للامبريالية ، في أشكال مختلفة ، دون أن تقود ممارستها هذه الى ممارسة العداء للرأسمالية . لمزيد من الدقة ، إذن ، يمكن القول إن العداء للامبريالية لا يكون بالفعل متسقا إلا بما هو عداء للرأسمالية ، ومن حيث هو هذا العداء بالذات . ففي حقل علاقتها العضوية بأزمة الامبريالية ، من حيث هي ، بالدرجة الأولى ، أزمة غط الانتاج الرأسمالي نفسه ، تتحدد حركة التحرر الوطني في ذلك الشكل التاريخي الذي يجعل منها جزءا من العملية الثورية العالمية . وبإيجاز كلي نقول إن عملية التحرير الوطني هي ، في مفهومها النظري ، عملية تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الرأسمالية القائمة بعلاقة تبعيتها البنوية بالامبريالية . فالقطع مع الامبريالية والاستقلال عنها يقضيان بضرورة تحويل هذه العلاقات من الانتاج التي هي هي ، في البلد المستعمر ، القاعدة المادية لديمومة السيطرة الامبريالية . هذا يعني ، في تعبير آخر ، أن العلاقة الامبريالية تتجدد بتجدد هذه العلاقات من الانتاج ، وتدوم بديمومتها ، والعكس بالعكس . فلا سبيل الى تحرر وطني فعلي من الامبريالية الا بقطع لعلاقة التبعية البنوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الانتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعية بنظام الانتاج الرأسمالي العالمي . بهذا المعنى وجب القول ان سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات التي كانت مستعمرة ، أعني في المجتمعات الكولونيالية ، هي هي سيرورة الانتقال الثوري الى الاشتراكية ، من حيث أن هذه ، كتلك ، هي هي سيرورة تحويل لعلاقات الانتاج الرأسمالية القائمة في شكلها التاريخي الكولونيالي المحدد . هذا هو ، بكل دقة ، معنى أن تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة

الاشتراكية، ولا معنى آخر لمثل هذا القول. إلا إذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في أفق انتقالها التاريخي الى النظام الرأسمالي العالمي، بفصله فيها ممارسة العداء للامبريالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلا مصطنعاً يقلب العداء للامبريالية تساوماً معها على قاعدة تأييد علاقات الانتاج الرأسمالية وتأييد علاقة ارتباطها التبعية بالامبريالية. نقول إن هذا الفهم البرجوازي متناقض وغير متسق لأنه يجعل من حركة التحرر الوطني التي هي، في مبدئها النظري، مناهضة للامبريالية، جزءاً لا يتجزأ من مناهضة الثورة، أو قبل لندرة الالتباس، إنه يدفع بها الى أن تكون، أو أن تصبح، في مناهضتها الامبريالية بالذات، جزءاً من مناهضة العملية الثورية العالمية. من هنا يأتي الكلام - ربما - في أفق هذا الفهم البرجوازي، على امبريالية « اشتراكية » (أو سوفياتية) ، وامبريالية رأسمالية (أو اميركية) ، في تمويه - إن لم نقل في تهمير - لمفهوم الامبريالية، أهم ما فيه تغييب مفهوم غمط الانتاج. هكذا تجري، في الحقل الايديولوجي، تبرئة الرأسمالية، كأن الامبريالية ليست وليدة غمط بعينه من الانتاج هو غمط الانتاج الرأسمالي؛ أو كأنها ظاهرة سياسية مستقلة بعقلها الذاتي عن كل عقل اقتصادي. ما اريد قوله، في هذا السياق، هو أن تغييب الاقتصادي - بما يعنيه الاقتصادي من غمط محدد من الانتاج - وسلخ السياسي عنه، للنظر فيه - أعني في السياسي - كأنه قائم بذاته، في استقلال كلي عن كل ما ليس هو، وبالتحديد، عن الاقتصادي؛ أقول إن ذلك التغييب ربما كان العمود الفقري الذي به يقوم بناء الايديولوجية البرجوازية. على هذه القاعدة من تغييب الاقتصادي وعزل السياسي عنه، يقوم ذلك الفهم البرجوازي لحركة التحرر الوطني الذي به تظهر هذه الحركة كحركة مناهضة للامبريالية، دون ان تكون مناهضة للرأسمالية. كأن غايتها هي، بالعكس، أن تتوسل الاستقلال السياسي لتكريس تبعية الاقتصاد الرأسمالي « الوطني ». إن الفصل المفهومي نفسه بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي في أفق حركة التحرر الوطني يندرج في ذلك الفهم البرجوازي الذي انزلت اليه، في شروط تاريخية محددة، فصائل من الحركة الثورية، غاب عنها أن الانعتاق من الامبريالية لا يكون فعلياً ومتسقاً الا بانعتاق من الرأسمالية، فإذا لم يكن التحرر الوطني هذا الانعتاق، انحصر في استقلال سياسي هو شكلي، بمعنى أنه الشكل السياسي الذي فيه تتجدد علاقة التبعية البنوية بالامبريالية، في تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية. وهو، بالتالي، الشكل الملائم لسيطرة البرجوازية الكولونيالية.

إذا كان الأمر كذلك، وكانت حركة التحرر الوطني، في مفهومها النظري نفسه، الشكل التاريخي المحدد الذي فيه تجري سيورة التحويل الثوري لعلاقات الانتاج الرأسمالية في المجتمعات الكولونيالية، أي، بالتالي، سيورة الانتقال الثوري نفسها الى الاشتراكية، فالمشكلة التي تطرح نفسها، حينئذ، بضرورة هذا التحديد النظري لطبيعة هذه الحركة، تكون التالية: لماذا لم تكن هذه الحركة التحررية الوطنية، في واقعها التاريخي الفعلي، لاسيما

في عالنا العربي، متسقة مع مفهومها النظري هذا؟ ما هي، في تعبير آخر، العوامل التاريخية التي تفسر انزياح مجراها الفعلي عن منطق مجراها النظري؟

عن هذا السؤال، يمكن ان تنفرع أسئلة عديدة. أو قل إنه سؤال يتفرع، بل يتملمس في أسئلة تصبّ جميعاً، في نهاية التحليل، في واحد منها: ما الذي حال دون وصول الطبقة العاملة وحزبها الثوري الى موقع القيادة في هذه الحركة؟ والموقع هذا موقعها الطبقي الطبيعي، بحسب منطق هذه الحركة. ما الذي مكّن البرجوازية الكولونيالية من ان تحتل فيها موقعا ليس لها - بحسب المنطق إياه -، بل لنقيضها الطبقي؟ ليس هذا سؤالاً نظرياً - بزعم كونه يستوي، بالطبع، على أرض نظرية محددة -، إنه سؤال تاريخي، به يجري الانتقال بتلك الحركة من صعيدها النظري الذي عليه تحدت طبيعتها، إلى صعيد واقعها التجريبي الملموس. وهنا، لا بد من وقفة لتوضيح أمر يجب توضيحه.

في العلاقة بين النظري والتجريبي

قد يبدو للوهلة الأولى أن منطق الفكر في مثل هذا الكلام على طبيعة الحركة التحررية الوطنية، وعلى مجرى فعلي لها مختلف عن مجراها النظري، هو منطق فكر مثالي يقيس الواقع التاريخي الملموس على الواقع النظري، ويحكم على الأول في ضوء الثاني، كأن هذا مقياس لذلك، بدلا من ان يكون الواقع المادي، في حضوره التجريبي نفسه، مقياس الواقع النظري، ومقياس كل معرفة. لئن كانت حركة التحرر الوطني، في معظم البلدان التي كانت مستعمرة، - باستثناء حالات نادرة جدا، كالفيتنام، بالتأكيد، أو الصين، وربما، في وجه من الوجوه، كوبا -، قد اخذت، في واقعها التجريبي، مجرى ليس الذي نفترضه أنه مجراها النظري، كما سبق القول؛ أو قل إنها اخذت مجرى كان، في معظم الحالات، في اراحة عن مجراها النظري هذا، إن لم يكن في تناقض مباشر معه، فإن هذا لا يعني بتاتا أن منطقها الداخلي هو - إن جاز التعبير - منطق واقعها التجريبي، أو الحدسي، لا منطق واقعها النظري، أو الذي نفترضه كذلك، وأنها، بالتالي، في مفهومها النظري، كما يحددها الفكر البرجوازي. بين التجريبية والمادية فارق لعله - في وجه اساسي منه - الكامن في أن الأولى تستخف بالنظرية ودورها في المعرفة، بينما الثانية ترى، بالعكس، فيها شرطا علمية المعرفة. لهذه التجريبية وجه يذكر هيجل، ويتأكده أن الواقع عقلائي، بما هو الواقع، ولأنه الواقع، (وهو هو صورة الفكر ومراته)، ويذكر، بالتالي، بمأخذ ماركس على هيجل، في رفضه أن يكون كل واقع عقلائيا. ثمة واقع مناهض للعقل، (كواقع الرأسمالية، مثلا)، وهو الذي يجب تغييره. فالدافع الى تغييره مناهضته العقل، وإلا لما وجب تغييره. أو قل إنه يظهر في شكل من العقلانية فيه تختفي مناهضته الفعلية للعقل. لذا كان الفكر الهيجلي، في وجه منه، فكرا محافظا، لأنه، بالضبط، يجعل من كل واقع، بما هو واقع،

عقلانيا، فيدفع به الى التكريس والتأبيد، لاغيا، بهذا، الدافع (أو أحد الدوافع) الى تغييره. وانعكاسه في السياسة، كانعكاس التجريبية المثالية، انتهازية ترفع الى مرتبة العقل سطحاً من الواقع ليس عقله، كأن شعارها: ما كان بالامكان أحسن مما كان. هذه هي الانتهازية التي نراها، احياناً، في الحركة الثورية نفسها، او في فصائل منها، في انزلاقها، مثلاً، في تحديد طبيعة الحركة التحررية الوطنية، الى مواقع الفكر البرجوازي. ليس مثالية، إذن، ذلك القول الذي أكدنا فيه ان هذه الحركة كانت في مجراها الفعلي في ازاحة عن مجراها النظري، او عن منطق، وأن المشكلة الفعلية التي تطرح نفسها على الحركة الثورية، وفي حقلها، هي، بالضبط، تحديد الشروط التاريخية التي يمكن أن تفسر هذه الازاحة، أو هذا الانزياح.

لقد تمكّنت البرجوازيات العربية، باكراً، من احتلال موقع القيادة في حركة التحرر الوطني، في شروط موضوعية وذاتية أسهب المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني في تحليلها. ومهما يكن من امر هذه الشروط، فإن ما يجب الوقوف عنده وما يطرح مشكلة، هو رفع هذا الواقع التجريبي، وواقع هذه القيادة البرجوازية للحركة التحررية الوطنية، الى مرتبة النظرية، وأخذ حجة على صحة تلك النظرية الانتهازية القائلة بضرورة ان تكون القيادة في هذه الحركة للبرجوازية، من حيث ان المرحلة هي مرحلتها. بمثل هذا المنطق من الفكر الانتهازي يجري تبرير كل واقع تجريبي، بما هو هذا الواقع، حتى لو كان مرفوضاً، وكان الواقع نفسه الذي تعمل الحركة الثورية على تغييره.

يكفي ان تنكسر، في سلسلة الهيمنة الامبريالية، حلقة واحدة، لمرة واحدة، كما في ثورة اكتوبر، حتى تكتسب المقولة الثورية صحتها، وتكتسب كونيتها، في تأكيدها ان العصر قد بأت عصر الثورات الاشتراكية، او عصر الانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية، في أشكال وشروط تاريخية مختلفة. والمقولة هذه لا تفقد صحتها، ولا طابعها الكوني، إذا عادت الثورة فتعثرت في البلدان الرأسمالية المتطورة. لقد أقيم البرهان التاريخي، بالملمس الشوري، أعني في ثورة اكتوبر، على ان هذا النظري بالذات هو مقياس الحكم في الفكر الشوري على الواقع التجريبي، وليس الواقع هذا، في حديثه، مقياس الحكم عليه. قد يكون الواقع حقلاً لتمييز النظرية وملمسة كونيته. وهو، بالفعل، هذا الحقل، من حيث هو حقل التاريخ في ضروراته وإمكاناته. لكن هذا لا يعني بتاتا ان ما جرى في الواقع التجريبي - مثلاً، وجود البرجوازيات العربية في موقع قيادة حركة التحرر الوطني - هو مقياس ذاته، في عزلة عن أي نظري آخر. مثل هذا القول هو الانحراف الانتهازي عينه، وهو هو التجريبية، في العودة الى ما قبل ماركس، أعني الى هيجل. حين نجرّد الواقع التجريبي من نظريته، ونتركه لحرية حديثه، نفقد قدرة الحكم عليه، او نقده، ونفقد، تالياً، ما هو أهم وأخطر، أعني سبب تغييره. يكفي ان تصحّ النظرية الثورية مرة، أو ان تقيم الحركة الثورية البرهان التاريخي على صحتها وكونيتها، في روسيا القيصرية مثلاً، أو في

الفيتنام، أي في هذا البلد المستعمر الذي تمكنت الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الثوري، من ان تقود العملية الثورية فيه، في سيرورة تحرره الوطني اياها، في اطار من التحالف الطبقي الثوري نجحت في ان تحتل فيه موقع الهيمنة الطبقيّة السياسية، من حيث ان نهجها الطبقي السياسي كان نهج هذا التحالف نفسه؛ أقول: يكفي هذا حتى يكون الواقع النظري مقياس الواقع التجريبي، وحتى تكون الثورة، بالتالي، قابلة للتكرار في شروط مختلفة هي هي شروط تمييز كونيتها. الكلام، هنا، يجري، بالطبع، على النظري العلمي، اعني الثوري، وليس على النظرية بالمجرد، أو بالملطوق. والكلام يجري على الحركة الثورية، وليس على أي واقع تجريبي اخر. لماذا لا تكون الثورة ممكنة مرة ثانية وثالثة، إذا كانت في المرة الأولى ممكنة؟ وهي في كل مرة ممكنة لأنها، بالضبط، ضرورية، لا بضرورة الواقع، بل بضرورة تغييره. إنها، إذن، بضرورة النظرية، ضرورية، وهي، لهذا، ممكنة. ففي الممارسة الثورية وحدها، وبهذه الممارسة، فقط، على قاعدة خط سياسي صحيح، تتوقعن النظرية، والتاريخ الفعلي حقل اختبارها. لماذا لا تنجح الثورة، مختلفاً باختلاف شروطها؟ لماذا يكون اختلاف شروطها - بينها، في الفيتنام، مثلاً، وبينها في عالمنا العربي - حجة ضدها، كما هو واقع الأمر في التيار الانتهازي، بدلاً من ان يكون حجة معها، بتميز كونيتها، وإغنائها، وتعميقها، بحسب شروطها المختلفة؟

في أزمة حركة التحرر الوطني

مثل هذا الطرح للمشكلة، في تحديد العلاقة بين النظري والتجريبي في سياق الحركة التاريخية، هو الذي يسمح بالكلام على أزمة في حركة التحرر الوطني. فقياساً على المنطق النظري لهذه الحركة، في تحددها الداخلي كحركة ثورية، يجري الكلام على هذه الأزمة. إنه، إذن، كلام يستند، في امكانه نفسه، الى نظرية ثورية هي، حتى لو كانت فيه ضمنية، نقيض النظرية الانتهازية التي يستند اليها كلام اخر ينفي وجود هذه الأزمة، أو قل إنه ينفي أن تكون حركة التحرر الوطني في أزمة. والأزمة هذه عميقة، مزمنة، معقدة. إنها تكمن، في وجه منها، في علاقة التناقض بين الطبيعة التاريخية للحركة التحررية، من حيث هي، كما ميّزناها في مفهومها النظري، حركة تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة، والطبيعة الطبقيّة لقيادتها البرجوازية الفعلية. فالبرجوازية، في قيادة هذه الحركة، ليست في موقعها الطبقي الطبيعي: كيف يمكن ان نطلب من البرجوازية ان تقود حركة ثورية تستهدف تقويض الأسس المادية لسيطرتها الطبقيّة نفسها؟ أي منطق هذا الذي يقول بأن على البرجوازية ان تقود ثورة تضع التاريخ الاجتماعي على طريق الانتقال الى الاشتراكية؟ لئن وجد مثل هذا المنطق في الحركة الثورية، فهو هو المنطق الانتهازي الذي أفقد الطبقة العاملة استقلالها الفكري، وغيّب إيديولوجيتها الطبقيّة الثورية، فوضعها

في علاقة تبعية سياسية وفكرية بالبرجوازية ، هي التي تظهر، واضحة ساطعة ، في نظرية ما تزال حاضرة في ممارسات فصائل من هذه الحركة ، تنفي بالمطلق وجود تلك الأزمة ، في وجهيها المترابطين ، وتنفي ، بالتالي ، وجود الحركة التحررية الوطنية في أزمة . واتساق الفكر يقضي بوحدة من اثنتين : إما أن تكون حركة التحرر الوطني حركة ثورية ، بالمعنى الذي تحدده سابقاً ، فتكون هذه الحركة ، بالضرورة ، في أزمة هي التي يجري عليها الكلام في وثائق المؤتمر الرابع . وإما أن تكون غير ذلك ، كما هي في مفهومها البرجوازي الذي تحدد ، أيضاً ، سابقاً ، فلا تكون حينئذ في أزمة . ما أريد قوله ، إذن ، هو أن نفي وجود تلك الأزمة في تلك الحركة يستند ، ضمناً ، الى نظرية برجوازية هي نقيض النظرية التي يستند اليها التحليل القائل بوجود هذه الأزمة . هذا يعني أن حركة التحرر الوطني هي حقل لصراع طبقي بين نهجين سياسيين ونظريين : نهج برجوازي لا يقتصر على ممارسات البرجوازية وحدها ، بل يتعداها إلى فصائل من الحركة الثورية نفسها قد تنزلت ، في شروط تاريخية محددة ، الى مواقعه ؛ ونهج ثوري هو نهج الطبقة العاملة .

ليس غريباً ، إذن ، أن تكون حركة التحرر الوطني ، في مجراها التاريخي الفعلي ، في ازاحة عن منطق مجراها النظري ، بل أن تكون ، بقيادة البرجوازية اياها ، في تناقض تام مع منطقها النظري . الغريب ، نظرياً وسياسياً ، هو أن نتظر منها ان تكون ، بقيادة البرجوازية ، غير ذلك ، أو ان تضعها البرجوازية في اتساق مع مفهومها النظري . لئن وقعت الحركة التحررية الوطنية في تناقض مازقي بين كونها حركة ثورية ، بالمعنى الدقيق الذي تحدد ، وكون قيادتها الطبقيّة قيادة برجوازية ، فالبرجوازية ليست في مثل هذا التناقض ، بل هي ، بالعكس ، متسقة تماماً مع نفسها ، أعني مع فكرها ونهجها السياسي ومصالحها الطبقيّة ، حين تنحرف بهذه الحركة عن منطق مجراها الطبيعي كحركة ثورية ، وتضعها في مجرى آخر يصل بها الى الأزمة التي هي فيها الآن . وطبيعي ان يكون الأمر على ما ذكرنا ، وان تفقد الحركة تلك ، بقيادة البرجوازية ، طابعها الثوري ، بل ان تظهر حتى في شكل مغاير لطبيعتها الثورية هذه ، هو شكلها البرجوازي . لذا وجب النقد كشرط أساسي لإمكان تحديد المفهوم النظري لهذه الحركة ، واستكشاف طبيعتها التاريخية الحقيقية . وموضوع النقد هو ، بالضبط ، ذلك الشكل البرجوازي الذي تغايرت فيه ، وهو الشكل الذي عرفته في واقعها الفعلي في عالمنا العربي ، وهو إياه الذي تكررّس في الانحراف الانتهازي في الحركة الثورية العربية .

في علاقة التبعية

وحتى لا يكون التباس ، أقول : ليس في ما سبق من قول أي نفي لإمكان وجود تناقض بين البرجوازيات العربية المسيطرة والامبريالية ، أو بين انظمة هذه البرجوازيات ونظام الهيمنة الامبريالية . فالتناقض هذا ، بالعكس ، قائم في وجود علاقة التبعية نفسها ، أو بفعل

هذه العلاقة التي تربط أنظمة هذه البرجوازيات، على اختلافها، بنظام الهيمنة الامبريالية. هذا يعني، في تعبير آخر، أن علاقة التبعية هذه القائمة في إطار وحدة النظام الرأسمالي العالمي، هي علاقة معقدة متناقضة. فهي تضع تلك البرجوازيات وانظمتها في علاقة تصادم مع الامبريالية، تتفاوت مستوياتها، وتختلف أشكالها بحسب الشروط الخاصة بهذا النظام أو ذاك من أنظمة سيطرة البرجوازيات العربية. لكنها، في الوقت نفسه، هي التي تؤمن، بتجدها، ديمومة تجدد هذه الأنظمة التي، بتجدها، تؤمن أيضاً، بدورها، ديمومة تجدد تلك العلاقة من التبعية، فتؤمن، بالتالي، تجدد القاعدة المادية نفسها للهيمنة الامبريالية. بتصادمها مع الامبريالية، تكتسب تلك الأنظمة البرجوازية طابعاً وطنياً يتعزز كلما احتدم التناقض وتفاقم الصراع بينها وبين الامبريالية؛ فإذا ضعف هذا التصادم، أو الصراع بين الطرفين، فانقلب، بالعكس، تساوماً، ثم انهزاماً، فقدت تلك الأنظمة، بالطبع، طابعها الوطني، واكتسبت طابعاً رجعياً يضعها، في حقل الصراع الطبقي المحتدم بين الامبريالية والشعوب العربية، في طرف واحد مع الامبريالية والصهيونية. بين هذين الطابعين النقيضين: الطابع الوطني والطابع الرجعي، ترسم صيرورة أنظمة البرجوازيات العربية، وتتفاوت على قاعدة واحدة هي قاعدة بنيتها كأنظمة رأسمالية. لكن الموقف منها يختلف باختلاف موقفها من الامبريالية. فإذا كان موقفها هذا تصادماً، أعني معادياً للامبريالية، حظيت من القوى الثورية بالدعم والتأييد. لكن ما يجب تأكيده ثانية في هذا المجال هو أن ممارسة البرجوازية للعداء للامبريالية تصطدم فعلياً بحدود لا يمكن لها تحطيطها هي، بالضبط، حدود المصلحة الطبقة للبرجوازية في تأمين إعادة إنتاج علاقات الانتاج الرأسمالية الخاصة بنظام سيطرتها الطبقة، في ارتباطه التبعية نفسه بالامبريالية. هذا يعني أن ممارسة البرجوازية للعداء للامبريالية ليست متسقة، ولا يمكن لها أن تكون كذلك. فانساقها يقضي، كما رأينا سابقاً، بضرورة أن تكون، في آن، ممارسة عداء للرأسمالية. والبرجوازية ليست، بالطبع، قادرة على هذا الذي هو بالفعل عمل على تفويض اركان نظام سيطرتها الطبقة. إن عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية يجد أساسه المادي في هذا التلازم الضروري بين العداء للامبريالية والعداء للرأسمالية، وفي استحالة أن تكون البرجوازية، بالتالي، مناهضة للرأسمالية، في مناهضتها المحدودة للامبريالية. والتحرر من الامبريالية ليس ممكناً إلا بما هو تحرر من الرأسمالية، والعكس بالعكس. وهذا ما لا تقوى عليه البرجوازية. فمصلحتها الطبقة تدفعها الى العمل على تأييد نظام سيطرتها الطبقة، وبالتالي، على تأييد علاقات الانتاج الرأسمالية، بينما تدفعها علاقة ارتباطها التبعية بالامبريالية الى محاولة الانعتاق منها، في افق البحث عن تطور رأسمالي مستقل هو، في مبدئه نفسه، امرٌ مستحيل. ولا توفيق ممكناً بين هذين النقيضين: تأييد علاقات الانتاج الرأسمالية، والانعتاق من الامبريالية. اما المراوحة بينهما، فتأجيل لحسم ضروري لا بد آتٍ، مهما طال اجله: فأما التوجه في افق التطور الرأسمالي الذي لن يكون ممكناً سوى في

اطار علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، في اطار تجدد هذه العلاقة. وإما التوجه في افق التحرر الفعلي من الامبريالية، بكسر لعلاقة التبعية هذه هو، بضرورة منطقته نفسه، تحويل لعلاقات الانتاج الرأسمالية، أي بالتالي، انتقال ثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية، ترتسم في سيرورته التاريخية الداخلية، حكماً، سيورة الثورة الوطنية الديمقراطية. ولكل من هذين التوجهين النقيضين منطقته وشروطه. فمنطق الأول أن يكون بقيادة البرجوازية، ومنطق الثاني أن يكون بقيادة الطبقة العاملة. ولا يغير من حقيقة هذا الأمر وصول فئات من البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة، في شروط تاريخية محددة، الى موقع السيطرة الطبقة في السلطة، وتصدّيها، من موقعها هذا بالذات، لمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، بل ونجاحها المحدود والمؤقت في تحقيق بعض من هذه المهمات. فها دامت علاقات الانتاج القائمة رأسمالية، وما دام تجدها هو الاطار الذي فيه يجري التصدي لتلك المهمات، ويُنجز بعض منها، وفيه ايضا يُمارس العداء للامبريالية، وما دامت تلك الفئات، من موقعها في السلطة، تعمل على تأمين اعادة انتاج تلك العلاقات من الانتاج الرأسمالية، في أشكال وشروط قد تختلف عنها في مرحلة سابقة، فإن اعادة الانتاج هذه تقف عائقاً منيعاً يعترض سيورة التحرر الوطني، ويحول دون تحقيقها، ويهدد حتى ما تمّ إنجازه من إصلاحات، في مرحلة سابقة من النهوض الوطني، فيتوفّر به شرط أساسي لردّة رجعية تبطل تلك المواجهة، وتُحسم أمر التطور العام، الاقتصادي والسياسي والفكري، في اتجاه رأسمالي صريح يُعيد الى السلطة صفاء طابعها البرجوازي، ويعزز التبعية ضد محاولات تقليصها. ذلك أن الأولية المطلقة في حقل الصراع الطبقي السياسي هي، بالنسبة للامبريالية والبرجوازية الرجعية، وحتى بالنسبة لتلك الفئات الوسطية من البرجوازية التي تحتل في السلطة موقع السيطرة الطبقة - وهو موقع البرجوازية بامتياز - ؛ أقول: إن تلك الأولية المطلقة هي لسدّ الطريق على الثورة، وتعطيل كل امكانية للتغيير الثوري، وضرب أدوات هذا التغيير، ومنع تحقيقه، بكل الوسائل، بما فيها الحرب الأهلية.

طبيعي جداً ان تقود البرجوازية الكولونيالية حركة التحرر الوطني الى ازمتهما الراهنة، وأن تحول دون انجاز مهماتها، وأن تقف عائقاً أساسياً في وجه سيرورتها الثورية، بل ان تعمل على وضعها في تناقض مع منطقها الداخلي نفسه، كحركة مادية ثورية، وأن تقلبها، بالتالي، نقيضها. وطبيعي جداً ان تخون هذه الطبقة مصالح الشعب والوطن، وأن تمارس خيانتها الوطنية هذه يومياً، في شتى حقول الصراع الطبقي المحتدم في حركة التحرر الوطني. وتاريخ خياناتها في أرجاء العالم العربي عريق، عتيق. ولسوف تضيف اليه، في المراحل اللاحقة، صفحات اخرى لن تقف خيانتها فيها عند معاهدات كمب ديفيد (أو اسطبل داوود، على حد تعبير القذافي). لكن، ليس من الطبيعي بتاتاً أن تستقيل الطبقة العاملة، واحزاب الطبقة العاملة، من مسؤوليتها التاريخية المباشرة عن قيادة الحركة التحررية الوطنية، وأن تفوّض الى البرجوازية امر هذه القيادة، وأن تتركس هذا التفويض في نظرية

تنسبها، زوراً، الى الماركسية، بينما هي الشكل الانتهازي الذي تظهر فيه الايديولوجية البرجوازية في ممارسات فصائل من الحركة الثورية في حقل الصراع الوطني. إن الأزمة الفعلية في حركة التحرر الوطني وفي قيادتها الطبقية هي، بالتحديد، أزمة هذا النقيض الطبقي الثوري، نقيض البرجوازية. وهذا هو وجهها الآخر. إنه الكامن في أن النقيض الثوري هذا ليس، في نهجه وممارساته فيها، ثورياً. ذلك أنه ما يزال ينزلق، في نهجه وممارساته، الى مواقع البرجوازية. أو قل، للتلطيف، إنه ما يزال قاصراً عن أن يكون، أو، بالأحرى، أن يصير، بالنظرية والممارسة، ما عليه ان يكون وأن يصير: أعني النقيض الثوري الفعلي. ولا بد، لهذا، من إقامة الحد الطبقي الفاصل بينه وبين نقيضه البرجوازي، في شتى حقول الصراع الطبقي المحتدم في حركة التحرر الوطني. وإقامة هذا الحد تعني تمييز الاختلاف ورسمه في حقول الصراع جميعاً بين النقيضين. إنها سيرة ممارسة، حتى في حقل النظرية. إنها، في تعبير آخر، ممارسة مستمرة لنضال ثوري، متعدد الحقول والأشكال، هو الذي ينتج الاختلاف الطبقي بين النقيضين. فالاختلاف هذا، إذن، عملي، أعني أنه وليد ممارسة ثورية تنتجها، وبها يتميز النقيض من النقيض، ويكون بها نقيضه. بإيجاز أقول، في تحديد تلك الأزمة التاريخية المزمعة المعقدة، إنها تكمن في أن كلاً من النقيضين الطبقيين: البرجوازية والطبقة العاملة، لا يحتل في تلك الحركة الموقع الطبقي الذي هو فيها موقعه الطبيعي، بحسب طبيعة هذه الحركة نفسها، وبحسب منطقها التاريخي، أي بحسب مفهومها النظري. فموقع القيادة الطبقية فيها هو، بطبيعتها كحركة مادية ثورية، موقع الطبقة العاملة. لكن البرجوازية هي التي تحتله، والطبقة العاملة تحتل في هذه الحركة، بالعكس، موقع السند الطبقي لهذه البرجوازية الكولونيالية المسيطرة، أي موقع تبعيتها الطبقية، السياسية والنظرية، لها. وحركة التحرر الوطني هي، لهذا، في أزمة لا يمكن، بالتالي، إخراجها منها إلا بأن تحتل فيها الطبقة العاملة موقع القيادة الطبقية. فازمتها، إذن، هي في الحقيقة أزمة هذه الطبقة، في قصور حزبها عن تحديد النهج الثوري السليم الذي يمكنها، بالفعل، من احتلال هذا الموقع فيها.

في العلاقة بين السياسي والاقتصادي

أعود الآن الى التحديد الذي اعطاه الرفيق كريم مروة للحركة التحررية الوطنية، في قوله إنها حركة ثورية، وجزء، بالتالي، من الحركة الثورية العالمية. لا مأخذ لي على هذا التحديد، كما تبين أعلاه. إنني، بالعكس، انطلق منه في تدقيق بعض من عباراته، أو وجوهه. وأبدأ بتحفظ على صيغة العنوان الفرعي لأول فقرة في مقال الرفيق مروة. فالكلام على « طبيعة الحركة الثورية العربية في مرحلتها الراهنة » يستوقف. ذلك أن طبيعة الحركة ليست خاصة بمرحلة من مراحلها، ولا هي تنحصر في واحدة منها، أو بها، دون غيرها، تتحدد. صحيح ان كل مرحلة تختلف عن الأخرى باختلاف شروطها وتناقضاتها ومهامها،

لكن الاختلاف بين الواحدة والثانية قائم على قاعدة الطبيعة الواحدة للحركة اياها. أو قل في تعبير آخر، إن للحركة الثورية آلية هي آلية سيرورتها التاريخية التي لها مراحل مختلفة. أقول هذا خوفاً من أن يقود الخطأ (أو المفارقة) في تحديد هذه الحركة التاريخية من خلال مرحلتها الراهنة، وفي ضوء هذه المرحلة، إلى خطأ آخر أشد خطراً على الممارسة الثورية نفسها، هو تغييب النظري. ولعل الأول نتيجة لهذا، وليس سبباً له. ومهما يكن امر علاقة السببية هذه بين الاثنين، فإن غياب النظري - أو تغييبه - في تحديد طبيعة تلك الحركة الثورية، - أعني في تحديد الآلية الداخلية لسيرورتها التاريخية -، بحصرها في مرحلتها الراهنة، قد تستحضر، ضمناً، تلك النظرية السابقة اياها التي ضدها انعقد المؤتمر الثاني، والتي هي، بالضبط، موضوع النقد الضمني في مقالة الرفيق مروة. وتغييب النظري، يتهدد الممارسة الثورية خطر الوقوع في تجريبية تظهر، مثلاً، في حصر الطابع الثوري لحركة التحرر الوطني في مرحلتها الراهنة، كأنها ليست ثورية، بالمعنى الذي تحدد سابقاً، إلا في مرحلتها هذه التي باتت تستدعي تغيير قيادتها الطبقية، بانتقال هذه القيادة من البرجوازية الى الطبقة العاملة. وفي هذا تغييب، أو تضاد لطرح المشكلة الأساسية التي هي، بالضبط، تحديد طبيعة تلك الحركة.

أما القول بأن الحركة الثورية « هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية » فهو، على صحته، يستوجب مزيداً من التوضيح والتدقيق. إذ ما المقصود بهذا التغيير؟ هل هو تغيير لعلاقات الانتاج؟ وهل هو تغيير للنظام السياسي؟ ومتى يكون التغيير ثورياً؟ هل هو ثوري إذا كان تغييراً للنظام السياسي دون أن يكون تغييراً لعلاقات الانتاج القائمة؟ ثم أليس تغيير النظام السياسي، أو قل، تغيير السلطة السياسية، شرطاً أساسياً لتغيير هذه العلاقات؟ نحن هنا، في هذه الأسئلة، أمام وجه بالغ الأهمية من وجوه العلاقة بين السياسي والاقتصادي في سيرورة التغيير الثوري. ودون الدخول في تحليل مفصل لهذه العلاقة المعقدة، يمكن الاكتفاء بقول ما يلي: لئن كانت الثورة، في مفهومها النظري، انتقالاً من غط إنتاج الى آخر، وبالتالي، تغييراً لعلاقات الانتاج القائمة، وكان هذا الانتقال، أو التغيير، سيرورة تاريخية ذات مراحل تختلف باختلاف شروطها الملموسة من بلد الى آخر، وكان بالضرورة، تالياً، تغييراً في بنية التناقض الأساسي الاقتصادي، فإن تغيير السلطة السياسية شرط لإمكانه. ذلك أن السلطة هذه، من حيث هي سلطة ثورية، هي، بالضبط، أداة ذلك التغيير الثوري وشرطه، ولها الطابع الطبقي الذي له. ذلك أن كل غط من الانتاج مرتبط بطبقة اجتماعية معينة هي التي تقود العملية الثورية الخاصة بتحقيقه^(٢). فليس من المنطقي، ولا من المعقول، أن تقود البرجوازية ثورة

(٢) لكن، قد يكون على الطبقة العاملة، مثلاً، أن تقود عملية ثورية تتشابه فيها عدة ثورات في آن، في شروط تاريخية متعددة، لعلها شروط حركة التحرر الوطني اياها.

اشتراكية، أو أن تقود طبقة الاقطاعيين ثورة برجوازية. وللسبب إياه نقول إن قيادة البرجوازية الكولونيالية لحركة التحرر الوطني ليست امراً طبيعياً - حتى لو كانت أمراً واقعاً، أعني حتى لو كانت واقعة تاريخية فعلية -، بمعنى أنها ليست متسقة مع طبيعة هذه الحركة، من حيث هي، في مفهومها النظري، حركة تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. فطبيعة هذه الحركة هي التي تقضي بضرورة ان تكون الطبقة العاملة في موقع القيادة. وعدم وجود هذه الطبقة في هذا الموقع لا يغير من طبيعة هذه الحركة، وليس، بالطبع، دليلاً على أنها ليست، كما هي في مفهومها النظري، حركة مادية ثورية. إنه، بالعكس، كما رأينا، دليل على قصور تلك الطبقة وحزبها عن القيام بالدور الذي يوكله منطق التاريخ نفسه، في حركته المادية، على كل منها. ولنا، لاحقاً، عودة الى هذه القضية التي هي، بامتياز، قضية سياسية.

ما نريد قوله في هذا المجال، في ضوء ما سبق من ملاحظة على علاقة السياسي بالاقتصادي في سيرورة العمل الثوري، هو أن كل ثورة اجتماعية هي، بالضرورة، ثورة سياسية. وشرط كينونتها ثورة اجتماعية، بالمعنى الذي تحدد سابقاً، أي بمعنى تحويل علاقات الانتاج القائمة والانتقال بها الى غط آخر من الانتاج، هو أن تكون ثورة سياسية. فالسياسي، إذن، ليس مستوى متميزاً من مستويات البناء الاجتماعي إلا بما هو، بالتحديد، تكتيف لهذه المستويات جميعاً، في ترابطها البنوي. إنه، من موقع نظر ثوري، بؤرة تكتيفها ومركز انصهارها. لذا كان تغيير الاقتصادي، في السيرورة الثورية، مختلفاً، في طابعه الطبقي نفسه، باختلاف السياسي وطابعه الطبقي. في حقل السياسي يتحدد، في نهاية التحليل، مصير الاقتصادي، وبالتالي، مصير الثورة. ويختلف حقل السياسي هذا باختلاف موقع الطبقة العاملة فيه، ويختلف مصير الاقتصادي في السيرورة الثورية باختلاف موقع الطبقة العاملة من السلطة، أداة الثورة.

في التحالف الطبقي الثوري

في هذا يقول الرفيق مروة، في كلامه على الحركة الثورية في حركه التحرر الوطني، إن « هذه الحركة تتحدد بكونها تحالف قوى طبقية ثورية تحتل فيه الطبقة العاملة، فكراً وبرنامجاً وحركة سياسية، موقع الطليعة الذي يتحول، بالممارسة الثورية الى موقع قيادي معترف به » (ص ٧٦).

كل حركة ثورية هي حركة تحالف طبقي ثوري. وكذلك الرجعية، فهي أيضاً حركة تحالف طبقي رجعي. هذا يعني ان التناقض في الحركة المحورية للصراع الطبقي قائم دوماً بين تحالفين طبقيين، لا بين طبقتين منفردتين. لكن قطب التحالف، أو محوره، في كل من

الاثنين هو، في وجه عام^(٣)، الطبقة الرئيسية التي هي البرجوازية، بالنسبة الى التحالف الرجعي، والطبقة العاملة، بالنسبة الى التحالف الثوري. لذا وجب التمييز، في هذا التناقض نفسه، بينه، من حيث هو التناقض الرئيسي القائم بين التحالفين، وبين التناقض الدائم الذي هو فيه قائم بين الطبقتين الرئيسيتين، قطبي التحالفين النقيضين. ولئن كان هذا دائماً، فلأن له ديمومة غط الانتاج الخاص به، يتغير بتغيره، ويزول بزواله. إنه، إذن، دائم بين الطبقة العاملة والبرجوازية على امتداد المراحل المختلفة التي قد يمر بها غط الانتاج الرأسمالي^(٤). أما الآخر، اعني الرئيسي القائم بين التحالفين، فمتغير بتغير التحالفات. وللتاريخ وقع هذا التغير، وبه يتمرحل. ليس لهذا التناقض، في تعبير آخر يكرر السابق، ثبات التناقض الدائم وديمومته، ولا يمكن ان يكون له هذا الثبات، أو هذه الديمومة، والآ كانت حركة التاريخ، التي هي هي حركة الصراع الطبقي، حركة تكرار اجوف. هذا لا يعني، بالطبع، ان لحركة التناقض الدائم طابع هذا التكرار. فهي، اصلاً، لا تتحقق - أو قل، بالاحرى، لا تتوقعن - إلا في شكل ذلك التناقض الرئيسي الذي هو، بالضبط، شكل تَوَقُّعها الاجتماعي، ذلك أن كل طرف من طرفي التناقض الدائم يسعى حثيثاً الى ان يكون قطب التحالف الطبقي الذي فيه يمارس صراعه الطبقي ضد الطرف الآخر النقيض، ويسعى، بالتالي، الى عزله، بأن يكون التحالف ذاك شاملاً اوسع الطبقات والفئات، الاجتماعية الوسطية. ينجح، إذن، من هذين الطرفين النقيضين، وينتصر على الآخر، في كل مرحلة من مراحل صراعهما الطبقي، من ينجح في استقطاب هذه الطبقات والفئات الوسطية، بأن يظهر، في حقل الصراع الطبقي، مظهر الممثل الحقيقي لمصالحها الطبقيّة، وبأن يكون بالفعل، أي في ممارساته، كذلك، وبأن ترى تلك الفئات، تالياً، فيه هذا الممثل، أو بأن ترتبط مصالحها بمصالحه، وبمصالح نظامه الاجتماعي القائم (بالنسبة الى البرجوازية)، أو الطامح الى اقامته (بالنسبة الى الطبقة العاملة). ونجاح احد الطرفين في اقامة هذا التحالف، في مرحلة معينة، لا يستتبع، بالضرورة، نجاحه في مراحل اخرى. ليس التاريخ خطياً، ولا يسير دوماً في وجهة واحدة. وليس له، بالضرورة، الوجهة المقترضة. إن له، في نهاية التحليل، الوجهة التي تحددها صراعات الطبقات، في شروط

(٣) أقول «في وجه عام»، حتى لا يكون للحكم طابع مطلق، وحتى لا أدخل في تفاصيل ليست هذه الكلمة أطواراً صالحاً للخوض فيها. لذا أكتفي بالإشارة إلى أن من الضروري التمييز، في إقامة التحالفات الطبقيّة، بين فئات مختلفة من البرجوازية. فالفئة المهيمنة مثلاً - كالعنمة المالية في لبنان - غير الفئات الأخرى الخاضعة لهيمنة هذه. هذا التفاوت بين فئات الطبقة الواحدة، كالتبقة المسيطرة، هو، في الرأسمالية، نتيجة تفاوت تطور هذا النمط من الانتاج. لذا، في ظروف محددة، قد يكون على الطبقة العاملة أن تدخل في تحالف، حول قضية ما، أو في معركة معينة، أو في مرحلة ما من مراحل السيرة الثورية، حتى مع فئات من البرجوازية نفسها. فالتحالفات، إذن، متغيرة بتغير شروط السيرة الثورية ومراحلها. إنها رهن هذه الشروط والمراحل.

(٤) في الكلام على هذه المراحل، ربما يجب الكلام، للدقة، على البنية الاجتماعية الرأسمالية، أو على التكوين الاجتماعي الرأسمالي، لا على غط الانتاج الرأسمالي.

تاريخية محددة. وأكد أجزم فأقول: ليس للتاريخ عقل من خارج حقل هذه الصراعات وشروطها الفعلية. أما الفكر الذي يفترض للتاريخ عقلا (أو معنى، أو وجهة) من خارج هذا الحقل الذي هو أيضا حقل تعدد الاحتمالات الاجتماعية واختلافها، أي، بالتحديد، حقل الممكن الاجتماعي، بما هو الممكن الممارسي - وبالتالي، المتعدد - نفسه؛ أقول إن ذاك الفكر الذي يفترض للتاريخ عقلا سابقا على هذا الحقل، هو فكري ديني، حتى لو تنقّص بالماركسية. وليس يمثل هذا الفكر يُدرك التاريخ ويُعقل. أقول هذا، لا لأؤكد ضرورة أن يكون الفكر ماديا حتى يكون تاريخيا، بل لأؤكد ضرورة أن يكون الفكر المادي نفسه قادرا على أن يعقل الممكن المتعدد في منطق التاريخ، حتى يكون تاريخيا. والممكن التاريخي متعدد لأنه ممكن الصراعات الطبقة، في مختلف أشكالها، وله بالتالي، طابع ممارسي هو هو طابعه الثوري. لذا كانت الممارسة الثورية دوماً مجازفة ترتسم في منطق التاريخ نفسه. وهي، لأنها كذلك، تقضي بضرورة وجود الحزب الثوري، قائد نضالات الطبقة الثورية وحلفائها. هذا يعني، في تعبير آخر، أن الحزب الثوري ضروري لأن الثورة مجازفة، والثورة مجازفة لأن منطق التاريخ، في ماديته نفسها، منطق الممكن المتعدد، والممكن هذا ممارسي لأنه ممكن الصراع الطبقي الذي هو هو القوة المحركة للتاريخ. من هنا، أعني من ضرورة أن تكون الثورة مجازفة تستنطق التاريخ، إذ توفّق منطق، أتت ضرورة التمييز بين الموقع الطليعي والموقع القيادي، في الكلام على موقع الطبقة العاملة في التحالف الطبقي الثوري.

الموقع الطليعي في التحالف

أوضح فأقول: إن الموقع هذا يكون طليعا بمقدار ما يكون النهج السياسي للطبقة العاملة نهجا ثوريا، أعني متسقاً مع الموقع الذي تحتله في علاقات الانتاج القائمة - وهو فيها موقعها الاقتصادي -، من حيث هي، بالضبط، الطبقة الهيمنية النقيض التي هي، بالتالي، وحدها المؤهلة، بحسب موقعها الاقتصادي هذا نفسه، لقيادة عملية التغيير الثوري في تقويض تلك العلاقات من الانتاج، والانتقال بالبنية الاجتماعية من الرأسمالية الى الاشتراكية. هذا يعني، في تعبير آخر، (والكلام ما يزال يجري على الطبقة العاملة)، أن الموقع الطليعي ذلك هو، كالموقع القيادي - برغم اختلافه عنه، كما سنرى لاحقا - موقع سياسي بامتياز، ومن الخطأ الفادح ارجاعه الى الموقع الاقتصادي، كأن هذا هو ذاك، وذاك هذا، في تماثل الاثنين، أو تطابقهما. لئن كان الموقع الاقتصادي يتحدد في حقل علاقات الانتاج، وبشكل أدق، بموقع الطبقة العاملة من وسائل الانتاج، في سيرورة الانتاج المادي، فإن الموقع الطليعي، بما هو موقع سياسي، يتحدد في حقل الممارسات الطبقة المتصارعة. ليس ضروريا، إذن، ولا هو بأمر بذهي، أن يكون الموقع الذي تحتله الطبقة العاملة في

هذا الحقل موقعاً طليعياً، ولا هو كذلك لمجرد ان موقعها الاقتصادي هو موقع الطبقة الهيمنية النقيض. لو كان الأمر كذلك، لانتفت ضرورة الحزب الثوري، ولأنت الثورة في سيرورة ميكانيكية عفوية هي الوجه الآخر من حتمية يظنها البعض من متأولي ماركس أنها هي هي الضرورة التاريخية التي يجري عليها الكلام في العقلانية المادية، بينما هي، في الحقيقة، قدرية غيبية، مرجعها فكر ديني، لا فكر مادي. أما الضرورة التاريخية- ولعل الأسلم القول: العقلانية التاريخية- فهي هي الصيرورة الاجتماعية، أو قل إنها في صيرورة، بمعنى أنها لا تتوقعن إلاً ممارسها، أي في حقل الممارسات الطبقيّة المتصارعة. فالممكن المتعدد، بل الممكن المتناقض، إذن، هو الممكن الممارسي الذي فيه تتوقعن. وهو هو الشكل الاجتماعي لوجودها المادي. والشكل هذا يختلف، بالتالي، باختلاف الشروط الفعلية الخاصة بحقل تلك الممارسات. لكن العقلانية التاريخية هي فيه إياها، في تعدده واختلافه. إنها في نجاح الثورة، كما هي في إخفاقاتها، أو انتكاساتها، أو مراوحاتها. ما اريد قوله، باختصار كلي، هو ان عقلانية التاريخ ليست سابقة على وجودها الممارسي، هذا الذي لا وجود لها إلاً فيه، بل هي، بالعكس، وليدته.

ليس في هذا القول، بالطبع، نفي لوجود قاعدة مادية للتاريخ، فيها تتجذر عقلانيته، وفيها تتأصل حركته. ليس من حصر لهذه العقلانية في السياسي دون الاقتصادي، إذا كان السياسي يتحدد بحقل تلك الممارسات الطبقيّة المتصارعة، والاقتصادي بعلاقات الانتاج المادي. لكن فيه نفياً مقصوداً، بل رفضاً قاطعاً للنزعة الاقتصادية دوغماتية تردّ الموضوعي من التاريخ الى الاقتصادي وحده، والذاتي الى السياسي والايديولوجي، وترى في الأول حقلاً للعقل، وفي الثاني حقلاً للوهم، كأن للتاريخ مجريين لا علاقة بينهما الا من خارج: واحداً هو الفعلي، فيه وحده يتوقعن العقل، وهو هو الاقتصادي الموضوعي الذي هو، بالتالي، المجري المادي. والآخر الذي هو السياسي- الايديولوجي، وهمي لأنه ذاتي، من حيث هو، بالضبط، مجري الوعي. والوعي في تلك النزعة الدوغماتية أثر من الاقتصادي، أو انعكاس هو، بتعريفه نفسه، مشوّه ومشوّه، لا تطابق بينه وبين ما هو أثر منه (الاقتصادي)، إلاً في وعي الطبقة العاملة. والوعي هذا هو، في مبدئه نفسه، علمي. أو قل إنه، في تلك النزعة، كذلك، بحكم الموقع الاقتصادي لتلك الطبقة، لا بحكم ممارستها السياسية والايديولوجية. إنه، اذن، بحسب مبدأ المطابقة هذا- أو التطابق- وعي لا يخطئ. إنه تجسيد للحقيقة. ولما كان الحزب هو صاحب هذا الوعي، فعلياً، وأداته، فالحزب هو ان الذي لا يخطئ. هكذا تجد السياسة، في هذا المبدأ، تبريراً صالحاً لشقّ ممارساتها وانحرافاتهما. ولقد وجدته بالفعل، ليس في الستالينية وحدها، بل في مختلف مشتقاتها الماضية والحاضرة، في أكثر من بلد، وفي أكثر من حزب. ووضع العالم العربي لم يخرج، بالطبع، على هذه القاعدة، ولم يكن منها استثناء.

ديني هو هذا الفكر الدوغماتي المنجذب إلى الثابت، الطامح إلى إلغاء الحركة، المناهض

لكل جديد هو، عنده، بدعة، وبالتالي، انحراف. بتحديد الموقع الطليعي للطبقة العاملة بموقعها الاقتصادي، يعطل هذا الفكر، في الممارسة السياسية الثورية، كل فعل للنقد (أو النقد الذاتي)، من حيث هو يلغي، بالطلق، إمكان وقسوع هذه الممارسة في خطأ. والحقيقة أن هذا الإلغاء ليس سوى أثر منطقي لإلغاء السياسة نفسها، كممارسة ثورية، بمعنى المجازفة الذي تحدد سابقاً. فموقع الطبقة العاملة في حقل الممارسات الطبقيّة المتصارعة هو عنده موقع طليعي، بضرورة موقعها الاقتصادي، وقياساً عليه، وليس بسبب من طبيعة نهجها السياسي الثوري. فهو، إذن، طليعي، حتى لو لم يكن، في واقعه السياسي الفعلي، كذلك. هكذا تفقد الطبقة العاملة موقعها الطليعي في الحركة الثورية، إذ يفقد حزبها دوره الثوري فيها، فيتسلخ، إذًا، بالاقتصادية - وهي وجه آخر من الدوغماتية - ليدافع عن انزلاقاته السياسية إلى مواقع النهج الانتهازي - أعني البرجوازي - في تلك الحركة.

ضد النزعة الانتهازية الدوغماتية الاقتصادية أقول: طليعي يكون موقع الطبقة العاملة في حقل الصراع الطبقي، بنهجها السياسي، لا بموقعها الاقتصادي، وبنهجها هذا، لا بهذا الموقع وحده، يتأكد استقلالها الطبقي الذي لا معنى له - أو قل: لا فعل له - إن لم يكن سياسياً. وبه، أعني بنهجها ذلك، تتميز من سائر القوى الطبقيّة المتصارعة، لا سيما من قوى التحالف الطبقي الثوري نفسه، من حيث هي الطبقة الهيمنية النقيض. وللدقة يجب القول إنها تحتل موقعها الطليعي هذا بقيادة حزبها الثوري، وليس تلقائياً. فللحزب دور أساسي في هذا المجال: إنه قائد نضالاتها، وواضع نهجها، به يكون هذا النهج طليعياً، أو لا يكون⁽⁵⁾. فإذا تخلف الحزب عن القيام بدوره الطليعي هذا، أفقد الطبقة العاملة موقعها ذلك، وسمح، بالتالي، لطبقات أو فئات اجتماعية أو قوى سياسية أو عسكرية أخرى بالتصدّي لمهام ثورية هي، بطبيعتها نفسها، من مهمات الطبقة العاملة. هذا ما حدث، بالفعل، في أكثر من بلد عربي؛ مثلاً، في مصر الناصرية. هذا ما حدث، بالفعل، برغم الفشل الذي ستصطدم به هذه الفئات، أو القوى. ولهذا الفشل أسباب اقتصادية وغير اقتصادية أشرنا إليها سابقاً. وهو، بذاته، يؤكد ضرورة قيام الطبقة العاملة وحزبها بالدور الذي تحدّده لها سيروية التغيير الثوري نفسها. إن الحركة الثورية لا تحتمل فراغاً في موقع الطليعة، ولا في موقع القيادة. ولا يكفي أن يكون الموقع هذا أو ذاك عائداً، بطبيعته، أعني بضرورة منطق السيرورة الثورية، إلى الطبقة العاملة حتى تكون هذه الطبقة فيه، أو قادرة على احتلاله. يحتلّه من يُقدم عليه من القوى الاجتماعية المتصارعة، ويأخذه،

(5) لعل خير مثال على طليعية دور الحزب، سواء في علاقته بالطبقة العاملة، أم في علاقته بأطراف التحالف الثوري، هو الدور الطليعي الذي مارسه الحزب الشيوعي اللبناني «مع قوى ثورية أخرى، لبنانية وفلسطينية، في إنشاء جبهة المقاومة [الوطنية اللبنانية] وإطلاق عملياتها، والقيام بالقسم الأكبر من هذه العمليات العسكرية في بيروت وفي المناطق الأخرى، في المرحلة الأولى، وعلى امتداد سنة بكاملها. فأسس مقاتلوه الشجعان، بذلك، لجعل المقاومة تتحول إلى حركة شعب بكامله». راجع: كريم مرو، المقاومة، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٥، ص ٦٨.

بالممارسة، غالباً. وحده من ينادر له ملء الحق فيه. أما من يتخاذل، أو يتخلف، أو ينصّر، مهما كانت الأسباب، فهو الخاسر، وله موقع التبعية، حتى لو لم يكن هذا الموقع، بطبيعته، موقعه. أشدّ خطر يتهدّد الحزب الثوري هو أن تفوته السيرورة الثورية، فإذا انحرفت هذه، أو انتكست، أو تعثرت، كان الحزب ذاك، حينئذ، بغيابه عنها، السبب الأول لانحرافها، أو انتكاسها، أو تعثرها. من الاقتصاد إلى السياسة، ثمة مسافة لا تُقطع إلا بالممارسة. وبالممارسة الثورية وحدها يحتل في حقل السياسة موقعاً طليعياً من له في حقل الاقتصاد موقع الطبقة الهيمنية النقيض. فالتخاذل، التخلف، القصور، سياسي، وليس اقتصادياً. وهو من فعل الحزب، بالدرجة الأولى، ووليد ممارساته ونهجه السياسي، حتى لو كانت الطبقة العاملة، بخاصة، والحركة الثورية بعامة، هي التي تقطف ثماره المرة. والطليعية، أيضاً، نهج سياسي، هو نهج الحزب في قيادة نضال الطبقة العاملة، وفي قيادة السيرورة الثورية، تالياً. بقيادة حزبها الثوري، إذن، لا تلقائاً، تكون هذه الطبقة، في حقل السياسة، ما عليها أن تكون، بحكم موقعها الاقتصادي نفسه: قطب التحالف الطبقي الثوري، ومحوره، وقائدة نضاله.

الموقع القيادي في التحالف

أن تكون الطبقة العاملة قطب التحالف ومحوره يعني، بكل دقة، أن تحتل فيه الموقع القيادي الذي يؤهلها لاحتلاله موقعها الاقتصادي في علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة، من حيث هي فيها، ضد البرجوازية، الطبقة الهيمنية النقيض. والموقع القيادي هذا هو، بالضبط، موقع الهيمنة الطبقة، في التحالف الطبقي الثوري. إنه، كالموقع الطليعي، موقع سياسي بامتياز، يتحدد في حقل انتفاضات الثانوية، أعني في إطار هذا التحالف، وقياساً على العلاقة بين أطرافه. وهو، كالموقع الطليعي أيضاً، يتحدد بالنهج السياسي للطبقة العاملة وحزبها، لا بموقعها الاقتصادي. في حقل السياسة، إذن، لا في حقل الاقتصاد، يتحدد هذان الموقعان، دون أن يندجما بالضرورة. إلا في شروط محددة هي التي تتمكن فيها الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الثوري، من أن تحتل في السيرورة الثورية موقعها القيادي، في إطار التحالف الثوري، على قاعدة نهجها السياسي الطليعي. ولنا في بعض التجارب الثورية التي ذكرنا مثال على ذلك. لكن التمييز، كما سبق القول، بين الموقعين ذوو فائدة نقدية في فهم السيرورة الثورية. قد يكون موقع الطبقة العاملة وحزبها، في شروط محددة من تطور السيرورة الثورية، وفي مرحلة منها، موقعاً طليعياً، دون أن يكون، في التحالف الطبقي الثوري، بالضرورة، موقعاً قيادياً، أو دون أن يكون، بعدئذ، كذلك. (أليس هذا واقع الأمر في لبنان الآن؟). وقد يكون هذا الموقع، في شروط أخرى، قيادياً، لا سيما بعد استلام السلطة، دون أن يكون، بالضرورة، طليعياً. (ألم يكن هذا واقع الأمر، لفترة قريبة

مضت، في بولندا، مثلاً، حيث تميّز تطور السيورة الشورية بوجود تناقض بين الطبقة العاملة وحزبها نفسه، استحال فيه حزبها الذي هو أداة التغيير الثوري، عائق هذا التغيير، بامتياز؟). لكن، برغم هذا الاختلاف والتمييز بين الموقعين، من الممكن القول إن الشرط الأساسي لإمكان وصول الطبقة العاملة وحزبها الثوري إلى موقع القيادة الطبقية في التحالف الطبقي الثوري هو أن يكون موقعها في حقل الممارسات السياسية الطبقية موقعاً طليعياً. فمن موقعها الطليعي هذا، وبنهجها السياسي الثوري، يمكن للطبقة العاملة، بقيادة حزبها، أن تحتل موقعها القيادي في التحالف الثوري، لتقوم بدورها التاريخي في قيادة السيورة الثورية، في شتى مراحلها. ومن الصعب، إن لم نقل من المستحيل أن تقوم بدورها هذا من موقع غير طليعي، وبالتالي، غير ثوري. مثلاً: من موقع سياسي متخلف، في إدراكه منطق الثورة، عن ضرورات هذا المنطق، ومهمات هذه الثورة، وبنهج سياسي هو، في انتهازيته، أو دغمانيته، أعني في عماء الطبقية، أقرب إلى نهج البرجوازية منه إلى نهج الطبقة العاملة. وهل يمكن للثورة أن تنجح بقيادة حزب غير ثوري؟ قول لينين ما يزال، بالطبع، راهناً: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية. قد تقوم ثورة، في شروط تاريخية محددة، من خارج الأطر الحزبية والتنظيمية القائمة، بل ضد عقلية الحزب المفترض فيه أن يكون الحزب الثوري، وضد نهجه وممارساته. بل قد تنجح حتى في انتزاع السلطة، التي هي أداتها للتغيير، وليست غاية بذاتها ولذاتها. لكن إنجاز مهمات التغيير - وهو نجاحها الفعلي - رهن بوجود، أو قل بإيجاد حزب ثوري حقيقي قادر على تعبئة الجماهير، صانعة الثورة، وتنظيمها تنظيمياً شاملاً، سياسياً وفكرياً ونفسياً وعسكرياً. فتنظيمها هذا هو شرط تفجير طاقاتها إبداعاً به يكون التاريخ. (أليس هذا ما جرى في كوبا؟ أليس هذا ما يجري، في شروط مختلفة، في أثيوبيا أيضاً؟ بل أليس ما جرى، وما يجري حتى في اليمن الديمقراطي هو، في وجه منه، أعني في وجهه السلبي نفسه، أو العكسي، تأكيداً لضرورة الحزب الثوري في إنجاز مهمات الثورة؟).

قلت إن الموقع القيادي هو موقع الهيمنة الطبقية في التحالف الطبقي الثوري. وهو قول يحتاج إلى توضيح وتدقيق. صحيح أن مسألة الموقع القيادي في هذا التحالف هي، على حد تعبير الرفيق مروة، «مسألة لا تتقرر بفعل إرادي... فليس هناك حزب قائد بقرار، بل هناك حزب يصل إلى هذا الدور بالممارسة انطلاقاً من تمثيله للطبقة الأكثر ثورية ومن برنامجه الثوري المعبر عن مصالح هذه الطبقة وعن مصالح العملية الثورية مجملها» (ص ٧٩). لكن هذا لا يمنع من طرح هذه المسألة على صعيدها النظري. بل إن ضرورة السياسة، في ممارستها الثورية، هي التي تفرض طرحها على هذا الصعيد.

في القيادة الطبقية لسيرورة التغيير الثوري

لمن القيادة الطبقية في سيرورة التغيير الثوري على طريق الانتقال إلى الاشتراكية؟ وهل هذه القيادة ضرورية لهذه السيرورة؟ هذا هو السؤال الذي أنطلق منه في معالجة تلك المسألة. قد يبدو للبعض أنه سؤال لا لزوم له. فالسيرورة الثورية ليست - ربما - في رأي هذا البعض، بحاجة إلى قيادة، لا من داخلها ولا من خارجها، فهي في حركة تحقق، أو توقع، تلقائي، عفوي، وقيادتها ترويض لها، به تغاير، فتتأسس، فتفقد طابعها الثوري، وترتد حتى على القائمين بها، أو ضد من قامت باسمهم. فلعل خير وسيلة لحماية الثورة هي أن تترك لمجراها العفوي، بلا قيادة، حتى لا تتكرر، مرات أخرى، تجربة الثورة التي تأكل أبناءها. (أليس هذا وجهاً من وجوه التيار الفوضوي؟). وقد يرى ذلك البعض أن القيادة هي، في نهاية التحليل، لمن يتمكن من أخذها، فهو إذن أهل لها لأنه نجح في أن تكون له. فلماذا طرح السؤال في شكل شرطي؟ والواقع التاريخي لعدد كبير من التجارب الثورية يؤيد، في الظاهر، هذا المنحى من الفكر. وتؤيده، مثلاً، تجربة مصر الناصرية، وتجربة الجزائر، وحتى تجربة اليمن، إذا اقتصرنا على عدد من البلدان العربية دون غيرها. لا حاجة، إذن، لربط القيادة الثورية، ربطاً شرطياً، بطبقة أو بفئة أو بحزب. صحيح أن هذه القيادة هي موضوع صراع بين القوى الاجتماعية المتصارعة، لا سيما بين أطراف ما نستخدمه على تسميته التحالف الطبقي الثوري. لكنها في حياد عن هذه الأطراف. تحظى بها من هو، بالممارسة، أهل لها.

وبرغم الاعتراض المحتمل للبعض على ذاك السؤال، أقول إن الثورة ليست ممكنة بدون قيادة. فإذا اندلعت بدونها، فمصيرها الفشل، حتماً. لن أبحث في هذا الوجه من السؤال حتى لا أبتعد بالبحث عن موضوعه. وموضوعه قيادة الثورة: لمن تكون حتى تكون الثورة ممكنة؟ المشكلة، إذن، هي في العلاقة بين طبيعة الثورة وطبيعة قيادتها. ولقد رأينا في ما سبق أن فشل السيرورة الثورية في حركة التحرر الوطني في العالم العربي عائد، في أساسه المادي، إلى أن هذه العلاقة لم تكن متسقة، بل كانت متناقضة، وأن الحل يكمن، لإنجاح السيرورة الثورية، في تغيير القيادة الطبقية. لكن القول بأن القيادة الثورية البديلة هي للتحالف الطبقي الثوري نفسه، صحيح فقط في وجه منه. لكن، في وجه آخر، لا يوضح المشكلة، بل يطمسها، أو يؤجل طرحها في حقل الصراع الطبقي. كما أن التأكيد على أهمية دور الطبقة العاملة في هذا التحالف، بل على «ضرورة أن تتصدى القوى الثورية، وفي طبيعتها حزب الطبقة العاملة، للقيام بدورها، كشرط أساسي لتحقيق المهمات المطروحة، كشرط أساسي للتغيير الثوري» - كما ورد في مقال الرفيق مروة - (ص ٨١)، فهو، على صحته، ليس كافياً، إذ أن المشكلة هي، بالضبط، في تحديد العلاقة بين أطراف التحالف، بما هي علاقة هيمنة.

وبوضوح كلي أقول: إن القيادة الطبقة للتغيير الثوري في اتجاه الاشتراكية لا يمكن أن تكون إلا للطبقة العاملة. فشرط إمكان هذا التغيير أن تكون هذه الطبقة في موقع القيادة فيه، بضرورة منطقته. ذلك أنها تحتل في علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة موقعاً هو، بالتحديد، موقع الطبقة الهيمنية النقيض، سواء أكانت، في حقل الصراع الطبقي، في موقع قيادة السيرورة الثورية، أو لم تكن. إن موقعها الاقتصادي نفسه يقضي عليها بأن تكون في موقع سياسي قيادي، لأن سيرورة التغيير ليست ثورية إلا بما هي سيرورة انتقال من غط إنتاج قائم - هو الرأسمالي - إلى غط آخر من الإنتاج هو الاشتراكية، في سيرورة الانتقال إلى الشيوعية. والانتقال هذا من غط إنتاج إلى آخر مرتبط دوماً بصيرورة طبقة اجتماعية محددة هي الطبقة الهيمنية النقيض: مثلاً، البرجوازية، في الانتقال من القطاعية إلى الرأسمالية، والطبقة العاملة، في الانتقال منها إلى الاشتراكية. صحيح أن شروطاً عديدة تتضافر في تحديد تكون غط معين من الإنتاج، وفي تحديد تكامله. وهي شروط ليست كلها، بالطبع، اقتصادية. بل منها السياسي، ومنها الايديولوجي ومنها العسكري،* الجغرافي، الديني، أو غير ذلك. منها الضروري، ومنها أيضاً العارض. وتختلف هذه الشروط من بنية اجتماعية إلى أخرى، وتتفاوت في اختلافها. لكن واحداً منها ثابت دوماً، على اختلافها وتفاوتها: إنه ارتباط غط الانتاج المعين بطبقة اجتماعية معينة هي التي تتمثل في صيرورتها الطبقة، في وجه عام، الصيرورة الاجتماعية نفسها، وبمصالحتها الطبقة ترتبط مصالح أوسع الطبقات والفئات الاجتماعية، وبنظام سيطرتها الطبقة ينهض المجتمع ويتنظم ويتماسك، وبديمومته يدوم. إنها، بهذا المعنى، الطبقة الهيمنية النقيض، أعني نقيض الطبقة المهيمنة في غط الانتاج القائم الذي هو، بمنطق السيرورة الثورية، البائد. لكن منطق الضرورة النظرية شيء، ومنطق الواقع التجريبي شيء آخر. واختلاف هذا من ذاك ليس فيه تكذيب للأول، أو تعطيل له، ولا هو حجة عليه، أو ضده. بل ربما كان العكس هو الصحيح. فمنطق النظرية، في ماديتها التاريخية، ليس في الحقيقة سوى منطق الواقع الاجتماعي نفسه، لا في تسطّحه الحداثي، بل في الآلية الداخلية لتطوره التاريخي. لقد تصدّت فئات وسطية، في أكثر من بلد عربي، في شروط مختلفة متنوعة، لمهام تاريخية حُددت، اصطلاحاً، بأنها مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، وباءت الثورة، لهذا، بالفشل. أو قل، للتلطيف، إنها باءت، في مصر مثلاً، بفشل يتهددها، بالحاج، في غير مصر. إنه قانون السيرورة الثورية إياه: كلما كانت القيادة الطبقة، في هذه السيرورة، لقوى طبقية غير الطبقة العاملة، أي بالتحديد، لقوى وسطية هي، بامتياز، غير مهيمنة - أو قل، للدقة، غير هيمنية - باءت الثورة بالفشل. وهي غير هيمنية لأنها، بالضبط، وسطية، لا يرتبط بصيرورتها الطبقة غط إنتاج غير الذي هي فيه غير هيمنية، أعني الرأسمالية. لذا، كان تحولها، أو بالأحرى، تحول فئات ضئيلة منها هي فئاتها العليا، إلى فئات هيمنية، (في شروط تاريخية معقدة لا سبيل إلى البحث فيها الآن)، مرتبطاً بوجودها

في السلطة في موقع السيطرة الطبقية، وبالتالي، بإعادة إنتاج علاقات الانتاج الرأسمالية وتأييدها. هكذا تستحيل، بقيادة تلك الفئات الوسطية غير الهيمنة من البرجوازية، سيرورة التغيير الثوري لعلاقات الانتاج الرأسمالية القائمة بارتباطها التبعية بالامبريالية، سيرورة تأييد هذه العلاقات من الإنتاج، وتستحيل، تالياً، سيرورة التحرر الوطني من الامبريالية التي هي، بضرورة منطقتها النظري - أعني المادي التاريخي - سيرورة قطع لعلاقة التبعية البنوية بالامبريالية، سيرورة تجدد لهذه العلاقة، فتستحيل تلك الفئات، أو جزء منها، بهذه الاستحالة إياها، أي بحركة هذا التجدد وذلك التأييد، وفي عملية معقدة من التمايز الطبقي فيها، فئات برجوازية متجددة هي جزء لا يتجزأ من الطبقة البرجوازية المسيطرة. وكيف لا تكون سيرورة تجدد الرأسمالية، وسيرورة تجدد التبعية، سيرورة تجدد البرجوازية نفسها؟ نموذج هذه السيرورة: مصر. لكن مثال ما يجري في لبنان، في هذه الفترة الراهنة بالذات، أي في فترة ما بعد السادس من شباط ١٩٨٤، لا يشذ عن القاعدة، وليس استثناءً من ذلك القانون. فلعل أحد أهم الأسباب التي تفسر تعثر السيرورة الثورية في لبنان هو هيمنة قوى طائفية - برجوازية وسطية غير هيمنة - على موقع القيادة في التحالف الوطني الثوري، أو ما اصطلح على تسميته كذلك، أي، في اللغة السياسية الدارجة، «الصف الوطني»، برغم احتلال الطبقة العاملة، بقيادة حزبها الشيوعي، موقع الطليعة في ممارسة النضال الوطني. وهل يمكن تغيير النظام السياسي الطائفي بقوى طائفية؟ وهل يمكن للثورة الوطنية الديمقراطية أن تبلغ أهدافها في نهج طائفي؟ كلما هيمنت على موقع القيادة الطبقة في السيرورة الثورية قوى غير هيمنة، جنحت السيرورة هذه عن نهجها، وراح يتهددها خطر الوقوع في نهج الثورة المضادة بالذات. عاجزة هي عن قيادة الثورة، هذه القوى غير الهيمنة التي تهيمن على قيادة الثورة في لبنان. عاجزة بالمطلق عن قيادتها، لأنها تقودها في نهج طائفي هو، بالضبط، نهج البرجوازية الفاشي أو قل، للتلطيف، انه الوجه الآخر المقابل له. لا صراع بين الاطراف المتناحرة. لا تناقض بينها. يكون صراع حيث يكون تناقض. بين الازداد يكون. بين النقيض والنقيض. ونقيض البرجوازية، الطبقة العاملة. والنقيضان قطبان بينهما فئات وسطية يتجاذبانها: اما تحالف حول البرجوازية، واما تحالف حول الطبقة العاملة. والتناقض بين الطرفين تناقض بين تحالفين ونهجهما: الطائفي، والمناهض للطائفية. إنه التناقض إياه، قائماً بين الفاشية والديمقراطية، لا يستقيم إلا بهيمنة الهيمنة من أطراف التحالف في كل من التحالفين. وإلا، فتجدد للأزمة، وتعثر للثورة، إلى أن يأخذ التاريخ مجراه في مجرى قانون السيرورة الثورية: ضرورة أن تكون الهيمنة الطبقة فيها للطبقة الهيمنة النقيض، أي للطبقة العاملة. فهذه الهيمنة، في إطار التحالف الطبقي الثوري، أي في حقل التناقضات الثانوية، هي أساسية لحسم الصراع الطبقي في حقل التناقض الرئيسي، حول السلطة، بين الطبقتين الرئيسيتين، في أفق التغيير الثوري، أي في أفق

الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وبالتالي، في أفق تغيير بنية علاقات الانتاج القائمة، أعني بنية التناقض الاقتصادي الأساسي. في حقل التناقضات الثانوية بالذات يُحسم أمر التناقض الرئيسي، في علاقته بالتناقض الاقتصادي، فيتحدد مصير هذا التناقض، في نهاية التحليل، بالحل الذي يُعطى للتناقض الرئيسي، أعني للصراع السياسي الطبقي حول السلطة بين الطبقتين الرئيسيتين، في مجراه الفعلي كصراع بين التحالفين الطبقيين النقيضين. فالحل الذي يجده التناقض الاقتصادي (العلاقة بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة) يختلف، إذن، باختلاف الحل الذي يجده التناقض السياسي (الذي هو هو الرئيسي)؛ من حيث هو، بالضبط، صراع طبقي في شروط تاريخية محددة هي شروط السيرة الثورية نفسها)، الذي يختلف، بدوره، باختلاف الحل الخاص بالتناقضات الثانوية، وبالتحديد، باختلاف موقع الهيمنة الطبقيّة، في حقل هذه التناقضات. ولزيد من الوضوح، أتوسّل التجريد، فأقول: يكون حلّ التناقض السياسي تغييرياً لبنية التناقض الاقتصادي - (أو قل إن بإمكانه أن يقود إلى هذا التغيير المادي، أو أن يحدثه)، بمقدار ما تكون الطبقة الهيمنة النقيضة هي التي تحتلّ في التحالف الطبقي الثوري موقع الهيمنة الطبقيّة. فإذا وجدت التناقضات الثانوية حلاً آخر هو الذي تحتل فيه الفئات غير الهيمنة (أو فئات وسطية غير هيمنة) موقع الهيمنة هذا، وتهيمن، بنهجها السياسي الطبقي، عليه، وبالتالي، على قيادة السيرة الثورية، فمن الصعب - إن لم نقل من المستحيل - أن يكون فعل الحلّ الذي يجده التناقض الرئيسي (السياسي)، في ضوء هذا، أعني في ضوء هذا الحلّ للتناقضات الثانوية، فعلاً تغييرياً للتناقض الاقتصادي. إنه، بالعكس، فعل تجديد لهذا التناقض، أي لعلاقات الانتاج القائمة. هذا ما تأكد سابقاً في قولنا إن احتلال الفئات الوسطية من البرجوازية موقع السيطرة الطبقيّة في السلطة، حتى لو كانت هذه الفئات، أو بعض منها، أو من قياداتها، وطنية معادية للامبريالية، يقود، في نهاية التحليل، بضرورة منطقته، إلى تأييد علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة، بدلاً من تحويلها، ما دامت تلك الفئات تعمل، من موقعها الطبقيّ ذلك، على تأمين تجدد هذه العلاقات، في عداها (النسبي) نفسه للامبريالية. وفي هذا، كما سبق القول، تناقض موضوعي فعلي تقع فيه، ويجد، في النهاية، حله، إمّا في ديمومة تجدد - لفترة قد تطول وقد تقصر، بحسب الشروط التاريخية المحددة، لا سيما بحسب قدرة الطبقة العاملة وحزبها على قيادة السيرة الثورية -، أي، بالتالي، في عدم حله؛ وإمّا في تغليب تأييد علاقات التبعية الرأسمالية على ممارسة العدا للامبريالية - وهذا هو الأرجح -، فيفقد مثل هذا الحل، حينئذ، بضرورة منطقته أيضاً، إلى شكل من التساوم مع الامبريالية، في مرحلة أولى، ثم إلى الخضوع لها، بتأييد علاقة التبعية بها، التي تجد أساسها المادي نفسه في تأييد علاقات الانتاج الرأسمالية المحلية. هكذا تتضح، باختصار كليّ، الأهمية البالغة لسيرة التناقضات الثانوية في التحالف الثوري، وتؤكد ضرورة أن تكون الطبقة الهيمنة النقيضة هي التي تحتل فيه موقع الهيمنة الطبقيّة.

والهيمنة هذه هي، بامتياز، هيمنة سياسية. أو قل إنها هيمنة نهج سياسي هو نهج الطبقة العاملة، في تحدده الضروري كنهج ثوري طليعي. هذا يعني، في تعبير آخر، أن الطبقة العاملة تهيمن بنهجها - أو قل، بهيمنة نهجها -، من داخل التحالف، لا من خارجه، فتنتجح في أن يكون موقعها فيه الموقع القيادي بمقدار ما تنجح في أن يكون نهجها السياسي الطبقي نهج التحالف بكامله. هكذا يتأكد دورها القيادي في التحالف، بطرحها برنامجاً من التغيير، لا يستجيب لمصالحها الطبقية وحدها، بل يستجيب لمصالح حلفائها أيضاً من الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، ويعبر عن هذه المصالح، في كل مرحلة من مراحل السيرة الثورية. إنه، إذن، يستجيب لمصالح الثورة بقدر ما يستجيب لمصالح التحالف الثوري بجميع أطرافه. بهذا المعنى، يصح القول إن حزب الطبقة العاملة هو، في آن، حزب العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وأوسع الجماهير الشعبية ذات المصلحة الفعلية في التغيير الثوري. إنه الممثل الحقيقي لمصالح التحالف الطبقي الثوري، وعليه، في نهجه السياسي وممارساته، أن يكون كذلك، حتى لو دخل في تناقض مع قيادات فئات متحالفة مع الطبقة العاملة، وحتى لو كان التناقض هذا، أحياناً، قائماً، ليس مع هذه القيادات وحدها، بل، في شروط محددة، مع قسم من جماهير التحالف، أو ما يبدو لهذه الجماهير، في شكل معين من وعيها الأيديولوجي هو، بالتحديد، الشكل الخاضع لسيطرة الأيديولوجية البرجوازية المسيطرة (كالشكل الطائفي مثلاً)، أنه مصالحها الطبقية.

مثل هذا القول يفترض، ضمناً، أن الجماهير الشعبية، أو قسماً منها على الأقل، لا تدرك، أحياناً، حقيقة مصالحها الطبقية. أو قل إنها تخطئ في تحديد هذه المصالح، من حيث هي ترى إليها في ضوء الأيديولوجية المسيطرة. لذا، كانت سيورة التحالف الطبقي الثوري تصطدم بعوائق سياسية وإيديولوجية وتنظيمية تحول دون تَوْقُعِها ونجاحها في تمحورها حول النهج الثوري للطبقة العاملة. من هذه العوائق، سيطرة الأيديولوجية البرجوازية المسيطرة (الأيديولوجية الطائفية) في وعي جماهير هذا التحالف، أو بالأحرى، في وعي قسم منها. واصطدام تلك السيورة بهذه العوائق يؤكد دور الحزب الطليعي في مساعدة جماهير التحالف الثوري على التحرر من سيطرة تلك الأيديولوجية في وعيها، بل حتى من ارتباطها التبعية بممثلها السياسيين، إذا كان نهج ممثليها مناهضاً للنهج الثوري الصحيح.

في التمييز بين التحالف في ضرورته الموضوعية والتحالف في واقعه التجريبي

وهنا، لا بد من التمييز، في الكلام على التحالف الطبقي الثوري، بين هذا التحالف، في واقعه الطبقي الموضوعي، كتتحالف بين طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، لكنها ذات مصلحة موضوعية مشتركة في هذا التحالف من أجل التغيير؛ وبين التحالف، في واقعه السياسي الفعلي، إن جاز التعبير، كتتحالف بين الممثلين السياسيين لهذه الطبقات والفئات

الاجتماعية المتحالفة، أو التي لها مصلحة في التحالف، وعليها، بالتالي، أن تتحالف، خدمة لمصالحها الطبقية المشتركة. هذا يعني، في تعبير آخر، أن من الضروري التمييز، في تحديد الحركة الثورية وطبيعتها، بينها كحركة موضوعية، مادية تاريخية، وبينها كحركة سياسية. لا بنفي الطابع الموضوعي عن هذه الحركة السياسية، بل للتمييز، في تلك الحركة الاجتماعية إياها، بينها في مجراها الموضوعي، وبينها كحركة أحزاب وتنظيمات وقوى سياسية متحالفة، من موقع تمثيلها لطبقات وفئات اجتماعية معينة، أو من موقع ادعائها هذا التمثيل السياسي. فالكلام على هذه الحركة، في معناها الأول هو، مثلاً، كلام عليها من حيث هي، بالضبط، حركة تحرر وطني هي، في موضوعية سيرورتها المادية التاريخية، وبضرورة منطقها الداخلي نفسه الذي هو منطق هذه السيرورة، حركة تحويل ثوري، كما سبق القول، لعلاقات الانتاج الرأسمالية التبعية القائمة. والكلام عليها، في معناها الثاني، هو كلام عليها من حيث هي حركة سياسية ثورية تتحدد قياساً عليها في معناها الأول. هذا يعني، في تعبير آخر، أنها، في معناها الأول، مقياسها، في معناها الثاني. فقياساً عليها، في تحدها الموضوعي، أعني النظري، تكون ثورية، أو لا تكون. فبالنظري تتحدد موضوعياً. أو قل إنها في مفهومها النظري ما هي في موضوعيتها. وقياساً على النظري هذا، وبه، يتحدد طابعها الثوري، أو غير الثوري، كحركة سياسية. بانتفاء النظري هذا في تحديدها، تنتفي إمكانية تحديد طابعها الثوري نفسه، في واقعها السياسي الفعلي. هذا يعني، باختصار كلي، أن غياب النظري في تحديد حركة التحرر الوطني يوقع الحركة الثورية في تجريبية هي الانتهازية بعينها.

لا أريد أن أعود بالبحث إلى منطلقاته، لكنه تفريع منه رأيته مناسباً. ومفيد، في هذه المناسبة، أن أشير إلى أن الرفيق مروة ليس بعيداً، في مقاله الذي أناقش، عن فكرة أن يكون المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني، كحركة ثورية، مقياس الحكم على الحركة الثورية. في واقعها السياسي التجريبي. أقول إنه ليس بعيداً، في فكره، عن هذه الفكرة. لكنها، في فكره، ضمنية. مثلاً، في قوله: «إذا كان هذا هو مفهومنا للحركة الثورية، فالسؤال الذي يطرح هو هل قامت هذه الحركة الثورية بالدور الذي تتطلبه منها طبيعتها ومهامها؟» (ص ٧٦). ليته يوضع ضمني فكره، ففي موضعه فائدة له ولنا، وللسياسي في احتكامه إلى النظري.

والنظري، كما قلت، هو الذي يقضي بالتمييز بين التحالف في ضرورته الموضوعية، والتحالف في واقعه السياسي التجريبي. يبدو لي أن هذا التمييز الضروري الذي يقوم به الرفيق مروة، في ممارسته السياسية، من موقع مسؤوليته الحزبية، غائب في ممارسته الفكرية، على الأقل، في مقاله الذي أناقش. فالخلط في أمر التحالف، بينه، في واقعه الطبقي الموضوعي، إن جاز التعبير، وبينه في واقعه السياسي التجريبي، قائم في هذا المقال. فتارة يتحدد التحالف فيه، أعني في المقال المذكور، كتحالف سياسي بين ممثلي الطبقات والفئات

المتحالفة؛ وتارة كتتحالف بين هذه الطبقات والفئات نفسها. ففي مطلع كلامه على الحركة الثورية التي هي عنده التحالف الطبقي الثوري إياه، يقول الرفيق مروة إن هذه الحركة «تتكون من ممثلي طبقات ثورية، يتحالفون فيما بينهم، في إطار حركة تكتسب صفتها الثورية من المهمات المطروحة أمامها...» (ص ٧٥). لكنه يعود فيؤكد، في مكان آخر من مقاله، أن التحالف الطبقي الثوري هو «تحالف يضم الطبقة العاملة... وفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة وحتى المتوسطة في المدينة والريف... أي من جماهير الكادحين، ويضم فئات المثقفين والموظفين والكادرات الفنية والإدارية. كما يمكن أن يضم فئات واسعة من القوى الهامشية التي تتنوع طبيعتها ويتفاوت استعدادها للارتباط بالحركة الثورية ويتفاوت مدى تأثرها بهذه الحركة وإمكانية انضمامها إليها والانخراط فيها.» (ص ٧٧). ثم يعود فيقول، في فقرة تلي مباشرة الفقرة السابقة: «هذا التحالف الطبقي يكتسب محتواه الثوري من المهمات الثورية التي يتصدى لانجازها، من جهة، ومن تمحوره حول الطبقة العاملة وبرنامجهما للتغيير الثوري، من جهة أخرى، ولكونه تحالفاً بين ممثلي طبقات وفئات اجتماعية متعددة، فهو يخضع لقانون الوحدة والصراع» (ص ٧٧ - ٧٨).

ما أظن هذا الارتباك في تحديد التحالف بعيداً عن الموضوع المركزي في هذا النقاش، الذي هو موضوع حركة التحرر الوطني وطبيعتها التاريخية. والارتباك، برأيي، وليد غياب التمييز بين الموضوعي والسياسي في تحديد التحالف، أو بين مستويين من واقع التحالف في الواقع الاجتماعي وحركته التاريخية. وما غياب هذا التمييز سوى رجوع الصدى من غياب التمييز بين النظري والتجريبي في تحديد طبيعة الحركة التحررية الوطنية، أو بين مستويين منها في سيرورتها التاريخية الفعلية: مستوى منطقتها الداخلي الذي هو هو منطقتها المادي نفسه، في تلمسه في مفهومها النظري؛ ومستوى واقعها التجريبي الحداثي. ولا يتمثل المستويان، ولا هي فيهما تماثلة، أو واحدة. كظواهر الواقع، يختلف دوماً عنه في جوهره. ولا يستحضر، للمعرفة، هذا الجوهر سوى مفهومه النظري. على قاعدة ذلك الغياب - الذي هو، في الحقيقة، تغييب للنظري، بما هو أداة معرفة المنطق الداخلي، أعني الخفي، من الواقع - يسهل التنقل بين المستويين، كأن الواحد منهما هو الآخر. وللدقة يجب القول إن المستويين هذين، بغياب التمييز بينهما، وتغييب النظري، تالياً، ليسا، في الحقيقة، سوى واحد هو التجريبي إياه الذي يُرفع، دون تغيير، إلى مرتبة النظري، بحسب حاجات السياسة. أو قل، بحسب حاجات تبريرها.

في علاقة الهيمنة الطبقيّة في التحالف الثوري

للتوضيح، على سبيل المثال، أقول إن قضية الهيمنة الطبقيّة في التحالف الطبقي الثوري قضية أساسية. لكن ضرورتها النظرية تظهر، بوضوح، بوضع التحالف على مستواه

النظري، وبالتالي، على مستواه الطبقي الموضوعي في مجرى السيرورة الثورية. أما على مستواه التجريبي، فقد لا تظهر، في وضوحها النظري، ضرورة أن تكون الهيمنة الطبقيّة في التحالف للطبقة الهيمنة النقيض، حتى تأخذ السيرورة الثورية مجراها الطبيعي، من حيث هي سيرورة الانتقال نفسه من الرأسمالية إلى الاشتراكية، في سيرورة التحرر الوطني إياها. كما أن النظر في الواقع التجريبي للتحالف، في ضوء واقعه النظري، من جهة موقع الهيمنة الطبقيّة فيه، هو القادر على تفسيره ونقد «نغراته». ذلك أن النظري مقياس التجريبي ومنطقي صيرورته. ولاستكمال التوضيح، في ضوء هذا المثال، أقول إن التمييز في تحديد التحالف بين الموضوعي (النظري) والسياسي (التجريبي)، بين الطبقات التي منها يتكون، أو عليه أن يتكون، في واقعه المادي، ومثلي هذه الطبقات في الحركة السياسية، هو الذي يسمح بقول إن حزب الطبقة العاملة هو، أيضاً، حزب حلفاء الطبقة العاملة من جميع الكادحين باليد والفكر معاً، - وهذا قول صحيح في مبدئه -، وهو الذي يسمح أيضاً بتأكيد صحيح في مبدئه، هو تأكيد ضرورة السعي، أحياناً، وفي شروط معينة، إلى التحالف مع حلفاء الطبقة العاملة، من طبقات وفئات اجتماعية محددة، ضد ممثليها السياسيين؛ وربما، أحياناً، أو نادراً، مع هؤلاء الممثلين، لكن ضد قسم منها؛ أو في أشكال أخرى من التحالف هي تنريعات من هاتين الحالتين، ومن تداخل مستويي التحالف.

قيادة السيرورة الثورية صراع طبقي، كالتحالف نفسه، الذي هو أيضاً صراع. وهو، كذلك، صراع طبقي في حقل التناقض الرئيسي، ضد التحالف الطبقي المسيطر، وضد القيادة البرجوازية لسيرورة تأييد الواقع القائم. لكنه أيضاً صراع طبقي في حقل التناقضات الثانوية، بين أطرافه المتحالفة. وموضوع الصراع فيه بين أطرافه، كموضوع الصراع في حقل التناقض الرئيسي، بينه وبين التحالف المسيطر: السلطة. ولأنه صراع على السلطة، كان الصراع بين أطراف التحالف الثوري، داخل التحالف نفسه، صراعاً على النهج السياسي للتحالف، وبالتالي، على موقع القيادة الطبقيّة للسيرورة الثورية، أي بالتحديد، على موقع الهيمنة الطبقيّة فيه. فالطابع الطبقي للسلطة السياسية، موضوع الصراع بين أطراف التحالف الثوري، وبين هذا التحالف والتحالف الطبقي المسيطر، يختلف، إذن، باختلاف الطابع الطبقي لموقع الهيمنة السياسية في التحالف. هذا يعني أن للسلطة دوماً الطابع الطبقي إياه الذي هو لموقع الهيمنة في التحالف الذي هو في السلطة، أو الطامح إليها. يكون، إذن، للسلطة الثورية الطابع الطبقي الذي يكون لموقع الهيمنة في التحالف الثوري. خلاصة القول هي أن كل صراع طبقي، سواء أكان يجري في حقل التناقضات الثانوية بين أطراف التحالف الواحد، أو في حقل التناقض الرئيسي بين التحالفين النقيضين، على اختلافه واختلاف أشكاله بين الحقلين، هو، في نهاية التحليل، صراع سياسي، من حيث هو، بالتحديد، صراع على السلطة.

في كلامه على الصراع داخل الحركة الثورية العربية، لا سيما على الصراع الذي قام فيها، في مرحلة سابقة، «بين الحركة الشيوعية والتيار القومي»، ينهي الرفيق مروة فقرة من تحليله بهذه الجملة الخاطفة المنفردة: «وقد كانت قضية السلطة هي الجوهر في هذا الصراع» (ص ٧٧). صحيح هو هذا القول، لكنه يفتقد التحليل الذي يبرره ويؤيده.

وفي كلامه على العلاقة بين أطراف التحالف الطبقي الثوري، يقول الرفيق مروة: «الأساس الموضوعي المتمثل بالتكوين الطبقي للمجتمع، الذي هو نتاج الواقع الاقتصادي - الاجتماعي، يشكل الأساس الموضوعي للوحدة والصراع في آن معاً. وتقوم الوحدة هنا على قاعدة المصلحة المشتركة في عملية التغيير الثوري، في حين أن الصراع يفرضه اختلاف الموقع الطبقي والاختلاف في مستوى الاقتراب أو الاندماج في البرنامج الثوري للطبقة العاملة وتبني فكرها، وخاصة مدى الاستعداد، الموضوعي والذاتي، للمضي في العملية الثورية حتى النهاية. ولذلك فإن الحركة الثورية تتأثر - وهذا أمر طبيعي - بما يجري من صراع طبقي على صعيد المجتمع، وينعكس داخلها شكل من أشكال هذا الصراع. وهو، أي هذا الصراع، لا ينحصر في العلاقة بين هذه الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة المتحالفة، إنما يتجلى كذلك داخل كل وحدة منها، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة وحركتها السياسية والنقابية. فالحركة العمالية شهدت في الماضي، وتشهد الآن، في البلدان المختلفة، انحرافات باتجاهي الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية، وكلاهما تعبير، بشكل معين، عن الصراع الطبقي في المجتمع، وبشكل خاص بين قطبيه، البورجوازية والطبقة العاملة. وهذا النوع من الصراع لا ينفي بل هو، بالعكس، يؤكد أهمية الموقع الذي تحتله الطبقة العاملة كطبقة موحدة ومنسجمة في مصلحتها وفي دورها الثوري التاريخي، هذان الوحدة والدور اللذان يعبر عنهما، بشكل خاص، حزبا في التزامه بالجمع بين الفكر الثوري والممارسة الثورية. غير أن الصراع بين الطبقات والفئات الأخرى، في هذا التحالف، وداخل كل واحدة منها، هو الأكثر حدة، في كلتا عمليتي التمايز عن الطبقة العاملة والانتقال الى مواقعها» (ص ٧٨).

لا مأخذ لي على ما ورد في هذا النص من أفكار توضح طبيعة العلاقة بين أطراف التحالف الثوري، وتردّها إلى أساسها الموضوعي المادي في البنية الطبقة للمجتمع، وإلى تعقد حركة الصراع الطبقي فيه. إلّا ما ورد فيه من تأكيد لوحدة الطبقة العاملة وانسجامها في مصلحتها وفي دورها التاريخي، يكاد يكون إيمانياً، أو قل للتلطيف، بعيداً عن الواقع الفعلي، في تجرّده عنه، كإياه تأكيد لمبدأ نظري على هذا الواقع أن يستجيب له ويتنظم به، أكثر منه للواقع الفعلي نفسه. ومتى كانت الطبقة العاملة، في لبنان أو في سواه من البلدان العربية وغير العربية، موحّدة منسجمة كما يتمنى لها الرفيق مروة، ونتمنى لها معه، أن تكون؟ لم تكن وحدة الطبقة العاملة يوماً معطى من معطيات الواقع التجريبي، أو منطلقاً، أو قاعدة للصراع الطبقي. لقد كانت دوماً نتيجة نضال ثوري دؤوب. بل إن وحدتها

الطبقية هذه التي تجدد تعبيرها الممارسي الثوري في وجود حزبها ونهجها هي، بدورها، نتيجة نضال داخل الحزب نفسه، ونتيجة صراع طبقي فيه، وفي الحركة الثورية بوجه عام، على الأقل بين نهجين سياسيين: نهج ثوري ونهج انتهازية، وليست سابقة عليه، أعني على هذا النضال. والرفيق مروة نفسه يشير في نصه إلى هذا الواقع ويؤكد، فلا يستقيم، حينئذ، منطق الفكر في نصّه إلا إذا أخذت وحدة الطبقة العاملة كغاية نضالية ممكنة التحقيق، بسبب من ارتكازها إلى أساس مادي موضوعي هو الحاضر في المفهوم النظري لهذه الطبقة، أو في وجه منه، هو وجهه الاقتصادي، من حيث أن هذه الطبقة هي التي تحتل في علاقات الإنتاج، وبالتحديد، في عملية الإنتاج المادي، موقعاً واحداً هو موقع المنتج المحروم من وسائل إنتاجه. إنها، إذن، في مفهومها النظري هذا القائم بأساسه المادي، لا سيما في وجه آخر منه هو وجهه السياسي، منسجمة في مصلحتها وفي دورها التاريخي، وبالتالي، في موقعها وفكرها وممارستها، وفي حزبها المعبر، في وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية، عن وحدتها الطبقية، وفي نهجه الثوري الصحيح، عن الاتساق - أو الانسجام - بين موقعها الاقتصادي في البنية الاجتماعية القائمة، وموقعها السياسي في السيورة الثورية، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض. وفي هذا أيضاً تأكيداً لضرورة التمييز بين النظري والسياسي، في ضرورة الربط بينهما. وما إخال الرفيق مروة يرفض هذا، لا في الفكر ولا في الممارسة.

أثبت النص السابق، على طوله، لأرى، من زاوية أخرى، إلى العلاقة بين أطراف التحالف الثوري، وبين هذا التحالف والتحالف المسيطر. لقد قلت إن الصراع الطبقي في المجتمع قائم دوماً، في شتى مراحله، وعلى امتداد زمان نمط الإنتاج المسيطر الواحد، بين تحالفين طبقيين نقيضين، وليس بين الطبقتين الرئيسيتين، قطبي التحالف. لئن كان التناقض بين هاتين الطبقتين، في الرأسمالية: البرجوازية والبروليتاريا، هو التناقض الدائم، فالتناقض بين التحالفين هو الرئيسي، في تمحور كل منهما حول قطبه، الذي هو أحد طرفي التناقض الدائم. فضيلة هذا التمييز النظري المفهومي، بين التناقضين أنه يساعد على فهم تعقّد السيورة الثورية. فبرغم الأساس المادي الموضوعي للتحالف بين الكادحين، أي للتحالف الثوري، ولضرورة هذا التحالف، فإن قيامه ليس بالسهل. إنه تحقيق فعلي له، في ضرورته النظرية والسياسية، أو انتقال له، في السيورة الثورية، من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، على حد التعبير التراثي، أو الأرسطي؛ أو من الموضوعي (الاقتصادي) إلى السياسي (الممارسي). لا يكفي أن يكون التحالف ضرورياً حتى يصير فعلياً، فدون قيامه عوائق وعقبات أشار الرفيق مروة، وأشرت، بدوري، سابقاً، إلى بعض منها. ما أريد الوقوف عنده الآن هو أن كلا من قطبي الصراع الطبقي، لكون هذا الصراع قائماً بين تحالفين، يعمل على عزل الآخر، وعلى أن يكون، بالممارسة، القطب، أو المحور لأوسع تحالف طبقي ضد الآخر. والصراع هذا، كما سبق القول، صراع على السلطة: إما لتأييد الواقع القائم، وإما لتغييره. فالبرجوازية (الكبرى)، قطب التحالف الطبقي المسيطر، تعمل

على تأييد سيطرتها الطبقية، بتأييد نظام هذه السيطرة. وشرط أساسي من شروط تأييد هذا النظام أن تجد الطبقات والفئات الوسطية في ديمومته مصلحة لها؛ أو أن يبدو لوعيتها الطبقي، في شكل محدّد منه هو شكل من أشكال الإيديولوجية المسيطرة، أن مصلحتها مرتبطة ببقائه وديمومته. كل الوسائل مشروعة، في ممارسة البرجوازية، لتأييد نظامها واستتباع هذه الطبقات والفئات الوسطية، بل حتى أقسام من الطبقة العاملة نفسها. كل الوسائل مشروعة، بما فيها الحرب الأهلية. وما الطائفية (كنظام سياسي وإيديولوجي لسيطرة البرجوازية) سوى واحدة منها. تتعدد الوسائل، تتنوع، تختلف، لكن الهدف واحد: تأييد النظام بتعطيل سيرورة تغييره الثوري، لا سيما إذا كان هذا النظام في أزمة، وكان أمر تغييره مطروحاً في رأس القائمة من جدول أعمال الصراع الطبقي. وأنظمة البرجوازيات العربية جميعها في أزمة، وأمر تغييرها مطروح بإلحاح، منذ أكثر من ربع قرن. وأزمته، بارتباطها التبعي بالامبريالية، جزء من أزمة الامبريالية نفسها. لذا كان للصراع الطبقي، في كل من البلدان العربية ضد نظام سيطرة البرجوازية فيه، طابع ثوري معقّد، من حيث هو، في آن، طابع خاص بشروط هذا البلد، في تمفصل الحركة الثورية فيه على الحركة الثورية العربية، وطابع كوني، في تمفصل الاثنين على الحركة الثورية العالمية. فكلما احتدم الصراع الطبقي في هذا البلد أم ذاك من البلدان العربية ضد البرجوازية المسيطرة فيه بسيطرة نظامها، احتدم ضد الرجعية العربية، ضد الامبريالية، وبالطبع ضد إسرائيل أيضاً. والعكس صحيح كذلك: فكلما احتدم الصراع ضد الامبريالية، احتدم ضد البرجوازية والرجعية وإسرائيل. ذلك أن نظام سيطرة البرجوازية (الكولونيالية) في بلد عربي ما كلبنان مثلاً، أو مصر، هو نفسه النظام الذي فيه تمارس الامبريالية سيطرتها عليه، وهو هو، بالتالي، نظام تجدد التبعية. فالتحرر، إذن، من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقي يمرّ، كما سبق القول، بضرورة منطقه، بالتحرر من الامبريالية، بل إنه هذا التحرر نفسه؛ كما أن التحرر من الامبريالية، بقطع علاقة التبعية البنيوية بها، يمرّ، بضرورة منطقه، بالتحرر من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقية، بل إنه هذا التحرر إياه. وسيرورة التحرر هذا، في وجهيه الملتحمين في سيرورة معقدة واحدة، هي هي سيرورة التغيير الثوري في سيرورة الانتقال الكوني إلى الاشتراكية. هذا يعني، ببساطة، أن زمن الثورة في كل من البلدان العربية، وفيها جميعاً، منفتح، في شروط مختلفة متفاوتة، على كامل إمكاناته، بما فيها، بالطبع، إمكان فشل الثورة، أو انتكاسها، أو تعثرها، أو مراوحتها وتراجعها. ولا أقول أبداً إنه منفتح على إمكان استحالتها. ذلك أن ما يظهر في شكل الاستحالة (بمعنى المستحيل) هو، بالضبط، عجز الثورة عن الاستحالة (بمعنى التحول) واقعاً فعلياً، وتأمين، بهذا العجز إياه، لديمومة التجدد لأزمة البرجوازية ونظامها.

كل الوسائل مشروعة لسدّ الطريق على سيرورة التغيير الثوري وتعطيلها. ولعل خير وسيلة لذلك هي تعطيل دور الحزب الثوري، حزب الطبقة العاملة، في قيادة هذه

السيرورة، وشلّه، بدفعه إلى الانحراف عن النهج الثوري الصحيح، والانزلاق إلى مواقع النهج الانتهازي البرجوازي، واستشارة بدائل للطبقة العاملة وحزبها، قيادة السيرورة الثورية والانحراف بها عن نهجها الطبيعي، أعني الضروري، من موقع وجودها فيها، كأطراف من التحالف الطبقي الثوري. ربما كان هذا هو الخطر الأهم الذي يهدد السيرورة الثورية، لا سيما حين تكون شروط التغيير ناضجة: إنه -إن جاز التعبير، خطراً منها عليها. بمعنى أنه يهددها من داخلها، حتى لو كانت البرجوازية الرجعية، بقيادة الامبريالية وإشرافها المباشر، هي التي تستثيره وتغذيه، في أشكال شتى، معلنة وخفية. أما البدائل، فجميعها، على تعددها واختلافها، هي من تلك الطبقات والفئات الاجتماعية الوسطية التي يتجاذبها قطبا التحالفين النقيضين، المسيطر والثوري: البرجوازية والطبقة العاملة. لقد استخلصت البرجوازيات العربية، وسيدتها الامبريالية، دروساً غنية من تجربة ما سُمّي، في حينه، في لغة سياسية غير دقيقة، «الأنظمة التقدمية»، ثم «الأنظمة الوطنية». من أهم هذه الدروس، إن لم يكن أهمها، هو أن الخطر من هيمنة فئات وسطية غير هيمنية على موقع الهيمنة الطبقيّة في التحالف الطبقي الثوري، وبالتالي، على موقع القيادة الطبقيّة لسيرورة التغيير الثوري هو، في الحقيقة، خطر على هذه السيرورة أكثر منه على النظام البرجوازي. وبوَدَي القول، بشيء من المبالغة، إنه خطر على السيرورة الثورية لا على البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقيّة. حتى لو أسهمت تلك الفئات في تقويض أركان هذا النظام، لفترة ما، وفي أشكال متناقضة. ولقد أسهمت، بالفعل، في سيرورة تَوَقُّع (تحقيق) المنطق الداخلي للسيرورة الثورية. (مثلاً، في لبنان). لكن إسهامها الضروري هذا ليس مشروطاً بوجودها في موقع الهيمنة، بل بالعكس تماماً، إن وجودها في هذا الموقع في التحالف الثوري هو الذي يعيق تلك السيرورة، ويرتدّ حتى ضد إسهامها فيها، فتتحرف السيرورة الثورية، حينئذٍ، عن نهجها الثوري، بهيمنة تلك الفئات غير الهيمنية على موقع القيادة فيها، وتقلب بها - أعني هذه الهيمنة - سيرورة تمديد لنظام السلطة القائمة، في آلية أشرت سابقاً إلى طبيعة منطقتها الداخلي، بدلاً من أن تكون سيرورة تقويض لأركان هذا النظام. هذا ما جرى مع ردة السادات. وهذا ما يهدد السيرورة الثورية في لبنان، بسبب من هيمنة قوى طائفية، هي من فئات وسطية غير هيمنية، على موقع القيادة الطبقيّة في التحالف الثوري. ويصح على التيارات الدينية في هذا التحالف ما يصح على تلك القوى الطائفية فيه، من كونها بدائل تسمى البرجوازية والامبريالية إلى استشارتها ضد البديل الثوري الحقيقي، نقض البرجوازية وناقض نظامها، عنيت الطبقة العاملة بقيادة حزبها الثوري.

قد يبدو هذا القول تعسفياً؛ وهو، في وجه منه، كذلك، إذا نُظر فيه بمعزل عن قول آخر ملازم له، هو تأكيد أن الموقع الفعلي للجماهير تلك التيارات هو في التحالف الطبقي الثوري، وأن هذه الجماهير دورها في سيرورة التغيير، وأنها، موضوعياً، حليفة للطبقة

العامة، وأن لحزب الطبقة العاملة دوراً أساسياً في اجتذابها الضروري إلى التحالف الثوري، حتى ضد قياداتها السياسية أو الدينية. أما التناقض بين القولين، فمادي، وهو القائم بين الموقع الفعلي الذي تحتله هذه الجماهير في السيرة الثورية - لا سيما في ممارستها العداء لإسرائيل والامبريالية، في أشكال خاصة بها ليست بالضرورة مفيدة للثورة، وربما كانت، غالباً، مضرّة بها - ، والشكل المحدد من الوعي الاجتماعي الذي فيه تمارس صراعاتها الطبقي. وهو القائم، بالتالي، بينها، كحلفاء ضروريين للطبقة العاملة، أساسيين للسيرة الثورية، ولنجاحها في تحقيق أهدافها، وبين قياداتها السياسية التي تأخذ، إيديولوجياً، شكل القيادات الدينية، والنهج السياسي لهذه القيادات. والتناقض ذلك لا يظهر، بالطبع، في هذا الشكل إلا من موقع نظر الطبقة العاملة، بما هي البديل الثوري، أو محوره الهيمني، وبالتالي، من موقع نظر التحالف الثوري الذي تسعى إلى تجسيده، بالممارسة، مع تلك الجماهير، على قاعدة نهجها السياسي الثوري.

لكن لكل مقال مقاماً. لذا، أترك أمر هذا التناقض، في السيرة الثورية، بينها وبين التيارات الدينية، لبحث قريب لاحق، أستفيض فيه بحسب منطق، وأعود إلى ما كنت فيه من نظر في أمر الفئات الوسطية لأقول، باختصار، ما يلي: لئن كانت هيمنة هذه الفئات غير الهيمنية، عبر قياداتها السياسية، على قيادة السيرة الثورية، مضرّة بهذه السيرة؛ معيقة ومعطّلة لها، بل مضرّة حتى بالمصالح الطبقيّة الحقيقية لتلك الفئات، في تصادمها الفعلي بالنظام القائم، من حيث أن هيمنتها تلك تقود، في نهاية التحليل، بضرورة منطقتها، إلى تأييد هذا النظام بدلاً من تغييره، في آلية محكمة أشرت إلى مفاصلها الأساسية؛ فإن وجودها - أعني وجود تلك الفئات - في السيرة الثورية، في تحالف ثوري مع الطبقة الهيمنية النقيض، وعلى قاعدة النهج السياسي الثوري لهذه الطبقة، وهيمنتها السياسية هيمنة هذا النهج، في التحالف الطبقي الثوري، ضروري لهذه السيرة.

في العلاقة بين الهيمنة الطبقيّة والديمقراطية في التحالف الثوري

ثم إن هيمنة تلك الفئات على موقع الهيمنة في التحالف، هي التي تقود، بضرورة منطقها نفسه، إلى تعطيل الديمقراطية الثورية، وإلغائها. فالفئات غير الهيمنية لا تهيمن سوى بالقمع، تمارسه في التحالف الثوري ضد أطراف هذا التحالف، لا سيما ضد الطبقة الهيمنية النقيض وحزبها، سواء من خارج السلطة، أو في السلطة، إن تمكنت من الوصول إليها. هذا مثال جميع الأنظمة «التقدمية»، أو «الوطنية»، بلا استثناء، في العالم العربي وغيره، في الماضي كما في الحاضر. فمنطق هيمنة الفئات غير الهيمنية هو منطق القمع نفسه، لا يشدّ عنه نظام. إنه القاعدة بلا استثناء. وهل يهيمن من ليس بهيمني سوى بالقمع؟

صحيح ما يقوله الرفيق مروة في قضية الديمقراطية: إما أن يكون التحالف، على حدّ قوله، ديمقراطياً، وإما أن يفقد الديمقراطية. (ص ٧٨ - ٧٩). وصحيح ما يقوله في ضرورة أن تكون العلاقة بين أطراف التحالف ديمقراطية، وفي ضرورة أن تكون العلاقة بالجماهير كذلك ديمقراطية، حتى لا تطفئ العفوية في حركتها - أعني في حركة الجماهير -، فيتهدد السيورة الثورية، حينئذ، خطر انتشار التيارات الظلامية والعدمية فيها، وتتعرّز البيروقراطية في جهاز الدولة البرجوازية. صحيح كل هذا. لكن غاب عن النظر في قضية الديمقراطية علاقتها الأساسية بقضية الهيمنة الطبقة في التحالف الطبقي الثوري. غاب ما يجب قوله، وما هو، في رأيي، مبدأ تفسير ما نراه من ظاهرات مناهضة للديمقراطية، حتى في حدّها الأدنى، وفي مفهومها البرجوازي، في الأنظمة «الوطنية» جميعها بلا استثناء، وفي المناطق «الوطنية» من لبنان، جميعها بلا استثناء: إن هيمنة الفئات غير الهيمنية على موقع الهيمنة الطبقة في التحالف الثوري، وعلى موقع القيادة الطبقة فيه، وبالتالي على نهجه السياسي، هي التي تقود، بضرورة منطقها التناقضي الداخلي نفسه، إلى القمع، تمارسه، بالدرجة الأولى، ضد الطرف الهيمني في التحالف: الطبقة العاملة وحزبها الثوري. ذلك أن البديل الثوري، أي النقيض الثوري للتحالف المسيطر، ليس تحالفاً هيمنة فئات غير هيمنية، ولا يمكن له أن يكون كذلك. حتى لو كان في واقعه التجريبي كذلك، لأنه حينئذ، محكوم بآلية انقلابه نقيضه، كما بيّنت أعلاه. البديل، أو النقيض الثوري ذاك هو التحالف الذي ليس بشوري إلاً هيمنة الطرف الهيمني فيه، في نهج سياسي ثوري هو نهج التحالف، بما هو نهج الطبقة الهيمنية النقيض. إن انتفاء الديمقراطية، بل قل للدقة، إن القمع الطبقي، بشتى أنواعه، هو الشكل الضروري الذي تحدده للعلاقة بين أطراف التحالف الثوري، هيمنة تلك الفئات غير الهيمنية على موقع الهيمنة في التحالف. وحدود هذا القمع هي، بالضبط، رفض الطبقة الهيمنية النقيض له، وقدرتها على رفضه، بنهج سياسي هيمني هو، في مناهضته القمع بين أطراف التحالف، نهج هذا التحالف. إنه نهج ديمقراطي ثوري. فضمانة الديمقراطية، كعلاقة سياسية ثورية بين أطراف التحالف، هي، بالتحديد، هيمنة الطبقة الهيمنية النقيض فيه، بنهج هو نهجه، من حيث هو نهجها، والعكس بالعكس. فالهيمنة لا تعني القمع إلاً لطرف، أو أكثر، من أطراف التحالف ليس، بطبيعته الطبقة نفسها، هيمنياً، وليس، بالتالي، أهلاً لها. لكنها، في ممارسة الطرف الهيمني، هي، في مبدئها النظري، الديمقراطية الثورية بعينها، أو شرط أساسي من شروطها، بما هي، بالدرجة الأولى، احترام حق الاختلاف لجميع أطراف التحالف، في إطار وحدته، ولمصلحة السيورة الثورية. هكذا يجب عليها أن تكون، حتى لو كانت، في واقعها الفعلي، في بعض التجارب الثورية، غير ذلك. وفي هذا أخطار كبرى على السيورة الثورية نفسها، كما بيّنت، باللموس التاريخي، تجارب ثورية متعددة. ذلك أن النهج الثوري الحقيقي هو، في ممارسة الطرف الهيمني، نهجٌ للتحالف. فبالتحالف تكون الثورة، ولا تكون بدونه.

خاتمة: حركة التحرر الوطني في أزمة لأن الحرك أزمة.

إذا قورن ما قيل بما هو قائم، بالفعل، في واقع العالم العربي، المقارن والمقارن به. فمميزة الحركة الثورية العربية، وميزة أحزابها، الفاضح عن القيام بدورها في تدعيم أسس وجودها على قاعدة نهج الطبقة العاملة في قيادة سيرورة التغيير الثوري. ميزة الحركة الثورية أزمة. وأزمتها هي في قصورها السياسي وقصور أحزابها عن قيادة هي السبب الرئيسي في تعثر هذه السيرورة، إن لم نقل في تعطّلها بالتالي، بتأييد أنظمة البرجوازيات العربية، وتؤمن لأزمة هذه البرجوا التجدد. هذا هو السبب الرئيسي لوجود حركة التحرر الوطني في العالم إلا إن هذه الحركة في أزمة، لأن الحركة الثورية فيها هي في أزمة. ف أداة الثورة عائقاً لها.

فهل ستكون الطبقة العاملة قادرة على تكوين حركة ثورية جديدة في الحركة التحررية الوطنية العربية؟

إنها قادرة على ذلك، إما بقيادة أحزابها الراهنة، إذا استجابت ها هذه السيرورة الثورية؛ وإما بقيادة أخرى، إذا استمرت قابعة في قصو تلك الحركة الثورية الجديدة بات ضرورة ملحة هي جديد المرحلة في كل

صدر حديثاً

بحوث في
الفكر القومي العربي

تأليف
د . حليم اليازجي

معهد الانماء العربي